د. الطيب أجزول

محطّات من التاريخ المحلي بتطوان

كتاب رقمي مُهدى إلى الأهالي



تقديم: د. عبد اللطيف شهبون

د. الطيب أجزول

محطّات من التاريخ المحلي بتطوان

كتاب رقمي مُهدى إلى الأهالي

تقديم: د. عبد اللطيف شهبون

العنوان: محطّات من التاريخ المحلي بتطوان: كتاب رقمي مُهدى إلى الأهالي

تأليف: الدكتور الطيب أجزول

تقديم: الدكتور عبد اللطيف شهبون

الإيداع القانوني

ISBN : 978-9920-25-456-4

نسخة رقمية – 2026

فهرس مواد الكتاب[1]

[1] لتمكين القارئ من تصفح ميسر، جرى إعداد فهرسٍ تفاعلي، يكفي فيه النقر على رقم الموضوع المراد الاطلاع عليه داخل الفهرس للانتقال مباشرة إلى مضمونه، ثم عند الانتهاء من قراءته يُمكن الضغط على عبارة «العودة إلى فهرس مواد الكتاب» للرجوع من جديد إلى الفهرس.

إهداء ووفاء

إلى حُرّاس الذاكرة في حمامة الشمال،
وإلى الأهالي الذين صنعوا، بصبرهم وعراقتهم، تاريخاً يستحق أن يُروى،
وإلى الباحثين في ميادين البحث العلمي، الذين يتتبعون أثر التاريخ وينيرون دروبه بجهودهم الرصينة.

أضع بين أيديكم هذا العمل الرقمي، وفاءً لتاريخنا المحلي المشترك، وتوثيقاً لمحطات من مسارنا الجماعي الذي شكّل ملامح تطوان وشمالنا العزيز، راجياً أن يكون لبنة في صرح تدوين تاريخنا العريق، وزاداً بين أيدي طلاب العلم.

تقـديم للأستاذ الدكتور عبد اللطيف شهبون

بسم الله الرحمن الرحيم

أسعدني الصديق العزيز الأستاذ الدكتور الطيب أجزول باقتراح كتابة تقديم لهذا المؤلف النفيس الموسوم بـ: "محطّات من التاريخ المحلي بتطوان: كتاب رقمي مُهدى إلى الأهالي".

قرأت هذا المؤلّف ووزنته بميزان استبصار، وتصفحته بمعيار اختيار فوجدته خالياً من سقط أغيار.. حافلاً ببيانات واستنارات.. جارياً على منهاج عارفين أبرار، ومواطنين أخيار.

يغطي هذا المؤلف الفريد تاريخاً مُؤصّلا ومُمْتداً يتجاوز تسعة عقود (1860 - 1956) متوسلاً بمنهج تدقيقي منفتح على كمّ هائل من المصادر والمراجع العربية والأجنبية ذات الصلة بمجالس وخطط تدبير الشأن المحلي بتطاون العامرة، وما ثبت من مقرراتها وأحكامها وطرائف أدائها ومضامين سياستها.

احتفل الدكتور الطيب أجزول فضلاً عن ذلك بمكون الذاكرة حفظاً واستذكاراً وتذكراً ضد ممارسات نِسيانٍ أو تناس، وتلوح بلاغة هذا التأليف في انسيابية بموادّ غميسة تنير أفهام القراء بتوثيق يجَلّي حقائق ودقائق، وهذه سمة جهدٍ طيّب في الاستيعاب والاستقراء والمناولة والاهتداء..

وهذا المؤلف إسوة بنظائره الأجزولية ذخيرة مُحتاج، أظهرها الله على يد هذا العالِم الباحث المؤرخ الذي يقدم استعادات وإفادات هي أعز ما يطلب؛ إذ

لم يفدها من كان قبله من المهتمين بتاريخ حاضرة تطاون رمز الحداثة في الشأن التدبيري تاريخاً وسياسة واقتصاداً، وحقوقاً وتعليماً.

نزع الدكتور الطيب في هذا العمل، وفي غيره منزعاً يؤول إلى طيب أصله.

في هذا المؤلّف إفادة واعتبار، وللقارئ النبيه واسع النظر.

أ. د. عبد اللطيف شهبون

مقدمة المؤلف

من حسن حظ تطوان أن كانت لها نخبة من المؤرخين الأكفاء، من قبيل عبد السلام السكيرج وأحمد الرهوني ومحمد داود ومحمد ابن عزوز حكيم وعبد العزيز السعود وغيرهم، تمكنوا من التعريف بالمدينة وكتبوا تاريخها على مدى قرون. غير أن هذا الجهد التاريخي، على أهميته وقيمته العلمية، لم يكن بطبيعة الحال شاملاً لكل مجالات تاريخ المدينة، ولا مستوعباً لجميع قضاياها وتحولاتها؛ إذ بقيت بعض الميادين والموضوعات لم تحظ بالدراسة الكافية، فيما ظلت أخرى تعاني من ثغرات واضحة تستدعي مزيداً من البحث والتمحيص.

وانطلاقاً من هذا الوعي بحدود ما أُنجز، ومن الحاجة إلى سد ما أمكن من أوجه النقص، قمنا بأبحاث ودراسات مكنتنا من إصدار مؤلفات تناولت جوانب محددة من تاريخ تطوان، محاولة الإسهام في استكمال صورة المدينة التاريخية، وإغناء النقاش حول مسارها الحضري والاجتماعي والسياسي. وقد انبنى اختيار هذه الموضوعات أساساً على ما تتيحه الوثائق غير المستثمرة كفاية، ولا سيما الأرشيفات العائلية، والوثائق المخزنية والعدلية، من إمكانات لإعادة قراءة تاريخ المدينة من زوايا جديدة، أكثر قرباً من الواقع اليومي للسكان، وأشد التصاقاً بآليات التدبير والإدارة والتحولات الاجتماعية.

ومن أهم الجوانب التي حظيت بالبحث والدراسة في هذه المؤلفات، نذكر تاريخ المجتمع التطواني استناداً إلى أرشيفات عائلية، وهو المجال الذي كرسنا

له ثلاثة مؤلفات مستقلة[2]، ودراسة النظام الإداري والمخزني بتطوان في عهد الحماية الإسبانية[3]، إلى جانب تتبع تاريخ المجالس البلدية والقروية بشمال المغرب، مع اتخاذ مجالس مدينة تطوان نموذجاً[4]، فضلاً عن تناول التنظيم القضائي والتوثيق العدلي بشمال المغرب زمن الحماية والاستقلال[5]، مع التركيز على قضاة وعدول مدينة تطوان. كما شمل هذا المسار البحثي إعداد وتنسيق مؤلَّف جماعي يتعلق بأعمال الاحتفالية بالذكرى المئوية لتأسيس المدرسة الأهلية بتطوان، باعتبارها محطة تربوية وثقافية وازنة في تاريخ المدينة[6].

وفي السياق ذاته، يندرج هذا الكتاب، وهو السابع في هذا المسار البحثي، والمعنون بـ "محطّات من التاريخ المحلي بتطوان: كتاب رقمي مُهدى إلى الأهالي"، بوصفه ثمرة لهذه الأبحاث واستكمالاً لها. ويضم هذا العمل ثمانية عشر مقالاً سبق نشرها في جريدة الشمال الغراء، تناولت، إلى جانب تاريخ المجتمع التطواني، مختلف المجالس البلدية بمدينة تطوان، أثناء الحماية وقبلها. كما تتطرق هذه المقالات إلى خطط وأعمال أخرى متصلة بتدبير

---

[2] وهذه المؤلفات الثلاثة هي:
- "من تاريخ المجتمع التطواني: وثائق عائلية (القرن 18 - القرن 20)"، منشورات بباب الحكَم 2021.
- " من عائلات تطوان: عائلة زِوْزيو من خلال الوثائق المخزنية والعائلية"، منشورات بباب الحكَم 2021.
- "أرشيفات عائلية من تطوان: 1725-1972"، منشورات أرشيف المغرب 2023.

[3] "النظام الإداري والمخزني بتطوان في عهد الحماية الإسبانية (1912 - 1956)"، منشورات بباب الحكَم 2021.

[4] "تاريخ المجالس البلدية والقروية بشمال المغرب: مجالس مدينة تطوان نموذجا (1860 – 2021)"، منشورات بباب الحكَم 2023.

[5] "التنظيم القضائي والتوثيق العدلي بشمال المغرب زمن الحماية والاستقلال: قضاة وعدول من خلال وثائق تطوانية"، منشورات بباب الحكَم 2025.

[6] "مائة عام على تأسيس المدرسة الأهلية بتطوان (1925 - 2025): أعمال الاحتفالية بالذكرى المئوية 13 – 14 – 15 ماي 2025"، منشورات جمعية قدماء المعهد الحر 2025.

الشأن المحلي وتأطير السكان، من قبيل الحِسبة، والقضاء، والتوثيق العدلي، والتعليم، إضافة إلى مجالات جعلت من تطوان مدينة سباقة ومتميزة على صعيد مدن المغرب، من بينها إنشاء المصانع الحديثة، وتأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، والمساهمة في النضال من أجل استقلال المغرب.

ويُقسم هذا الكتاب إلى ثلاثة أقسام رئيسية، يركز كل منها على جانب محدد من تاريخ الشأن المحلي بتطوان:

- **القسم الأول**: جوانب محلية قبل عهد الحماية، مع الكشف عن مجلس أُحدث بتطوان قبل نصف قرن من تأسيس أول مجلس بلدي بالمغرب.
- **القسم الثاني:** جوانب محلية خلال عهد الحماية، مع التركيز على القضاء الشرعي والتعليم الوطني وتأسيس المجالس البلدية.
- **القسم الثالث**: ريادة مدينة تطوان وطنياً، مع إبراز المبادرات والإنجازات التي جعلت منها مدينة سباقة.

ويكتسب هذا الإصدار الرقمي أهميته من كونه متاحاً مجاناً للأهالي، وسهل الولوج إلى محتواه عبر الهواتف الذكية، والألواح الإلكترونية، والحواسب، مما يجعله أداة عملية وفعالة للتعريف بتاريخ المدينة وإدراك مسارات تدبير شؤونها المحلية. كما أن فكرة هذا الكتاب الرقمي آتية أيضاً من تدني منسوب القراءة، وتراجع الإقبال على اقتناء الكتاب الورقي، فضلاً عما يواجهه المؤلفون من عقبات وصعوبات متعددة لدى مختلف الجهات، سواء على مستوى النشر أو التوزيع أو الكلفة.

وتكتسي هذه الصيغة من النشر أهمية خاصة لكون المقالات مصحوبة بعدد وافر من الصور النادرة، التي تمنح القارئ تجربة بصرية غنية تسهل استيعاب المحتوى التاريخي، وتزيد من متعة الاطلاع وجاذبية النص. ويسهم هذا العمل، من جهة أخرى، في توسيع دائرة الوعي بتاريخ المنطقة ونقل المعرفة التاريخية مباشرة إلى عموم القراء، بعيدا عن قيود النشر الورقي، بما يعزز صلة المجتمع بتاريخ مدينته ويشجع على الاهتمام بالموروث المحلي.

وأخيراً، كان من الضروري أن نولي ضمن ملحق هذا الكتاب اهتماماً خاصاً بالأشخاص الذين تولوا تدبير الشأن المحلي بتطوان خلال الفترات الأكثر أهمية، من باشوات، وقضاة، ومحتسبين، ورؤساء المجالس الجماعية، مع ذكر أسمائهم وعرض صورهم كلما أمكن العثور عليها، إسهاماً في توثيق التاريخ المحلي وربط الأحداث بالأشخاص الذين أسهموا في تشكيل ملامح إدارة المدينة.

العودة إلى فهرس مواد الكتاب

القسم الأول:

جوانب محلية قبل عهد الحماية

-1-

سلطان المغرب عبد الرحمن بن هشام العلوي كان يثني على أهل تطوان ويأتمنهم على أسراره وأمواله[7]

يقول المؤرخ أحمد الرهوني، إن أهل تطوان امتازوا عن جل من عداهم، بالصدق في الخبر، والإخلاص في المعاملة مع الخلق والخالق، فلا مجال للشك في المعاملة معهم في التجارة، أو في الائتمان على مال، فصدقهم يثلج الصدر. ولذلك، يقول الرهوني، كان الملوك يختارونهم للوظائف العالية ويأتمنونهم على أسرارهم وأموالهم[8].

ومن جهته ذكر المؤرخ محمد داود، أن اختيار أهل تطوان لشغل هذه الوظائف، مَرَدَّهُ إلى أن أهل تطوان معروفون بالأمانة والحزم والرشد. وقال عند تقديمه للمجلد الثامن من كاتبه "تاريخ تطوان": "استعد من الآن لسماع الكثير مما كان عدد من الملوك يحلون به أهل تطوان من أوصاف الثقة والأمانة، والعفة والنزاهة، والجد في القول، والإخلاص في العمل، وذلك ما يعتز به إلى الآن كثير من الأبناء والأحفاد في تطوان"[9].

وكان السلطان عبد الرحمن بن هشام العلوي من بين هؤلاء الملوك الذين كانوا يتوسمون في أهل تطوان عدد من الأوصاف الحميدة، فكان يثني كثيراً عليهم، ويتوجه إليهم لما كان يُعرف عنهم من صدق وجد واعتناء بالأمور،

[7] مقال نُشر في العدد 1230 لجريدة الشمال بتاريخ 25 نوفمبر 2023، ص 14.

[8] أحمد الرهوني، عمدة الراوين، الجزء الثاني، ص. 245.

[9] محمد داود، "تاريخ تطوان"، المجلد الثامن، طبعت 2013، ص 4.

فيختار منهم من يشغل الوظائف العالية، والأمناء الذين يمتازون بالحزم وبالرشد، ويكلفهم بأمور صائره وبقضاء مآربه على الوجه الأكمل.

1.1- السلطان عبد الرحمن بن هشام وتطوان

وُلد عبد الرحمن بن هشام العلوي في فاس سنة 1789، وتوفي في مكناس سنة 1859. وقد حكم المغرب ما بين 1822 و1859.



صورة رقم 1: المولى عبد الرحمن بن هشام (1822 – 1859).

وذكر الأستاذ محمد داود أن أهل تطوان بايعوا هذا السلطان في يوم 4 ربيع الثاني 1238 / 18 دجنبر 1822. وأشار إلى أن من بين الوفد التطواني الذي سافر إلى فاس لتهنئة السلطان، كان قاضي المدينة محمد كرازو، وسيدي أحمد بن ريسون، وعبد الكريم ابن الطالب، والحاج أحمد أجزول، وأحمد بايص. وذكر أن السلطان فرح بهم وأكرمهم ودعا لهم بالخير[10].

---

[10] محمد داود، "تاريخ تطوان"، المجلد الثالث، طبعت 2013، ص 253.

ولما فرغ السلطان من أمر الوفود والتهاني، التفت إلى النظر في أحوال الرعية وإصلاح البلاد. وذكر داود، نقلا عن ابن زيدان في تاريخه، أن السلطان مولاي عبد الرحمن دخل تطوان وأصلح أبراجها عام 1243/ (1827-1828)[11].

وقد شكلت العملة موضوع اهتمامه، من خلال إصدار أوامر بالإكثار من ضرب النقود الفضية، وخصوصاً ضرب الدرهم بدار الضرب بتطوان، وكان ذلك سنة 1840[12]. وبسبب تهريب العملة والزيادة فيها، أمر سنة 1851 بحصر الزيادة في هذه السكة.

وكانت بداية حكم هذا السلطان مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، حيث دعم المغرب المقاومة الجزائرية التي قادها الأمير عبد القادر الجزائري خلال تلك الفترة. ومن تداعيات ذلك، وقوع معركة إيسلي في 14 غشت 1844، حيث انهزم المغرب فيها، فكانت فجيعة لم يفجع المغرب بمثلها. وبعد ذلك هادن السلطان الفرنسيين، فكان من بين السلاطين الأكثر توقيعاً على الاتفاقات التجارية مع أوروبا، والحفاظ على استقلال بلاده.

وذكر الفقيه أحمد الرهوني، أنه في عهد هذا السلطان، استمر الأمن والهناء بتطوان، إلى أن بدأ النزاع مع إسبانيا سنة 1959، حيث أدى هذا النزاع فيما بعد إلى نشوب الحرب التي تعرف بـ "حرب تطوان"، وكان ذلك خلال عهد نجله السلطان محمد بن عبد الرحمن (محمد الرابع)[13].

2.1- السلطان يثني على أهل تطوان ويتوسم فيهم الأوصاف الحميدة

وقفنا على سبعة رسائل سلطانية، وجهها المولى عبد الرحمن بن هشام إلى قائده بتطوان، محمد بن عبد الرحمن أشعاش، وفيها وردت مختلف عبارات الثناء على أهل تطوان، مع التركيز على مختلف أوصافهم الحميدة. وقد اقتصرنا

---

[11] محمد داود، "تاريخ تطوان"، المجلد الثالث، طبعت 2013، ص 263.

[12] عمر أشعاش، "أسرة أشعاش التطوانية، استرجاع ذاكرة"، تطوان 2016، ص 155.

[13] أحمد الرهوني، "عمدة الراوين في تاريخ تطاوين"، الجزء الأول، ص 195.

ضمن هذا المقال على تقديم مقتطفات من هذه الرسائل تتضمن تلك العبارات والأوصاف الحميدة، فالمقام لا يسمح بإدراج النصوص الكاملة لجميع تلك الرسائل[14]:

1) "**أهل تطوان عندنا لا يوازيهم أحد من أهل الحواضر والثغور**" (رسالة مؤرخة بتاريخ 22 ربيع الثاني 1241 / 5 دجنبر 1825).
2) "**أهل تطوان أهل لكل خير ومكرمة، وأجدر بكل مبرة ونعمة لكمال محبتكم وصدق خدمتهم**" (رسالة مؤرخة بتاريخ 6 ذي الحجة 1242 / 30 يونيو 1827).
3) "**أهل تطوان أهل جد وصدق ومحبة ونفوذ في الأمور**" (رسالة مؤرخة بتاريخ 8 جمادى الثانية 1246 / 24 نوفمبر 1830).
4) "**أهل تطوان الغالب على أحوالهم الجد والحزم، وخدمنا بعضهم فما رأينا إلا الخير**" (رسالة مؤرخة بتاريخ 21 ذي القعدة 1246 / 3 مارس 1831).
5) "**إنا نتوسم في أهل تطوان الصدق التام ووفور المحبة، أصلحهم الله، فإنا لا تطيب نفسنا إلا باستعمالهم وأمثالهم من أهل الأمانة في مهمات أمورنا**" (رسالة مؤرخة بتاريخ 28 شعبان 1249 / 10 يناير 1834).
6) "**أهل تطوان ناس عُرفوا بالصدق والأمانة والعفاف والديانة وذلك شيء جبلوا عليه**" (رسالة مؤرخة بتاريخ 16 ذي القعدة 1249 / 27 مارس 1834).
7) "**إنما نتوجه لأهل تطوان لما نعرف فيهم من الصدق والجد والاعتناء بالأمور**" (رسالة مؤرخة بتاريخ 6 محرم 1254 / فاتح أبريل 1838).

[14] نُشرت الرسائل السلطانية السبعة في: "تاريخ تطوان"، لمحمد داود، المجلد الثامن، طبعت 2013، ص 68، 100، 178، 201، 251، 253، 273.

3.1- السلطان يبحث عن أمين له بمراكش يكون من أهل تطوان

كان السلطان عبد الرحمن بن هشام يختار أشخاصاً من أهل تطوان للوظائف العالية ويأتمنونهم على أسراره وأمواله، نظرا لما كانوا يمتازون به من إخلاص في المعاملة، والثقة في الائتمان على المال. فعلى سبيل المثال، طلب هذا السلطان بتاريخ ثاني رمضان 1244 / 8 مارس 1829 من قائده على تطوان محمد بن عبد الرحمن أشعاش بأن يختار أميناً له بمراكش يكون من أهل تطوان، يمتاز بالحزم والرشد، ويقوم بالمهام على الوجه الأكمل. وهذا ما جاء في هذه الرسالة السلطانية:

"الحمد لله وحده　　　وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وءاله

عبد الرحمن بن هشام الله وليه

خديمنا الأرضى القائد محمد بن عبد الرحمن أشعاش أصلحك الله وسلام عليك ورحمت الله.

وبعد فقد فقدنا في مراكش أمينا حازما رشيدا نكلفه بأمور صائرنا وقضاء مآربنا على الوجه الأكمل، ويحتاط لنا احتياطه لنفسه أو أكثر. فبوصول كتابنا هذا إليك عين من خدامنا أهل تطوان ثلاثة رجال على الوصف المذكور ووجه واحدا يقيم ستة أشهر، ويأتي الآخر بعده يقيم كذلك ويتوجه، ويأتي الثالث لنختبر سيرة كل واحد منهم ولله الموفق والسلام. في ثاني رمضان المبارك عام 1244 هـ [8 مارس 1829 م]"[15].

[15] عمر أشعاش، "أسرة أشعاش التطوانية، استرجاع الذاكرة"، مطبعة الخليج العربي 2016، ص. 134.

4.1- السلطان يعلن عن وفاة أمينه بمراكش الحاج أحمد أجزول ويطلب أميناً يكون مثله

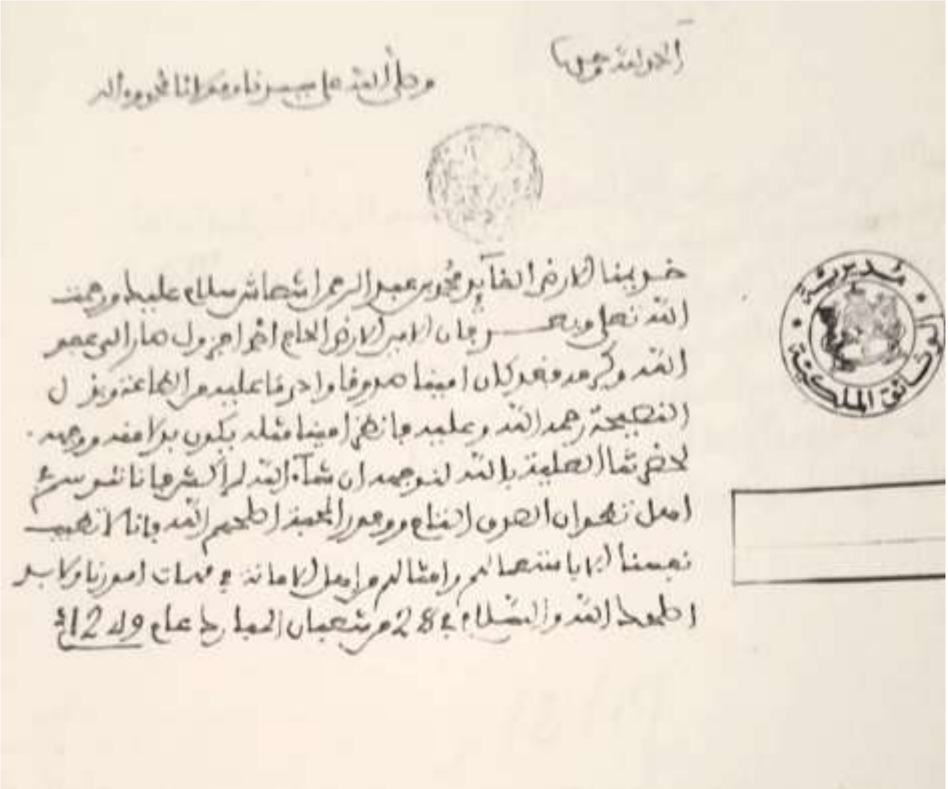
الغالب على الظن، هو أنه من بين الرجال الثلاثة المذكورين في الرسالة السابقة، وقع الاختيار على الحاج أحمد أجزول ليكون أميناً للسلطان بمراكش؛ لأنه بعد نحو خمس سنوات من هذا التاريخ، كتب السلطان عبد الرحمن بن هشام رسالة ثانية إلى قائده على تطوان، محمد بن عبد الرحمن أشعاش، يخبره فيها عن وفاة أمينه بمراكش الحاج أحمد أجزول المذكور، ويثني فيها عليه، مشيراً إلى أنه كان أميناً صدوقاً، وأدى ما عليه من الطاعة، وبدل النصيحة. وطلب منه في الرسالة نفسها، البحث عن أمين من أهل تطوان يكون مثل الأمين أجزول. وكعادته، أثنى السلطان على أهل تطوان وأمنائها، ووصفهم بما يصف النبلاء أمثالهم من أهل الصدق، والأمانة، والمحبة الخالصة. وهذا نص هذه الرسالة:

"الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وءاله

عبد الرحمن بن هشام الله وليه

خديمنا الأرضى القائد محمد بن عبد الرحمن أشعاش، سلام عليك ورحمة الله تعالى.
وبعد فإن الأمين الأرضى الحاج أحمد أجزول صار إلى عفو الله وكرمه. فقد كان أمينا صدوقا وأدى ما عليه من الطاعة وبدل النصيحة رحمه الله، وعليه فانظر أمينا مثله يكون بدلا منه ووجه لحضرتنا العلية بالله لنوجهه إن شاء الله لمراكش، فانا نتوسم في أهل تطوان الصدق التام ووفور المحبة أصلحهم الله، فانا لا تطيب نفسنا إلا باستعمالهم وأمثالهم من أهل الأمانة في

مهمات أمورنا ولا بد أصلحك الله والسلام في 28 من شعبان المبارك عام 1249 هـ [10 يناير 1834 م]"[16].



صورة رقم 2: رسالة السلطان في الإعلان عن وفاة أمينه بمراكش الحاج أحمد أجزول وطلب تعيين أمين يكون مثله.

ومن المرجح أن تكون هذه الرسالة قد كُتبت بعد أيام قليلة من وفاة الأمين أجزول، نظراً لحساسية المنصب الذي كان يشغله، وما يتطلب ذلك من استعجال في تعيين من يكون خلفاً له في مهام الأمين بمراكش. ولذا، فمن الغالب أن يكون تاريخ وفاته في الأيام الأولى من سنة 1834، علما أنه بتاريخ

[16] محمد داود، "تاريخ تطوان"، المجلد الثامن، طبعت 2013، ص 251.

22 رجب 1249 / 5 دجنبر 1833 كان الحاج أحمد أجزول لايزال على قيد الحياة، لأنه في هذا اليوم كان قد أشهد وأوصى على أولاده القاصرين بموجب رسم عدلي. وكان الوصي هو السيد الحاج محمد بن محمد بايص[17].

وأخذاً بعين الاعتبار هذا التاريخ المحتمل لوفاته، وبناءً على الرسالتين السابقتين، يكون الحاج أحمد أجزول قد لبث أميناً بمراكش نحو خمس سنوات.

وبعد ما يقرب من ثلاثة أشهر على وفاة الحاج أحمد أجزول، أرسل السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام، رسالة ثالثة إلى القائد محمد بن عبد الرحمن أشعاش تتعلق بمتروكه بمدينة مراكش التي كان يمارس فيها مهام الأمين. وقد طلب منه فيها تسليم المتروك المذكور لورثة الأمين المتوفى. وهذا نصها:

"الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وءاله

عبد الرحمن بن هشام الله وليه

خديمنا الأرضى القائد محمد بن عبد الرحمن أشعاش، سلام عليك ورحمت الله تعالى.

وبعد فإن متروك الحاج أحمد أجزول رحمه الله، وجهه لنا سيدي محمد[18] أصلحه الله، وها نحن وجهناه لك صحبة حامله التطواني وهو سبعمائة مثقال وسبع عشر مثقالاً وعشرة موزونات وصفيحتان من الفضة ممهوتان بالذهب وأمة وبغلة بسريجتها وسماطها. ادفع الجميع لورثته. وها زمام

---

[17] الطيب أجزول، من تاريخ المجتمع التطواني، وثائق عائلية: القرن 18-القرن 20"، ص 187، منشورات باب الحكمة 2021.

[18] محمد بن عبد الرحمان (محمد الرابع)، وليُّ عهد السلطان وخليفته بمراكش، الذي تولّى حكم المغرب عقب وفاة والده سنة 1859.

المتروك المذكور يصلك داخل هذا الكتاب. وأخبرنا بوصوله. ومن جملة المتروك المذكور ستة أثمان من الجوهر تصلك صحبة التطواني المذكور. والسلام. في 21 شوال المبارك عام 1249 هـ [23 مارس 1834 م]" [19].

وقبل تعيينه أميناً بمراكش، كان الحاج أحمد بن الحاج محمد أجزول من الأعيان المرموقين بتطوان، وكان من كبار التجار بها في القرن الثالث عشر للهجرة[20]. وقد خول له ذلك شغل بعض المناصب، وكذا القيام بمهام متعددة. فكان أميناً بديوانة تطوان[21]، وذكر المؤرخ محمد داود أن أحمد أجزول كان ضمن الوفد الذي انتقل إلى مكناس، ليعتذر للسلطان مولاي سليمان عما صدر من أهالي تطوان، بخصوص بيعة الأمير مولاي السعيد بن مولاي اليزيد، وقد أُستقبل الوفد من لدن السلطان، قرب المهدية، يوم ثاني رمضان 1237 / 23 ماي 1822[22].

وبعد وفاة السلطان المولى سليمان، بايع أهل تطوان السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام، فكان الأمين أجزول ضمن وفد مدينة تطوان الذي سافر إلى فاس لتهنئة السلطان، كما أسلفنا ذلك.

وبعد ممارسة مهامه كأمين للسلطان بمراكش على مدى نحو خمسة سنوات، توفي هناك في بداية سنة 1834، ودُفن -رحمه الله- بضريح الإمام السهيلي بنفس المدينة. وذكر عبد الكريم ياسين، أن الضريح المذكور يحظى بحراسة خاصة وأن باحته تأوي قبور بعض الأفراد من الأسرة العلوية، على عهد

---

[19] محمد داود، "تاريخ تطوان"، المجلد الثامن، طبعت 2013، ص 253.

[20] محمد داود، "عائلات تطوان"، الجزء الأول، ص 84، 86.

[21] محمد ابن عزوز حكيم، "معلمة تطاون"، ص 96.

[22] محمد داود، "تاريخ تطوان"، المجلد الثالث، طبعت 2013، ص 253.

السلطان عبد الرحمن[23]. ولعل دفن الحاج أحمد أجزول بنفس هذا الضريح آت من عطف ورضى السلطان عليه، وهو ما أشارت إليه الرسائل السلطانية أعلاه.

وقد أثارت وصية له بثلث متروكه الاهتمام والشهرة، بفعل الاختلاف في الفتاوي والأحكام الصادرة حولها، فكانت نازلة اهتم بها القضاة والعلماء والكتاب من تطوان وفاس[24]. وقد حدث هذا الاختلاف عند الحسم في مآل جزء من وصية الثلث، بقي بعدما تم تنفيذ جميع ما أوصى به الوصي من المعينات.

والحاج أحمد أجزول هو جدنا الثالث من جهة الأب، بعد الجد محمد والجد عبد السلام، ونسبه الكامل بذكر أجداده، هو: الحاج أحمد بن الحاج محمد بن الحاج أحمد بن عيسى بن الحسن أجزول، رحمهم الله جميعاً رحمة واسعة.

العودة إلى فهرس مواد الكتاب

[23] عبد الكريم ياسين، "الإمام السهيلي الضرير سابع رجالات مراكش، وأحد أعلام اللغة والحديث والفقه في الغرب الإسلامي"، الصحراء المغربية، سنة 2013.

[24] محمد المرير، "النعيم المقيم في ذكرى مدارس العلم، ومجالس التعليم"، الجزء الاول، الطبعة الثانية 2013، ص 166.

-2-

الكشف عن مجلس أُحدث بتطوان قبل نصف قرن من تأسيس أول مجلس بلدي بالمغرب[25]

جاء في الكتابات والمؤلفات المغربية التي اهتمت بتاريخ تدبير الشأن المحلي بمدن المغرب، أن "البلدية"، أو "المجلس البلدي"، تنظيم حديث، لم يبدأ العمل به في المدن المغربية إلا مع بداية الحماية الفرنسية والإسبانية، كما ورد مثلاً في معلمة المغرب[26].

وخلال البحث في تاريخ تطوان إبان الاحتلال الإسباني الأول لها استطعنا أن نعثر على كتابات ومؤلفات من تاريخ الإسبان واليهود بتطوان، تؤكد على تأسيس "بلدية"، أو "مجلس بلدي" بتطوان، في الفترة الممتدة بين 1860 و1862، أي قبل أكثر من نصف قرن من تأسيس أول مجلس بلدي بالمغرب، وكان بمدينة فاس سنة 1912[27].

والغريب أن الكتاب المغاربة لم يعيروا اهتماماً لهذا الموضوع، رغم أهمية الحدث، ربما بسبب أن المؤرخين المغاربة الذين ألفوا في تاريخ تطوان لم يكونوا من المعاصرين لهذا الحدث؛ فالمؤرخ عبد السلام السكيرج (1732-1834) -أول من كتب في تاريخ تطوان- لم يدرك حرب تطوان (1859-1860)،

---

[25] مقال نُشر في العدد 1182 لجريدة الشمال بتاريخ 24 دجنبر 2022، ص 14.

[26] عبد اللطيف فضل الله، "مادة البلدية"، معلمة المغرب، ص 1332.

[27] المرجع السابق.

ولا تأسيس هذا المجلس. كما أن فترات حياة كل من الفقيه المؤرخ أحمد الرهوني (1871-1953)، والأستاذ المؤرخ محمد داود (1901-1984)، والمؤرخ محمد ابن عزوز حكيم (1924-2014)، كانت كلها بعد تأسيس هذا المجلس بسنوات عديدة. ولا شك أن عدم تداول الحدث بين الأهالي المعاصرة ونقله عبر ذرياتهم المتعاقبة، كان بسبب الهزيمة في هذه الحرب. لأنه، وكما أكد على ذلك جورج أورويل (George Orwell): "التاريخ يكتبه المنتصرون".

والآن، وقد مر على حدث إنشاء هذا المجلس أكثر من قرن ونصف، لا ينبغي أن نبقى في غفلة من هذا الأمر، وحان الوقت لأن نبحث أكثر في تاريخ تطوان لتلك الفترة، بالنبش في مختلف المراجع والكتابات الإسبانية واليهودية وغيرها، مما قد ينفض الغبار على جوانب من هذا التاريخ، ولاسيما الجانب المتعلق بالوجود الفعلي لهذا المجلس الذي ظل منسياً ومهملاً، محلياً ووطنياً، بسبب عدم وجود نصوص ووثائق مغربية متعلقة به.

وقبل النظر في بعض ما يتعلق بتأسيس هذا المجلس ومنجزاته، استناداً على مجموعة من المراجع الأجنبية، من المفيد أن نبدأ أولاً بتقديم نبذة مختصرة عن تأسيس المجالس البلدية الأولى في المغرب، خلال فترة خضوعه للحماية الفرنسية والإسبانية.

1.2- تأسيس المجالس البلدية الأولى في المنطقة السلطانية الخاضعة للحماية الفرنسية

شُرع في إنشاء المجالس البلدية، في المنطقة الخاضعة للحماية الفرنسية بعد نحو خمسة أشهر من توقيع معاهدة الحماية. وكانت مدينة فاس سباقة في ذلك؛ حيث أحدث الظهير السلطاني، الصادر في 2 شتنبر 1912، مجلساً

بلدياً متميزاً، بفعل الثقل الديني والتاريخي للمدينة، يتألف من المسلمين فقط: الباشا وخلفائه الثلاثة، ومحتسبين، ومقرر يدعى نائب المجلس، وأمين المستفاد الذي له رأي استشاري. وكان أعيان فاس يختارون ثمانية أعضاء يمثلونهم في المجلس. وينضاف إلى كل هؤلاء، الترجمان الذي يدون محاضر الجلسات. وكان هناك مجلس ثانٍ لليهود خاص بالملاح، ثم أُنشئ بعد ذلك مجلس ثالث للفرنسيين لإدارة المدينة الجديدة[28].

وبموجب الظهير السلطاني الصادر في 18 أبريل 1913، أنشأت سلطات الحماية الفرنسية المجلس البلدي لصفرو، وكان يضم بالإضافة لعدد من الإداريين المغاربة والفرنسيين أربعة أعيان من المسلمين واثنين من اليهود[29]. كما أنشأت سلطات الحماية الفرنسية في وقت لاحق المجلس البلدي لمدينة مكناس، وصدر بشأنه الظهير السلطاني المؤرخ في 17 يوليوز 1913. وقد تميز هذا المجلس بتشكيلة تضمنت أعياناً من الجاليات الثلاثة: ستة مسلمين، وثلاثة فرنسيين، ويهوديين اثنين، بالإضافة إلى عدد من الإداريين والتقنيين[30]. وقد تم الرفع من تمثيلية الجالية الفرنسية في المجالس البلدية التي أُحدثت لاحقاً، كمجلس الرباط، ومجلس سلا، ومجلس الدار البيضاء وغير ذلك.

[28] المرجع السابق

[29] تأخر نشر هذا الظهير، وتم في العدد 23 للجريدة الرسمية، بتاريخ 10 أكتوبر 1913، ص 177.

[30] الجريدة الرسمية عدد 16، بتاريخ 22 غشت 1913، ص 111.



صورة رقم 3: المجلس البلدي لفاس عند بداية الحماية الفرنسية، ويظهر في الوسط رئيس المجلس، الباشا محمد بن بوشتى البغدادي (على يمين النقيب George Miller).

2.2- تأسيس المجالس البلدية الأولى في المنطقة الخليفية الخاضعة للحماية الإسبانية

بعد وصول الخليفة السلطاني مولاي المهدي إلى تطوان يوم 27 أبريل 1913، وتزايد عدد السكان الأوروبيين بمطقة الشمال الخاضعة للحماية الإسبانية، بدأت سلطات الحماية النظر بجدية في الخدمات البلدية للسكان، ولاسيما الشرطة الحضرية والصحة والنظافة والأشغال البلدية. لكن لم يكن ذلك بالأمر الهين، إذ شكلت المقاومة المسلحة الجبلية والريفية أكبر صعوبة حقيقية كبيرة واجهتها إسبانيا. وبسبب الانشغال في هذه الحرب، لم تتمكن السلطات الإسبانية من السيطرة على الأمر في كل أرجاء المنطقة، وتم

الاقتصار على تأسيس المجالس البلدية في المدن التي كانت تسيطر عليها؛ حيث صدرت، في يوم 15 يونيو 1913، ظهائر خليفية بتأسيس هذه المجالس في كل من تطوان، والعرائش، والقصر الكبير، وأصيلة[31].

ولم يتسن لسلطات الحماية الإسبانية تطبيق التقسيم الترابي بكامله، وتأسيس المجالس البلدية في المدن والمراكز الأخرى، إلا عند انتهاء هذه المقاومة وبداية فترة التهدئة سنة 1927. ففي شفشاون والحسيمة، تم تكوين مجلس الخدمات المحلية في سنة 1928، وفي تركيست أسس المجلس سنة 1929، أما في الرينكون (المضيق) والناظور، فلم يبدأ العمل بالمجلس البلدي إلا في سنة 1930 [32].

وكانت تشكيلة هذه المجالس تضم أعياناً من الجاليات الثلاثة: المسلمة، والإسبانية، واليهودية، بأعداد تختلف حسب كل مدينة، بالإضافة إلى عدد من الإداريين والتقنيين[33]. ففي مدينة تطوان على سبيل المثال، تبين الصورة المرفقة التي أخذت سنة 1928، أن تشكيلة المجلس البلدي للمدينة، كانت مختلطة وتتضمن الجاليات الثلاثة الآتية:

- الجالية المسلمة: الباشا وهو رئيس المجلس (محمد بريشة، رقم 2 في الصورة)، والمحتسب (محمد الموذن رقم 10)، والأمين المستفاد (محمد الجيار رقم 14)، وعضوان من الأعيان المسلمين (محمد الرهوني رقم 7، ومحمد اللبادي رقم 11). وربما كان عضو ثالث متغيباً

---

[31] "Jalifa del Sultán, creando juntas de servicios locales en las ciudades de la zona", B. O. de la zona N°6, 25 de junio de 1913, p. 365.

[32] يتضمن كتابنا: "تاريخ المجالس البلدية والقروية بشمال المغرب، مجالس مدينة تطوان نموذجاً"، تفاصيل حول المجالس البلدية والقروية، أثناء فترة الحماية الإسبانية، وخلال عهد الاستقلال.

[33] المرجع السابق.

عند أخذ الصورة الجماعية؛ لأنه في سنة 1922، كان في المجلس، صحبة الرهوني واللبادي، العضو يعلى.

- الجالية اليهودية: عضوان يهوديان من الأعيان.
- الجالية الإسبانية: القنصل المراقب وهو نائب الرئيس، وثلاثة أعضاء من الأعيان الإسبان، بالإضافة إلى الأطر التقنية (طبيب وطبيب بيطري ومهندس معماري ومهندس مدني). وكان هناك أيضاً كاتب، ومترجم.



صورة رقم 4: أعضاء المجلس البلدي بتطوان سنة 1928 [34].

[34] الصورة من أرشيف الخزانة الدودية بتطوان.

3.2- تطوان تنفرد باحتضانها لنواة للمجلس البلدي قبل أكثر من نصف قرن من بداية الحماية

انفردت مدينة تطوان بتجربة عصرية في تدبير الشأن المحلي، إثر الاحتلال الإسباني الأول لها في شهر فبراير 1860، وذكر خوسي ماريا غونثاليث دي لارا (José MaríaGonzález De Lara)، أنه بمجر دخول الجيش الإسباني للمدينة، تم تأسيس "مجلس المدينة" الذي ضم مسلمين ويهوداً وأطراً طبية وتقنية إسبانية. وقد قام هذا المجلس بعدة إنجازات؛ حيث أعاد إصلاح الأضرار التي تسببت فيها الحرب، وفتح طرقاً جديدة لتسهيل حركة المرور، وهدم الجدران التي كانت تحول دون دخول الهواء والشمس إلى أزقة المدينة، ووضع سقايات الماء في الأماكن الاستراتيجية، واهتم بتنظيف أزقة المدينة، وجهز أزقة المدينة بمنارات تشتغل بالشمع الذي كانت صناعته جيدة ومنتشرة بتطوان[35].

وقد نشر محمد ابن عزوز حكيم، في كتابه "أطلس حرب تطاون"، رسوماً لنماذج من المنارات التي تم إحداثها بتطوان أثناء فترة احتلالها، وذكر أن تطوان كانت أول مدينة مغربية أُحدثت فيها الإنارة العمومية، ولم يذكر أي شيء عن هذا المجلس. واستمر عمل المجلس، برئاسة الباشا أحمد أبعير، إلى أن غادرت السلطات الاستعمارية المدينة، في ماي 1862[36]. وكما أشرنا سابقاً، فلم يتطرق لهذا المجلس أي من المعاصرين، ولا من المؤرخين التقليديين الذين ألفوا في تاريخ تطوان، ويبقى جزء كبير من الشهادات التي

---

[35] José María González De Lara, "La Administración local en Marruecos", Revista de Estudios de la Vida Local, Número 123 (mayo-junio 1962), p 378.

[36] المرجع السابق.

وقفنا عليها، حول هذا "المجلس"، مصدرها مؤلفات تتعلق بالتاريخ اليهودي والإسباني بمدينة تطوان.

وللتذكير، فإن حرب تطوان -التي أدت إلى احتلال المدينة- كانت قد نشبت عندما قام حاكم سبتة ببناء مخفر خارج سور المدينة، وكان ذلك يوم 10 غشت 1859، وقد قام المغاربة في نفس اليوم بتحطيم هذا المخفر. وكان بوسع الحكومة الإسبانية أن تعتبر الحدث غير ذي أهمية، كما كانت تفعل في الماضي؛ حين كانت تأمر حاكم المدينة بغض النظر. لكن هذه المرة، استغلت هذه الحكومة الحدث، لأجل صرف أنظار الشعب الإسباني عن المشاكل الداخلية التي كانت تتخبط فيها البلاد، وجعله يهتم بأمر خارجي؛ وذلك بإعلانها الحرب على المغرب، بعد أن كانت قد اشترطت على الحكومة المغربية شروطاً تعجيزية لتجاوز هذا المشكل.

وإثر انتصار الإسبان في هذه الحرب، دخل الجيش الإسباني سلمياً للمدينة، وكان الجنرال دييكو ذي لوس رييوس (Diego de los Ríos) هو رئيس الفرقة الاحتياطية للجيش الإسباني الذي دخل إلى تطوان من باب العقلة، يوم 6 فبراير 1860، وفي نفس اليوم سلم له الجنرال أودونيل مفاتيح الباب المذكورة، وعينه حاكماً عسكرياً بالمدينة.

وبمجرد تعيينه في هذا المنصب، شرع دييكو ذي لوس رييوس في تكوين "البلدية"، أو "المجلس البلدي"، من أجل إعادة انطلاق الخدمات المحلية الضرورية التي تأثرت كثيراً بالحرب والحصار الذي تعرضت له تطوان. وكان هذا المجلس المختلط (Ayuntamiento mixto) يتكون من عدد من المسلمين، وعدد أقل من اليهود، وموظفين تقنيين إسبان: طبيب، ومهندس، ومساعدين تقنيين. وقد ترأس هذا المجلس الحاج أحمد أبعير، الحاكم

المغربي بالمدينة (الباشا)[37]. ويتبين مما سبق، أن تأسيس هذا المجلس قد مر عليه أكثر من 160 سنة، أي أن هذا التأسيس قد تم قبل بداية الحماية في المغرب بأكثر من نصف قرن.



صورة رقم 5: رسم يظهر الجيش الإسباني بساحة "الفدان" بالقرب من مدخل الملاح وباب الطرافين سنة 1860.

ويستفاد من ترجمة لوثيقة لجيش الاحتلال الإسباني التي نشرها مؤرخ تطوان محمد داود، في كتابه "تاريخ تطوان" أن أبعير هذا كان بالفعل حاكماً مغربياً على المدينة، وأن أخاه عبد الرحمن كان قد ناب عنه موقتاً في فترة كان فيها مريضاً. وجاء في هذه الترجمة، ما يلي:

---

[37] المرجع السابق.

"جيش الاحتلال لتطوان - الإدارة المدنية،

إلى السيد عبد الرحمن أبعير.

أعين حضرتكم حاكماً مغربياً موقتاً بهذه المدينة خلال مرض أخيكم الحاج أحمد أبعير، وأقول ذلك لتكون على بال وتقوم بذلك، والله يحفظك. تطوان في 3 يوليوز 1860.

الإمضاء: طورون، رئيس الفرقة الأولى لجيش الاحتلال"[38].



صورة رقم 6: الباشا أحمد أبعير رئيس المجلس البلدي المختلط لتطوان سنة 1860.

وقبل نشوب حرب تطوان، كان الحاج أحمد أبعير قائماً بأعمال قنصلية دولة النمسا بتطوان. فلما كانت الحرب وانسحب الجيش المغربي من تطوان وزحف الجيش الإسباني على المدينة وأشرف على احتلالها اجتمع رأي

[38] محمد داود، "تاريخ تطوان"، المجلد الخامس، ص 204.

السكان الذين تشبتوا بالبقاء بالمدينة، على أن يحرروا تقديماً للحاج أحمد أبعير، من أجل أن يتفاوض مع الجنرال "أودونيل" الذي كانت جيوشه تحيط بتطوان وتستعد لدخولها بالقوة. وفي هذا الشأن، كتب سيدي المفضل أفيلال في الصفحة رقم 34 لكناشه، ما يلي: "دخل المسلمون مهزومين للمدينة يكون، ونزل مولاي العباس (أخ السلطان ورئيس الجيش المغربي) خارج باب النوادير، ثم خرج إليه أعيان تطوان يراودونه في الصلح مع النصارى، فقال لهم: إنما بعثني السلطان لأقاتل، لا لأصالح، وأنتم افعلوا ما بدا لكم، فاجتمع رأيهم على أن كتبوا التقديم لأبعير ليصالحهم مع النصارى"[39].

وفي يوم 5 فبراير توجه أحمد أبعير مع وفد من السكان إلى المعسكر الاسباني لإبلاغ قائده استعداد سكان المدينة لاستقباله في اليوم التالي دون قتال، وكان الأمر كذلك؛ حيث استطاع أبعير أن يحول دون تدمير المدينة وكذا إيقاف حملات الفوضى والنهب والقتل التي كانت قد عمّتها بعد انسحاب الجيش المغربي منها.

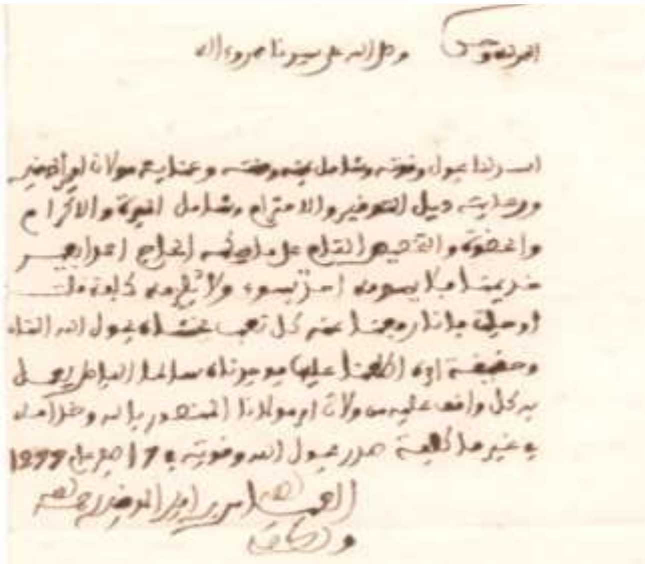
وفي اليوم الموالي لدخول الإسبان إلى المدينة، تم تعيين أحمد أبعير باشا على تطوان، وقد خوّل له هذا المنصب، فيما بعد، ترؤس مجلس المدينة، كما ذكر خوسي ماريا غونثاليث دي لارا. وأثناء ممارسته لمهامه، كباشا المدينة ورئيس مجلسها، حظي أحمد أبعير بمرسوم التوقير والاحترام[40]، كما يفعل السلطان مع الأشراف وأهل الفضل. وقد صدر هذا المرسوم، المرفق

---

[39] انظر كناش المفضل أفيلال بالخزانة الدودية بتطوان.

[40] انظر المخطوط المرفق، وهو من الأرشيف العائلي للسيد رياض ابن حساين. وقد تم نشر نصه في "تاريخ تطوان" لمحمد داود، (المجلد الخامس، ص 205).

ضمن هذا المقال، في 17 صفر 1277 (موافق 4 شتنبر 1860)، وحمل توقيعه العبارة: "العباس بن أمير المؤمنين رحمه الله ولطف به".



صورة رقم 7: مرسوم بالتوقير والاحترام حظي به أحمد أبعير أثناء ممارسته لمهامه[41].

ولم يكن خوسي ماريا غونثاليث دي لارا الوحيد الذي تكلم على تأسيس هذا المجلس، بل وقفنا على أعمال أخرى، أرّخت لهذا الحدث؛ فقد ذكر أندري توردجمان (André Tordjman) أنه خلال احتلال المدينة لمدة 27 شهراً، تحققت عدة منجزات في مجالات النظافة العامة والتحضر والإنارة؛ وأكد تشكيل مجلس مختلط من المسلمين واليهود لتسيير المدينة. وقد تزامنت

[41] الوثيقة من أرشيف العائلي للسيد رياض ابن حساين.

هذه الفترة مع انطلاق نشاط كبير لليهود داخل الملاح، أدى فيما بعد إلى إنشاء أول مدرسة فرنسية بتطوان سنة 1862[42].

كما أن مرجعاً آخر، أكد على أهمية هذه التجربة في إحداث أول مجلس بلدي مختلط بتطوان، جاء فيه أنه دون المساس بالنظام الداخلي للجماعة اليهودية بالملاح تَمَّ دمجُ بعض أفرادها في بلدية مختلطة بين المسلمين واليهود. وقد كانت تجربة مهمة جداً بمدينة تطوان، ولم يكن لها مثيل في السابق في هذه المنطقة من العالم الثالث[43].

وتكلم سارح ليبوفيتشي (Sarah Leibovici)، عن العمل الذي قام به المستشارون بالمجلس المشترك، وذكر أن إسهاماتهم كانت متعددة، تهم بالخصوص تنظيف المدينة التي تعرضت للنهب، ودفن الموتى قصد تجنب خطر الوباء وتنظيم الطرق وتطبيق المخطط الحضري وتزويد تطوان بأول خدمة للإنارة العمومية وإنشاء مختلف الهياكل الجديدة..[44].

4.2- مصير الأعمال التي أُنجزت قبل العودة إلى الطريقة التقليدية في تدبير شؤون المدينة

عند توقيع معاهدة السلام مع إسبانيا، وإخلاء المدينة من قبل الجيش الإسباني، بين شهري أبريل وماي 1862، اختفى مجلس المدينة، ومعه هذه

[42] André Tordjman, "Tétouan : Création de sa première école française en 1862", Groupe de recherche sur les Juifs d'Afrique du nord.

[43] Juan Bautista Vilar, "Cuadernos de la biblioteca española de Tetuán", N° 13-14, junio – diciembre 1976, p.87.

[44] Sarah Leibovici, "Chronique des Juifs de Tétouan (1860-1896)", Editions Maisonneuve & Larose, Paris 1984, p.40, et p. 27.

الطريقة العصرية في تنظيم وتدبير الشأن المحلي بتطوان، وتمت العودة إلى الطريقة التقليدية التي كانت تُدبر بها شؤون باقي المدن المغربية.

وقال الأستاذ محمد داود، معقباً على الأعمال التي أُنجزت خلال فترة الاحتلال: "هذه أشياء حسنة مفيدة، وكنا حقيقة نود لو أن المغرب استفاد منها وحافظ عليها وعممها في مختلف الجهات، وجعل ذلك نواة لحضارة جديدة يساير المغرب بها بقية دول ذلك العهد" [45]. كما نقل داود، عن منويل كاسطيانوس (Manuel Castellanos)، ما ترجمته: "لكي تعرف درجة الحضارة عند المغاربة، يلزمنا أن نعلن أن جميع الإصلاحات اندثرت عن آخرها إثر إخلاء جيشنا للمدينة، فكل شيء تبدل، فحذفوا أسماء الشوارع وأرقام البيوت، ولم يبق ولو قنديل واحد لإنارة الشوارع، وأقلعوا جميع الأشجار المغروسة على جانبي الطريق. وبالجملة، خربوا كل ما يمكن أن يذكر بالانتصار الذي أحرزته إسبانيا" [46].

غير أنه، لا ينبغي أن ننسى أن الإسبان، خلال هذا الاحتلال، كانوا متعصبين من الناحية اللغوية والدينية، وتنقصهم المرونة التي يستطيعون بها أن يستجلبوا قلوب المغاربة نحوهم ونحو أعمالهم؛ إذ فرضوا إرادتهم بمجرد دخولهم المدينة، فوضعوا أسماء جديدة إسبانية لجميع ما في تطوان، من أبواب، وأبراج، وساحات، وشوارع، ودروب. وهذه الأسماء لم تكن لها أية علاقة بالمجتمع التطواني، بل تؤرخ لتاريخ إسبانيا وقاداتها؛ فعلى سبيل المثال أطلقوا على الأبواب السبعة للمدينة الأسماء الآتية [47]:

---

[45] محمد داود، "تاريخ تطوان"، المجلد الخامس، ص 276.

[46] المرجع السابق، ص 277.

[47] المرجع السابق، ص 285.

- باب المقابر: Puerta de la Victoria (منها دخل القائد الأعلى لجيوش الاحتلال).
- باب الجياف: Puerta de Alfonso VIII (ملك قشتالة).
- باب السعيدة: Puerta de San Fernando (ملك قشتالة وليون).
- باب العقلة: Puerta de la Reina، (ملكة إسبانيا).
- باب الرموز: Puerta de los Reyes Católicos (الملكان فرناندو الثاني وزوجته إيزابيل الأولى).
- باب التوت، Puerta del Cid (بطل قومي إسباني).
- باب النوادر: Puerta de Fez (تفاؤلاً بأن يخرجوا منها متوجهين إلى فاس، عاصمة المغرب، قصد احتلالها!).

وأكثر من كل ذلك، فقد عمدوا إلى زوايا ومساجد فاتخذوها إما كنيسة كاثوليكية أو مطبعة أو مخازن أو مطاعم أو لربط الدواب أو حانات.. ولم تسلم من الامتهان إلا أربعة أو خمسة منها[48]. وقد أكد سارح ليبوفيتشي، استناداً إلى ما نشرته جريدة "El Eco de Tetuán"[49]، أن ساحة "الفدان" (ساحة المشور حالياً) شهدت في 9 فبراير 1860 احتفالاً كبيراً، كان يوم فرح بالنسبة للبعض، ويوم حزن بالنسبة للبعض الآخر[50]. وكان الأمر يتعلق

---

[48] المرجع السابق، ص 284.

[49] "El Eco de Tetuán": جريدة ناطقة باللغة الإسبانية كان يديرها بيدرو أنطونيو دي ألاركون (Pedro Antonio de Alarcon)، وذكر محمد بن عزوز حكيم، أنه صدر فقط العدد الأول منها، في 1 مارس 1860. وقد طبع بالمطبعة التي تم إحداثها بجامع الباشا، بشارع إيبيريا (شارع المشور)، ولعلها أول جريدة تم تحريرها وطبعها في المغرب. انظر:

M. Ibn Azzuz Hakim, "Tetuán durante la ocupación española (1860-1862)", 2008, p. 109.

[50] Sarah Leibovici, "Chronique des Juifs de Tétouan (1860-1896)", Editions Maisonneuve & Larose, Paris 1984, p.40, et p. 27.

بتدشين كنيسة كاثوليكية بزاوية سيدي عبد الله الحاج، الموجودة بنفس الساحة. وقد أُطلق على هذه الكنيسة، اسم: سيدتنا للانتصارات " Nuestra señora de las victorias".



صورة رقم 8: المطبعة التي تم إحداثها في جزء من جامع الباشا بشارع المشور.

وقد أضفى هذا التعصب الديني واللغوي على هذا الاحتلال صبغة صليبية، فكان ذلك من الأسباب الرئيسية لإهمال سكان تطوان كل هذه المنجزات، وعدم المحافظة عليها. وكان إتلافها بقصد محو كل ما يمكن أن يُذكّر المدينة بهذا المستعمر الغازي الذي تصرف، من الناحية العقدية، كما كان يتصرف المنتصرون في حروب القرون الغابرة.

لكن، رغم كل ذلك، فلا ينبغي أن نستمر في إهمال كل ما وقع خلال هذا احتلال، خصوصاً وقد مر على ذلك أكثر من مائة وستون سنة، وأصبح الآن من الضروري الاجتهاد، والإكثار من البحث، لاستدراك النقص الحاصل في الكتابات المغربية المتعلقة بتاريخ تطوان لتلك الفترة.

5.2- مواصلة البحث قصد الكشف عن تفاصيل التشكيلة الكاملة للمجلس

في الختام، لابد من أن نشير إلى أن عزمنا، في أبحاثنا المستقبلية، هو السعي نحو الكشف عن التشكيلة الكاملة لهذا المجلس؛ لأن المراجع التي عثرنا عليها لحد الساعة –رغم أهميتها ورغم أنها أمدتنا بمعلومات كثيرة حول المجلس ومنجزاته- لم تذكر كل أسماء الأعضاء في المجلس، كما أن المعطيات التي جاءت بها، لم تكن مدققة وموحدة، فيما يخص عدد المسلمين واليهود بالمجلس. بالإضافة إلى أنه لم يكن فيها إجماع على من كان يترأس المجلس: رئيس مغربي فقط، أم رئيسان، أحدهما مسلم، وآخر يهودي.

فخوسي ماريا غونثاليث دي لارا، ذكر أن هذا المجلس المختلط كان مكوناً من عدد من المسلمين، وعدداً أقل من اليهود، وتقنيين إسبان، وأكد أن أحمد أبعير، الحاكم المغربي بالمدينة (الباشا)، هو من ترأس المجلس[51]. وهذه المعطيات نراها معقولة، ولعلها تقترب من الواقع الذي كان عليه المجلس.

أما خوان باوتيستا فيلار (Juan Bautista Vilar)، فقد أشار إلى أن هذا المجلس ترأسه قائد مسلم وآخر يهودي، وأنه تشكل من هيئة مكونة من عشرة

[51] José María González De Lara, "La Administración local en Marruecos", Revista de Estudios de la Vida Local, Número 123 (mayo-junio 1962), p 378 .

مستشارين، تم توزيعهم بالتساوي بين الجاليتين المسلمة واليهودية بالمدينة، ولم يشر إلى أي مساهمة لأعضاء إسبان في هذا المجلس[52].

وأخيراً، تبنى سارح ليبوفيتشي، من جديد، فرضية تَرؤُّس المجلس من قبل قائد مسلم وآخر يهودي[53]. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو كيف يمكن تسيير المجلس نفسه من قبل رئيسين: أحدهما مسلم، وآخر يهودي؟ ثم إن وثيقة الجيش الإسباني، التي نشرنا ترجمتها أعلاه، أشارت إلى أن أحمد أبعير كان حاكماً مغربياً، أي حاكماً على المسلمين واليهود.

وبخصوص تشكيلة المجلس، ذكر ليبوفيتشي، أنه تشكل من ستة أعضاء مسلمين، وستة أعضاء يهود، وأشار إلى أن عدد اليهود بالمدينة كان نحو 7000 نسمة، وأن عدد المسلمين كان أربعة مرات أكثر[54]، مستنداً على ما كتبه خوان باوتيستا فيلار الذي ذكر أن مجموع سكان المدينة، كان في فبراير 1860 نحو 35000 نسمة. وأضاف ليبوفيتشي، أن عدداً من السكان هاجروا المدينة قبل بداية احتلالها، لكنه لم يعط أي رقم بخصوص عدد المسلمين الذين بقوا بالمدينة، وبذلك لم يستطع أن يقدم أي برهان يمكن أن يعارض به ما ذكره قبله، خوسي ماريا غونثاليث دي لارا الذي أكد أن المجلس المختلط كان مكوناً من عدد من المسلمين، وعدد أقل من اليهود.

العودة إلى فهرس مواد الكتاب

---

[52] Juan Bautista Vilar, "La Judería de Tetuán (1489-1860)", Universidad de Murcia 1969, p. 384.

[53] Sarah Leibovici, "Chronique des Juifs de Tétouan (1860-1896)", Editions Maisonneuve & Larose, Paris 1984, p.40, et p. 27.

[54] المرجع السابق.

-3-

مُكونات الصداق في الزواج التطاوني ما بين 1725 و1892 من خلال كتاب: "أرشيفات عائلية من تطوان"[55]

1.3- عقود الزواج موضوع الدراسة

مكن البحث في مجموع الوثائق العائلية التي تم وضعها محفوظة بمؤسسة أرشيف المغرب بالرباط من العثور على أحد عشر عقداً من عقود زواج الأجداد أو أفراد من العائلة القريبة منهم. وامتدت الفترة التي تمت فيها كتابة هذه العقود من سنة 1725 إلى سنة 1892؛ أي أنها تغطي الفترة الأخيرة من عهد السلطان المولى إسماعيل بن الشريف، وفترات حكم كل من السلاطين: المولى سليمان بن محمد، والمولى عبد الرحمن بن هشام، والمولى محمد بن عبد الرحمن (محمد الرابع)، والغالبية العظمى من فترة حكم السلطان المولى الحسن بن محمد (الحسن الأول).

[55] مقال نُشر في العدد 1244 لجريدة الشمال بتاريخ 2 مارس 2024، ص 16.

وضمن هذه العقود، هناك ثمانية تتعلق بالذكور، والباقي بالإناث. ولأجل أن يسهل الرجوع إلى هذه العقود، وضعنا لها أرقام كما يلي:



صورة رقم 9: عقد زواج الحاج أحمد بن عيسى أجزول سنة 1725 (عقد رقم 1).

1) عقد الحاج أحمد بن عيسى أجزول، بتاريخ 13 شوال 25/1137 يونيو 1725؛

2) عقد فطومة بنت الحاج مَحمد أجزول، بتاريخ 18 ربيع الثاني 12/1209 نوفمبر 1794؛

3) عقد الحاج أحمد بن الحاج مُحمد أجزول (الزواج الأول)، بتاريخ 6 محرم 12/1211 يونيو 1796؛

4) عقد الحاج أحمد بن الحاج مُحمد أجزول (الزواج الثاني)، بتاريخ 15 شوال 22/1213 مارس 1799؛

5) عقد محمد بن الحاج عبد السلام أجزول، بتاريخ 15 ذي الحجة 8/1217 أبريل 1803؛

6) عقد محمد بن العربي الجعيدي، بتاريخ 19 ذي الحجة عام 31/1218 مارس 1804؛

7) عقد عبد السلام بن الحاج أحمد أجزول (الزواج الأول)، في أواسط ذي الحجة 1252/مارس 1837؛

8) عقد عبد السلام بن الحاج أحمد أجزول (الزواج الثاني)، بتاريخ 10 شوال 9/1264 شتنبر 1848؛

9) عقد الحاج محمد بن الحاج أحمد مرتيل، في أوائل شوال 1270/أواخر يونيو 1854؛

10) عقد عالية الحصار (ابنة أم كلثوم أجزول)، في أواسط ذي القعدة 1278/أواسط ماي 1862؛

11) عقد محمد بن عبد السلام أجزول، بتاريخ 13 رمضان 11/1309 أبريل 1892.

وللإطلاع على صور أصول كل هذه العقود وكذا على نصوصها التي عملنا على تخريجها، راجع كتابنا "أرشيفات عائلية من تطوان 1725-1972"[56].

وقبل أن نتطرق للصداق ومكوناته، ينبغي الإشارة إلى أنه في هذه العقود لم تأت أية حالة للزواج المتعدد الزوجات، في المقابل هناك حالتان للزواج الثاني (العقد 4 والعقد 8)، بعد أن توفيت الزوجة الأولى (العقد 3 والعقد 7).

كما ينبغي الإشارة إلى أن الرجال في هذه العقود اختاروا الزواج بالبِكر، وهذا يتماشى مع النصائح النبوية، إذ أن النبي - صلى الله عليه وسلم – قال لجابر عندما سأله: **"أتَزَوَّجْتَ؟** قُلتُ: نَعَمْ، قَالَ: أبِكْراً أمْ ثَيِّباً؟ قُلتُ: بَلْ ثَيِّباً، قَالَ: فَهَلَّا بكْراً تُلَاعِبُهَا وتُلَاعِبُكَ"[57].

وأخيراً، بقي أن نشير إلى أنه في جميع هذه العقود كان الإسم العائلي للزوج أو للزوجة من عائلة "أجزول" يرفق دائما بالأصل "التطاوني". وعندما يكون كلا الزوجين من أصل أندلسي، كان يضاف إلى الاسم العائلي الأصل "الأندلسي"، ثم يليه الأصل "التطاوني"، كما جاء مثلاً في عقد الزواج رقم 3؛ حيث نُعتت فيه الزوج بـ " السيد أحمد بن الحاج محمد أجزول الأندلسي التطاوني"، ونُعتت الزوجة بـ "السيدة منانة بنت عبد القادر هلال الأندلسي التطاوني".

---

[56] الطيب أجزول، "أرشيفات عائلية من تطوان 1725-1972"، تقديم جامع بيضا، منشورات أرشيف المغرب 2023.

[57] الراوي: جابر بن عبد الله، المحدث: البخاري، المصدر: صحيح البخاري، ص 5247.



صورة رقم 10: عقد زواج محمد بن عبد السلام أجزول سنة 1892 (عقد رقم 11).

2.3- الصداق أو المهر

الصداق أو المهر في الفقه الإسلامي، هو ما يقدمه الزوج لزوجته إشعاراً بالرغبة في عقد الزواج وإنشاء أسرة مستقرة، وتثبيت أسس المودة والعشرة بين الزوجين، وأساسه الشرعي هو قيمته المعنوية والرمزية، وليس قيمته المادية (المادة 26 من مدونة الأسرة). وهو وجه من أوجه تكريم الله تعالى للمرأة، وقد ألزمه الله تعالى وسمّاه نِحلة "وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً"[58]؛ أي عطية دون عوض مادي يقابلها. ومقدار الصداق لم يحدد من قبل الإسلام، وهو مبني على اتفاق أهل الزوج والزوجة، وذلك على حسب قدر استطاعة الزوج دون تكليف.

وقد عرف المغرب عبر التاريخ التغالي في صداق النساء، لكونه من الدول التي تهتم بشكل كبير بمسألة العادات والتقاليد، وخاصة تلك التي تتعلق بالزواج ومحتوى الصداق، ومن المعلوم أن الصداق على المرأة لا يحرم ولو كان فيه مغالاة؛ فقد رُوي أن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، نهى على المنبر أن يزداد في الصداق على أربعمائة درهم، ثم نزل فاعترضته امرأة من قريش فقالت: أما سمعت الله يقول "وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَاراً"[59] فقال: اللهم عفواً، كل الناس أفقه من عمر، ثم رجع فركب المنبر فقال: إني كنت نهيتكم أن تزيدوا في صداقهن على أربعمائة درهم، فمن شاء أن يعطي من ماله فله ما

[58] سورة النساء، آية 4.

[59] سورة النساء، الآية 20، والقنطار هو المال الكثير.

أحب[60]. ومن عواقب التغالي في الصداق، التأخر في الزواج، أو حتى في بعض الحالات العزوف عنه. والصداق هو من أهم العناصر التي يتم تدوينها في عقود الزواج، ويتبين من عقود زواج الأجداد، التي نحن بصدد دراستها، أن هذا الصداق كان أساساً يتكون من ثلاثة أصناف من المكونات:

- مكونات تتعلق بالألبسة ولوازم الزوجة؛
- مكونات تدخل في تأثيث وتسيير البيت الزوجي؛
- المبلغ النقدي كصداق أو كجزء من الصداق، وكان ذلك يتم في بعض العقود.

ولمساعدة القارئ على فهم وتتبع ما جاء في عقود الزواج المعنية بهذه الدراسة، وضعنا في ملحق هذا المقال، معاني بعض مكونات الصداق التي أغلبها لم يعد متداولاً في عصرنا هذا.

3.3- مُكونات الصداق المتعلقة بألبسة ولوازم الزوجة

يقدم الجدول المرفق مكونات الصداق المتعلقة بألبسة ولوازم الزوجة الواردة في العقود، مع ذكر أعدادها بالنسبة لكل زوج، وكذا ذكر عدد العقود التي صدر فيها كل مُكَوِنٍ.

---

[60] تفسير المراغي، مجلد ثاني، ص 124.

نوع مُكونات الصداق	(رقم العقد/ عدد المكونات)	مجموع المكونات	عدد العقود
فضلة من منوع: الحريشه أو شطر أو فينة أو مسلم أو ملوري أو هندي أو كميمي أو كدارية أو كمخة	(3/1) – (3/2) – (16/3) – (12/4) – (3/6) – (8/7) – (5/8) – (16/9) – (20/10)	86	9
المكون الخاص بستر الرأس أو الوجه: عَبروق أو فرخة أو كنبوش أو شنبير	(4/2) – (3/6) – (4/7) – (2/8) – (3/9) – (3/10)	19	6
قفطان المشجر الكبير بالذهب أو قفطان المشجر من غير ذهب	(2/2) – (2/3) – (1/4) – (1/9) – (1/10)	7	5
هدية معلومة أو معتادة أو حسب عرف البلد أو على متعارف البلد	(1/3) – (1/3) – (3/6) – (1/9) – (1/11)	5	5
تعمير الجوهر	(1/3) – (1/4)	2	2

جدول رقم 1: جدول بمُكونات الصداق المتعلقة بالألبسة ولوازم الزوجة.

ويتبين من هذا الجدول أن المكونات المتعلقة بالألبسة ولوازم الزوجة الأكثر تداولا، هي "الفضلة" بجميع أنواعها، وقد شكلت جزءاً من الصداق في 9 عقود الزواج. ويأتي بعد ذلك، من ناحية كثرة التداول، المكونات الخاصة بستر الرأس أو الوجه (عَبروق، وفرخة، وكنبوش، وشنبير) حيث تم اختيارها في 6 حالات الزواج. وبالنسبة للقفطان المشجر الكبير والقفطان المشجر من غير ذهب، فقد صدر هذا المكون في 5 حالات. ويلاحظ أن الحلي لم يكن ضمن الصداق في جميع العقود، وفي المقابل كان هناك تعمير الجوهر في حالة عقدين للزواج، ولم يتسن لنا معرفة ما تحتوي عليه كل هدية معلومة، وهدية معتادة، وهدية حسب عرف البلد، وهدية على متعارف البلد.



صورة رقم 11: نوع من المشجر الكبير صار معمل بنشريف بفاس يصنعه.



صورة رقم 12: زيارة الملك محمد الخامس وولي العهد آنذاك مولاي الحسن لمتجر بنشريف بفاس عام 1957.

4.3- مكونات الصداق التي تدخل في تأثيث وتسيير البيت الزوجي

نستنتج من الجدول المرفق أسفله أنه من بين مكونات الصداق المتعلق بتأثيث وتسيير البيت الزوجي الأكثر تداولاً، نجد "المسَمْسَمْ" و "خامية"، وقد شكلت هذه الستائر جزءاً من الصداق على التوالي في 7 و6 عقود زواج الأجداد.

نوع مكونات الصداق	(رقم العقد/ عدد المُكونات)	مجموع المُكونات	عدد العقود
المسَمْسَمْ	(1/2) – (1/3) – (1/4) – (1/7) – (1/8) – (1/9) – (1/10)	7	7
خامية أو خامية شرب	(1/3) – (1/4) – (1/7) – (1/8) – (1/9) – (1/10)	6	6
أمة أو خادم	(1/2) – (1/3) – (1/4) – (1/9) – (1/10)	5	5
زربية	(1/2) – (1/3) – (1/9) – (1/10)	4	4
صوف	(1/1)	1	1
شعر الكتان	(1/1)	1	1
نِخْلة	(1/3)	1	1

جدول رقم 2: جدول بمكونات الصداق التي تدخل في تأثيث وتسيير البيت الزوجي.

وبخصوص "المسَمْسَمْ"، فقد ذكر جدنا من جهة الأم الفقيه محمد المُرير، في كتابه "اللِّسَان المُعرِب عن تاريخ وسيَاسة ملُوك المغرب"، عند حديثه حول الصنائع والفنون بالمغرب، أن مدينة تطوان كانت قد انفردت بنسج هذا النوع من الستور الحريرية، وكان مضرب المثل[61].

أما الأمة أو "الخادم" التي تساعد العروسة في الأشغال والحاجيات المنزلية، فقد وردت في 5 عقود للزواج؛ وعادة جعل الأمة أو "الخادم" من جملة الصداق كان يعود لفئات غنية أو متوسطة الحال مثل الوجهاء، والشرفاء، والتجار الميسورين، والأشخاص الذين كان لهم حضور في مناصب مخزنية. كما أن الزربية كانت من بين المكونات التي يتم اختيارها في الصداق، وقد جاءت في 4 عقود الزواج. وهناك كذلك الصوف وشعر الكتان، اللذان كانا في الغالب يُستعملان في ملء اللحاف والمطاربات والوسادات، وقد تم التنصيص عليهما فقط في عقد واحد. وجاءت النِحلة كذلك في عقد واحد، وهي عطاء أو هبة من أب لابنه بمناسبة زواجه.

4.3- المبالغ النقدية الواردة في عقود الصداق

كما يبين ذلك الجدول المرفق أسفله، فقد كان جزء من الصداق على شكل نقود في ستة عقود الزواج. وباستثناء عقد زواج الحاج أحمد بن عيسى أجزول (عقد رقم 1)، الذي يرجع إلى سنة 1725، وعقد زواج محمد بن الحاج

---

[61] محمد بن محمد المُرير، "اللِّسَان المُعرِب عن تاريخ وسيَاسة ملُوك المغرب"، منشورات بيت الحكمة 2020، ص 61.

عبد السلام أجزول (العقد رقم 5)، الذي يرجع إلى سنة 1803، فإن الحالات الأخرى تتعلق بزوجات يتيمات، ولعل أنه كان من الضروري جعل قسط من الصداق نقداً، لتمكين أسرتهن من مواجهة متطلبات الزواج.

مكون النقدي للصداق	رقم العقد
300 أوقية دراهم سلطانية اسماعلية	1
100 مثقال	5
100 مثقال	6
60 مثقالا دراهم	7
40 ريالا فرنسي	10
100 ريال	11

جدول رقم 3: جدول بالمبالغ النقدية الواردة في عقود الصداق.

ومما يدعم هذا الافتراض، هو أنه في حالة صداق عالية الحصار بنت أم كلثوم أجزول، تم استبدال 20 فضلة بمبلغ نقدي، وهو أربعون (40) ريالا فرنسياً.

ومن ناحية العملات المتداولة، فقد ورد في العقود التي تمت دراستها "المثقال"، و"الأوقية" (الاوقية هي عُشر المثقال)، والريال الإسباني، والريال الفرنسي. ومن الصعب مقارنة صرف هذه العملات، لكون قيمتها تزيد أو تنقص عبر الفترات، بفعل المضاربات، وتخزين العملة من طرف السكان،

وتزايد نشاط عملية تهريب العملة إلى الخارج. ففي سنة 1847، على سبيل المثال، كان سعر الريال الإسباني الفضي يبلغ 18 أوقية، وسعر الريال الفرنسي الفضي يبلغ 17 أوقية[62].

وكاستنتاج ختامي، يلاحظ أن مكونات الصداق تتغير مع مرور السنوات، فعلى سبيل المثال، نجد أنه في الربع الأول للقرن الثامن عشر كانت مواد أولية (العقد رقم 1)، مثل الصوف وشعر الكتان، قد تم اختيارها ضمن مكونات الصداق، بينما لم تنص عقود الزواج، التي جاءت بعد هذا التاريخ، على هذا النوع من المكونات.

6.3- ملحق بمعاني بعض مكونات الصداق

فضلة: قطعة كاملة من الثوب / عَبروق: قطعة من ثوب "الموبَّر" وفي وسط إحدى حواشيه مثلث مطرز بالذهب / فرخة: منديل من الحرير شكله مستطيل بأطراف مذهبة / كنبوش: صنف من اللثام الخفيف تغطي به العروسة وجهها / شنبير: نوع من الخمار من الحرير الخفيف المذهب يستعمل فوق الرأس / قفطان المشجر الكبير: قفطان رفيع ومذهب، وهناك كذلك القفطان المشجر من دون ذهب، ولعل هو الذي يُطلق عليه اسم "قفطان المشجر الصغير" / تعمير الجوهر: خيوط من الجوهر وبها أحجار كريمة / المسَمْسَمْ: قطعة كبيرة من ثوب حريري خالص رفيع ومخطط بألوان / خامية أو المديجة: ثوب متين

---

[62] محمد داود، "النقود المغربية في مائة عام"، تخريج وتقديم ومراجعة حسناء محمد داود، منشورات بيت الحكمة 2020، ص 19.

ورفيع يستعمل في تزيين فراش "الناموسية" وغيرها / شعر الكتان: تدخل أليافه في صناعة الأنسجة والأغطية والأقمشة، وربما في ذلك التاريخ كانت تستخدم كالصوف في ملء المخدات والوسادات والمطاربات.

العودة إلى فهرس مواد الكتاب

-4-

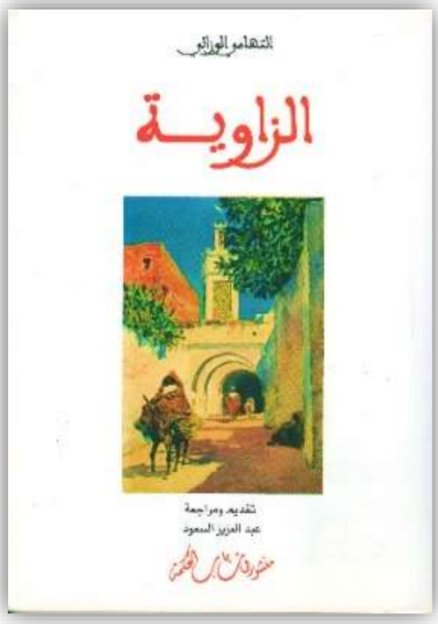
صيغة قراءة البردة والعناية بالموسيقى الأندلسية ومكانة الرقص الصوفي من خلال كتاب "الزاوية" للشيخ التهامي الوزاني[63]

يُعتبر التهامي الوزاني (1903-1972) عالماً كبيراً، فهو مؤرخ وأديب وروائي وكاتب وصحفي ومتصوف وسياسي، شغل عدة مناصب من بينها: رئيس جمعية الطالب المغربية ما بين عامي 1940 و1945، ومدير جريدة الريف ومؤسسها، ورئيس المدرسة الأهلية بسبتة، ومدير معهد مولاي عبد السلام بوادي لاو، ومدير المعهد الديني، ومدير المعهد الديني العالي، وعميد كلية أصول الدين، ورئيس المجلس العلمي لتطوان، وأستاذ بدار الحديث الحسنية بالرباط، ورئيس المجلس البلدي لتطوان من سنة 1969 إلى أن توفي رحمه الله سنة 1972.

ومن مؤلفاته كتاب "الزاوية". وعلى الرغم من أن معظم الكُتاب يقدمون "الزاوية" على أنها سيرة ذاتية، فإن الكِتَاب لا يخلو من الاهتمام بالجانب التاريخي؛ إذ يقدم مادة وفيرة للمهتمين بالتاريخ، وخصوصاً التاريخ المتعلق بتطوان وبالزاوية الحراقية. فهو يجمع بين السيرة الذاتية والسيرة الغيرية. ففي القسم الأول من الكتاب يتطرق المؤلف لحياته الشخصية، وتجربته في طلب

[63] مقال نُشر في العدد 1238 لجريدة الشمال بتاريخ 20 يناير 2024، ص 6.

التصوف ودخوله في الطريقة الدرقاوية، وفي هذا القسم تتحقق معالم السيرة الذاتية. بينما يخصص المؤلف القسم الثاني من الكتاب (من ص 137 إلى آخر الكتاب) للتاريخ الاجتماعي المتعلق بالزاوية الحراقية وشيوخها ومقدميها وأعيانها. وقد جاء الكلام في "الزاوية" على أربعة شيوخ للزاوية الحراقية: شيخ الطريقة سيدي محمد بن محمد الحراق، والشيخ سيدي الحسين بن محمد الحراق، والشيخ سيدي محمد بن الحسين الحراق، والشيخ سيدي إدريس بن الحسين الحراق.





صورة رقم 13: التهامي الوزاني وكتابه "الزاوية".



صورة رقم 14: زاوية الحراق (بُنيت حوالي سنة 1829).



صورة رقم 15: الشيخ سيدي إدريس الحراق يتوسط الصورة (1869-1934).

وتطرق كتاب "الزاوية" لعدد كبير من المواضيع المتعلقة بالزاوية الحراقية وبشيوخها وبأورادها، ونقتصر في هذا المقال على تقديم ما جاء فيه حول: تحسين صيغة قراءة البردة، والعناية بالموسيقى الأندلسية، ومكانة الرقص الصوفي في الطريقة الحراقية.

1.4- تحسين صيغة قراءة قصيدة البردة

عرف الأدب العربي أشكالا مختلفة من المدائح النبوية، أبرزها البردة التي ألفها البوصيري في القرن السابع الهجري، وهي من أكثر القصائد تلاوة وحفظاً في العالم الإسلامي. وفي المغرب أصبح إنشادها تقليداً قائماً في شتّى

المناسبات الدّينيّة وخاصّة منها المولد النبوي الشّريف وليلة عاشوراء، حيث تُقرأ بصِيَغ لحنيّة معروفة في عدد من الزوايا من بينها الزاوية الحراقية (أو زاوية الحراق) التي تعتبر من بين أهم المواقع الدينية في مدينة تطوان. وقد اشتهرت هذه الزاوية، علاوة على وظيفتها الدينية، باهتمامها بالطرب والموسيقى الدينية، خصوصاً المديح النبوي.

وفي القديم كانت البردة تتسرد سرداً عادية في هذه الزاوية، دون تغيير اللحن أو الصوت ما بين قطعة وأخرى. وكان المقدم عبد السلام أجزول من بين الذين ساهموا في إحداث التغييرات في طريقة سردها، حيث أصبحت تُقرأ بصِيَغ لحنيّة وبتغيير الأصوات من قطعة إلى أخرى.

وبخصوص هذه التغييرات المحدثة، قال التهامي الوزاني: "كان عبد السلام أجزول ذا صوت صحل، جميل النبرات، وكان معه من أصحاب الشيخ جماعة من المطربين، فأخذوا ينظمون قصيدة البردة للبصيري، وجعل لكل قطعة منها صوتاً من الأصوات، بعد أن كانت تتسرد سرداً، كما لا تزال تتسرد في قبائل الجبل، فأحدث فيها أبناء ويدان وأجزول، ومن جرى مجراهم أنغاماً على عدد نوبات الموسيقي الأندلسية الإحدى عشر، وأصبحت تقرأ بتطوان على الصورة التي تقرأ عليها اليوم"[64].

ولهذه الصيغة اللحنية الجديدة لقراءة البردة أهمية تتجلى أولاً في أن هذا الإيقاع الكلامي تستلذه الأذن، فيجد بسرعة مكاناً له في الذاكرة فيثبت ويمكث لمدة أطول، وبذلك فإن هذه الصيغة اللحنية الجديدة تساعد مريدي الزاوية في حفظ مختلف أبيات هذه البردة في وقت وجيز ويبقى هذا الحفظ لمدة أطول، ويجرى هذا الأمر حتى بالنسبة للمريدين غير المتعلمين.

---

[64] التهامي الوزاني، "الزاوية"، ص 183.

والاهمية الثانية هي أن هذه الصيغة اللحنية الجديدة يتم فيها تغيير اللحن أو الصوت ما بين قطعة وأخرى، وبذلك يتم تفادي الملل في الاستمرار في نفس الإيقاع، ولا شك أن هذا التغيير في اللحن تستلذه أيضاً الأذن.

ولا ندري متى بالضبط أصبحت قصيدة البُردة تُقرأ في تطوان بهذه الصيغة اللحنيّة الجديدة، إنما يتبين من خلال فترة حياة عبد السلام بن الحاج عبد السلام أجزول (1804 -1895) أن ذلك حصل قبل انتهاء القرن التاسع عشر للميلاد.

2.4- المحافظة على الموسيقى الأندلسية بتطوان

تعتبر "الموسيقى الأندلسية"، أو "موسيقى الآلة"، من بين أعرق التراث الموسيقي بالمغرب، أدخلها الموريسكيون على إثر هجرتهم من الأندلس الى عدد من المدن المغربية، كتطوان، وفاس، ومكناس، وسلا، والرباط.

وتعتبر تطوان من أوائل هذه المدن التي نُقلت إليها أصول هذه الموسيقى، فاهتمت بها ورعتها رعاية مستمرة. وقد لعبت الزوايا والطرق الصوفية بتطوان أدواراً رئيسية في المحافظة على هذا الإرث الفني، حيث أدمجت الموسيقى الاندلسية ضمن الأمداح والاشعار وحلقات الذكر، بهدف الإكثار من الترويح عن النفس، وكذا استقطاب المريدين. وللإيقاعات الموسيقية دور كبير في حفظ قصائد المديح وغيرها، لأن الأذن تستلذ قراءة هذه القصائد على أنغام الموسيقى، فترسخ بسرعة أكثر في الذاكرة.

ومن بين هذه الزوايا التي أدمجت الموسيقى الاندلسية ضمن قصائد المديح، زاوية الحراق بتطوان، فمؤسسها الشيخ سيدي محمد الحراق هو صوفي كبير وعالم الفن وصاحب الاشعار والاجزال وقصائد المديح.

وعن حفظ الموسيقى الأندلسية وصنائعها، وتلقينها للأجيال اللاحقة، قال التهامي الوزاني: "كان عبد السلام أجزول يحفظ الموسيقى الأندلسية كلها، بأبياتها وصنائعها، وسائر أدوارها، وكان يحرص الحرص كله على ولده سيدي محمد أن يحضر اجتماعات الفقراء[65]، وينشد الأناشيد، حتى صار في ذلك نسخة من أبيه، ولقد أتى وقت لم يكن في تطوان من يحفظ بيتي الطويل إلا سيدي محمد بن عبد السلام أجزول، وعنه أخذها من أخذها"[66].



صورة رقم 16: الفنان عبد الصادق شقارة ووراءه زاوية أجداده من جهة أمه وفيها أخذ المبادئ الأولى للآلة والذكر والمديح.

[65] "الفقير" رتبة من رتب الصّوفيّة، وهو شخص مقرب من الزاوية ومن شيخها.

[66] التهامي الوزاني، "الزاوية"، ص 184.

وفي عهد الشيخ سيدي إدريس الحراق عرفت الزاوية الحراقية تطوراً كبيراً في مجال تلقين الموسيقى للأجيال الصاعدة، حيث أسس الشيخ مدرسة موسيقية متكاملة، حافظت على طابعها الأندلسي بأوزانها وأطباعها وأدراجها، وانتشلت الكثير من نوباتها من الضياع والاضمحلال[67].

وكان الشيخ سيدي إدريس الحراق لا يستغني عن الموسيقى والطرب؛ إلى درجة أنه عندما سافر إلى المنطقة السلطانية، في أواخر نوفمبر سنة 1918، اصطحب معه جوقاً مكوناً من مجموعة من المطربين أغلبهم في كفالته[68].

3.4- الرقص والاهتزاز في الطريقة الحراقية وموقف شيخ الطريقة وما قاله عبد السلام أجزول

يتم التمهيد للعمارة بالجلالة والأذكار، ثم بإنشاد البيتين وبعض المواويل، ثم بأنغام من الموسيقى الأندلسية في المديح. وإثر ذلك ينهض شيخ الطريقة أو مقدمها، فيلتحق به الجميع، مرتبين دائرياً في شكل حلقة (حلقة الذكر)، ويأخذ المسمعون جزءً من هذه الحلقة الدائرية. ثم يبدأ الذكر باسم المفرد «الله»، وينطلق قطب الحلقة بإيقاع وحركة العمارة، متحركاً بجسده نحو الخلف ثم إلى الأمام، وغالبا ما يتم ضبط الإيقاع بالطبل. ويسير المعمرون على منوال هذا الإيقاع والحركة، ذاكرين «الله حي»، ففي حركتهم إلى الخلف يذكر الاسم المفرد «الله» وفي حركتهم إلى الأمام يذكر اسم الذات «حي». ويدل هذا الرقص، الذي هو عبارة عن الركوع والانحناء بقصد الخضوع لله عز

[67] محمد الحبيب الخراز "الأجواء الموسيقية بتطوان وأعلامها"، ص 83.

[68] التهامي الوزاني، "الزاوية"، ص 96.

وجل والتذلل له وطلب فضله. كما أن المراد بهذا الرقص هو إتاحة الفرصة للمتواجدين للتنفيس عن وجدهم ونشوتهم في نظام محكم[69].



صورة رقم 17: حلقة "العمارة" بزاوية الحراق بتطوان.

وعن الرقص في الطريقة الحراقية، ذكر التهامي الوزاني أن أحد الفقهاء سأل الشيخ سيدي محمد الحراق عن الرقص، فأجابه بقوله: "شيء كان عليه أشياخنا، لا نتركه ولو طارت عليه أمخاخنا"[70]. وحكى الوزاني أيضاً حول هذا الرقص: "أنه تَحدث مرة الفقراء عن رأي الشيخ في الرقص، فقال أحدهم: انظروا إلى الشيخ كيف كان يرى الحرمة للرقص، وقد أصبح بعض الفقراء يضحكون في رقصهم، ويتلاعبون بحلقة الذكر. فأجابه الشيخ سيدي عبد السلام أجزول – ممن أخذ عن الشيخ سيدي محمد الحراق صغيراً في حكاية طويلة، وكان من أعيان أركان الطريقة الحراقية -: ليس الضحك في الحلقة

---

[69] سفيان اجديرة، "دلالات الرقص الصوفي المغربي"، مجلة الثقافة الشعبية، عدد 58، ص 146.
[70] التهامي الوزاني، "الزاوية"، ص 164.

بعيب، فإن أحوال الفقراء كثير. فسكت الحاضرون لأنهم أمام رجل يقيم الحجة على كل ما يقول، وانصرف الكل إلى حال سبيله. قال أجزول: فلما أخذتني عيني، رأيت في المنام كأني دخلت على جماعة من أهل الله وكبار هذا الشأن، فقام من بينهم رجل عرفت أنه ابن العربي الحاتمي[71]، فتقدم إلي في جد وقال: أنت تقول بالضحك في الصلاة – يعني بها حلقة الرقص – فقلت له نعم، فقال ما حجتك على ذلك؟ قلت قوله: وإنه هو أضحك وأبكى[72]، فصاح صيحة عظيمة، وقال: الله، جئت لترى الأمر عياناً، ثم أخذ بيدي وسرنا، فإذا نحن في فسيح من الأرض ينتهي دونه البصر، وبه الآلاف المؤلفة من قوم يقيمون حلقة الرقص، فزدنا إلى أن وصلنا إلى القوم، فأشار إليهم الحاتمي فضحكوا كلّهم، ثم أشار إليهم إشارة فبكوا كلّهم"[73].

4.4- عبد السلام أجزول الذي جاء الكلام عليه في المواضيع الثلاثة السالفة الذكر

ذكر التهامي الوزاني أن عبد السلام بن الحاج أحمد أجزول قد أخذ عن شيخ الطريقة سيدي محمد الحراق، وصار من أعيان أركان الطريقة الحراقية، يقيم الحجة على كل ما يقول. وكان معاشراً لأربعة شيوخ الزاوية الحراقية: شيخ الطريقة سيدي محمد الحراق، والشيخ سيدي الحسين بن محمد الحراق، والشيخ سيدي محمد بن الحسين الحراق، والشيخ سيدي إدريس بن الحسين الحراق. وكتاب "الزاوية" يتكلم على سلوكه وأوصافه، وكذا على أدواره في

[71] ولد الشيخ ابن العربي الحاتمي، الملقب بمحيي الدين، سنة خمسمائة وستين للهجرة، في مرسيه من بلاد الأندلس، ومن ثم انتقل إلى إشبيلية، وتنقل بعد ذلك بين بلاد المغرب والمشرق، مسافراً في طلب العلم، والاجتماع بالأكابر من الأئمة والعلماء، ما أكسبه مكانة علمية مرموقة؛ حتى أصبح من كبار أئمة عصره.

[72] "الآية 43 من صورة النجم"، أي أن الله سبحانه قضى أسباب الضحك والبكاء.

[73] التهامي الوزاني، "الزاوية"، ص 164.

المحافظة على أوراد الزاوية وعلى مجالس المديح؛ وقد خصص له المؤلف في كتابه حيزاً وافراً موزعاً على صفحات متفرقة.

وعاش عبد السلام أجزول في القرن التاسع عشر للميلاد، ما بين 1804 و1895. وكان من أعيان مدينة تطوان، وناظراً على حبس المساكين، وأيضاً ناظراً على جامع العيون بتطوان.



صورة رقم 18: عبد السلام بن الحاج أحمد أجزول سنة 1860[74].

[74] جد الوالد، رحمهما الله رحمة واسعة.

وخلال حرب تطوان 1859-1860، شغل منصب أمين ببرج القلاليين، مكلف بالتوصل بالأموال وتوزيعها على القبائل المشاركة في الحرب[75]. وعندما أوشكت تطوان على السقوط في يد الجيش الإسباني في بداية سنة 1860، غادرها أغلب الناس، ومن بينهم شيخ الزاوية سيدي الحسين بن محمد الحراق الذي أخذ معه ذريته وذهب إلى فاس، وخلال مدة الاحتلال التي دامت أكثر من سنتين كان عبد السلام أجزول يزور الزاوية الحراقية، ويمد يد المساعدة والعون للمستضعفين[76].

العودة إلى فهرس مواد الكتاب

[75] محمد داود "تاريخ تطوان"، المجلد الخامس، ص 167.
[76] التهامي الوزاني، "الزاوية"، ص 177.

-5-

عتق الرقاب ما بين 1779 و1926 من خلال كتاب أرشيفات عائلية من تطوان[77]

سادت ظاهرة الاسترقاق العالم لفترة غير قصيرة في حياة البشرية. وذكر الباحث د. جعفر ابن الحاج السلمي عند حديثه عن العبيد والثقافة الزنجية في القرن الرابع عشر الهجري، أن ظاهرة الاسترقاق ظاهرة إنسانية، وأنها ليست خاصة بحضارة من الحضارات، ولا أمة من الأمم، ولا بزمن من أزمنة[78].

وكان الاختفاء التدريجي للاسترقاق في العالم وفي المغرب ناتجاً عن تنفيذ الاتفاقية الخاصة بالرق الموقعة في جنيف، بتاريخ 25 شتنبر 1926[79].

وقبل التطرق لمسألة عتق الرقاب، وتنفيذه في المجتمع التطواني بموجب وصايا عدلية إرادية، من المفيد أن نتطرق أولاً، ولو بإيجاز، لمصادر جلب الرقيق في المغرب ولأسواق البيع والشراء فيه.

---

[77] مقال نُشر في العدد 1242 لجريدة الشمال بتاريخ 17 فبراير 2024، ص 16.

[78] جعفر ابن الحاج السلمي، "المجتمع التطواني والتطور العمراني والمعماري من القرن 16 إلى القرن 20"، ندوة من منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، دجنبر 2005، ص 9.

[79] في 25 شتنبر 1926، تم التوقيع في جنيف على الاتفاقية الخاصة بالرق، ودخلت حيز التنفيذ في 9 مارس 1927 لضمان القضاء الكامل على الرق بجميع صوره وعلى الاتجار بالرقيق في البر وفي البحر.

1.5- البيع والشراء في العبيد والإماء في المغرب

منذ بداية النشاط التجاري عبر قوافل الصحراء بين المغرب وبلاد السودان الغربي في العصر الوسيط، كان العبيد من ضمن "السلع" التي تجلبها القوافل في مجتمع كانت فيه العبودية مؤسسة اجتماعية قائمة. واستمرت تجارة العبيد في المغرب من دون انقطاع جهة الصحراء من القرون الوسطى حتى أواخر القرن التاسع عشر[80].

وكانت مدينة مراكش من أكبر أسواق العبيد في المغرب لأنها أقرب المدن جنوباً إلى مناطق وصول القوافل، ولتوافر شروط سوق تستقطب زبائن من مناطقة عدة، وكانت السوق تخضع لمراقبة المخزن ولضوابط توثيق عمليات البيع وتحصيل الضرائب لخزينة الدولة؛ إذ كانت تُؤدى للمخزن أعشار عن بيع العبيد[81].

غير أنه كان يُباع عدداً لا يستهان به من العبيد في أسواق أخرى بمدن أخرى، كفاس، وتطوان، وغيرها. وفي هذه الأسواق كان يتم كذلك إعادة بيع العبيد الذين في خدمة العائلات. وبالإضافة إلى هذه الأسواق، كانت فئة من الرقيق تعرض للبيع في بيوتات خاصة بعيداً عن الأنظار، ويتعلق الأمر بالإماء اللواتي يملكن مميزات خاصة، كالجمالية، أو المهارة في الطبخ، أو الولع بالموسيقى والغناء.

---

[80] رحال بوبريك، "سوق العبيد: تجارة الرق في مغرب القرن التاسع عشر"، أسطرر العدد 14، يوليوز 2021، ص 24، ثم ص 32.

[81] نفس المرجع السابق.

وإلى حدود الثلاثينات من القرن العشرين، كانت عادة استعمال العبيد والإماء ما زالت سارية المفعول بين المغاربة بصفة عامة، وبالخصوص لاستعمالهم في خدمة البيوت والقيام بالأعمال المختلفة.

2.5- السوق الذي كان يزود التطوانيين بالعبيد والإماء

كان بتطوان سوق للعبيد يفتح أبوابه ثلاثة مرات في الأسبوع، ويستقبل فئتين من الرقيق[82]:

- الرقيق الذي يأتي من الجنوب وبالخصوص من السودان ومن القبائل الجنوبية للبلاد التي يبعد لون سكانها عن الأبيض ويميل نحو لون سكان السودان.
- الرقيق الذي سبق له أن كان في بيوتات تطوانية ويعرض من جديد في السوق ليتم إعادة بيعه لعائلات أخرى.

وذكرت الدكتورة حسناء داود، أن العبيد والإماء كانوا يباعون في سوق "الغرسة الكبيرة" وهو سوق النخاسة للمزايدة في أثمانهم. إذ يقف الدلالون المكلفون ببيع العبيد، وكذا الدلالات المكلفات ببيع الإماء ويقع الاتفاق بين البائع والمشتري، فيأخذ المشتري عبده إلى بيته، بينما ترافق الدلالة الأمة

[82] محمد داود، "التكملة، ذيل لكتاب تاريخ تطوان"، منشورات جمعية تطاون أسمير 2016، ص 387.

المبيعة إلى بيت مولاها الجديد، وقد ترافق معها إماء أخريات، حتى توفر لصاحبة البيت فرصة الاختيار بين المعروضات للبيع[83].



صورة رقم 19: سوق الغرسة الكبير في القديم (الصورة ملونة حديثاً).

وكان الحاج محمد الرزيني التطواني، والحاج العربي الحميدي بريشة التطواني، من بين الأسماء التي لمعت في تجارة العبيد والإماء بتطوان[84].

[83] حسناء داود، "تطوان، سمات وملامح من الحياة الاجتماعية"، منشورات مؤسسة محمد داود للتاريخ والثقافة 2019، ص 128.

[84] حسن أكدي، "جوانب من تاريخ الإماء السودوات بتطوان القرن 19 م"، مجلة ليكسوس، العدد 45، يناير 2023، ص 68.



صورة رقم 20: مبروكة أمة عائلة مدينة[85].



صورة رقم 21: أم الخير أمة عائلة الدفوف[86].

وكانت البيوتات التطوانية التي تستقبل هؤلاء الإماء تعود لفئات غنية أو متوسطة الحال مثل الوجهاء، والشرفاء، والتجار الميسورين، والأشخاص الذين كان لهم حضور في مناصب مخزنية. وكان من عوائد هؤلاء الأغنياء اشتراط الأمة ضمن مكونات صداق بناتهم، فتصبح تحت إذن العروسة وتصرفها، فتساعدها في الخدمات المنزلية وفي تربية الأبناء.

---

[85] تم شراء مبروكة من قبل عائلة المدينة من سوق تطوان في 13 أكتوبر 1927 (17 ربيع الآخر 1346) مقابل 330 ريالاً. المعلومة والصور من المرجع الآتي:

Josep Lluís Mateo; Lina Medina; Hasna Daoud, "Historia de Mabrūka. Un siglo de incertidumbres sobre la esclavitud en Tetuán", Anaquel de Estudios Árabes, 6 de diciembre de 2023.

[86] ذكر الصديق الباحث جواد الدفوف، أن أم الخير (أمة عائلة الدفوف) أرسلها محمد بوشعيب هدية إلى الحاج العربي الدفوف من مدينة موكادور (الصويرة)، وهو تاجر كان يتعامل مع الدفوف في مجال التموين، خاصة زيت الزيتون والسمن والزبدة عبر مينائي طنجة وسبتة. وقد عاشت أم الخير في الدار الكبيرة لعائلة الدفوف بالوسعة، فقامت بتربية أبناء الحاج العربي الدفوف وبعدهم أحفاده، وقد توفيت في التسعينيات من القرن العشرين.

3.5- عتق العبيد والإماء

العتق هو إنهاء حالة الرق، ويعتبر ظاهرة من ظواهر الارتقاء الإنساني. وبعتقه يملك الرقيق حريته كاملة ويستوي مع الحر في حقوقه وتصرفاته. وقد شرّعت القوانين القديمة العتق. غير أن الأمم لم تكن على درجة سواء في العتق، فكان للعوامل الاقتصادية والدينية والعرقية أثر في منحه أو منعه[87].

وهناك في الإسلام مجالاً واسعاً للعتق؛ فقد جعلت الشريعة الإسلامية الإنفاق على تحرير الرقاب مصرفاً من مصارف الزكاة، كما جعلت الشريعة تحرير الرقبة كفارة لعدد من الأعمال، ككفارة القتل الخطأ، وكفارة الظهار، وكفارة اليمين، كما دعت الشريعة الإسلامية المسلمين إلى الإحسان إلى العبيد والإماء، ونهت عن إساءة معاملتهم، كما رتبت ثواباً عظيماً على عتقهم ومكاتبتهم.

وعتق الرقاب وتحرير العبيد والإماء من الأمور التي كان يسعى إليها عدد من الصالحين المتقين في المجتمع التطواني، وذلك عملاً بقول الشريعة الإسلامية السمحاء في شأن الرق، وكذا رغبة من المجتمع في القضاء على هذه الظاهرة اللاإنسانية التي سادت العالم لفترة غير قصيرة في حياة البشرية. فهناك عدد من الوصايا العدلية لأفراد من عدة عائلات تطوانية بشأن عتق العبيد والإماء لوجه الله وطمعاً في نيل ثوابه.

[87] عبد السلام الترمانيني، "الرق: ماضيه وحاضره"، سلسلة عالم المعرفة، 1979، ص 71.

وضمن أرشيفات عائلة "أجزول"، التي تم وضعها محفوظة بمؤسسة أرشيف المغرب، أمكننا أن نقف على 18 من الوصايا العدلية لبعض أجدادنا، وتضمنت ما كان يحبون أن يُفعل بأولادهم القاصرين، وبأموالهم، وبممتلكاتهم، بعد موتهم. ومن هذه الوصايا ما صدرت في وثائق مستقلة خاصة بها، وأخرى جاءت ضمن وثائق عائلية أخرى، كوثائق القسمة والمخارجة، وعقود الصداق، وعقود البيع والشراء. وقد أحصينا، ضمن هذه الوصايا، ست وصايا جاء فيها عتق الإماء أو استفادتهن مادياً أو كلاهما معاً، وكان صدور هذه الوصايا الست ما بين سنة 1779 وسنة 1926، أي أنها تغطي الفترة الممتدة على مدى ما يقرب من قرن ونصف.

1.3.5- وصية خديجة بنت علي ساتور

أُشير لوصية خديجة بنت علي ساتور، زوجة الحاج أحمد بن عيسى أجزول، في رسم المفاصلة في أملاكها التي تم إعدادها في 28 غشت 1779. ونص المقطع الذي يشير للوصية هو الآتي: "... وكانت الهالكة المذكورة أوصت بثلث متخلفها لأولاد ابنها الطالب محمد المذكور يكون ملكا لهم وعتق الأمة المذكورة [الأمة المسماة بـ "سعادة"] ...إلخ"[88].

[88] الطيب أجزول، "أرشيفات عائلية من تطوان"، تقديم جامع بيضا، منشورات أرشيف المغرب 2023، ص 62.

2.3.5- وصية مَحمد بن الحاج أحمد أجزول

ورد في بداية وصيته التي تم إعدادها في غشت 1800 ما يلي: "أوصى التاجر الأرضى السيد مَحمد بالفتح ابن الحاج أحمد أجزول التطاوني أنه إن ندر الله بموته الذي لابد منه ولا محيد لمخلوق حي عنه فإنه يخرج بعد وفاته ثلث جميع متخلفه من قليل الأشياء وكثيرها جليلها وحقيرها العقار وغيره ويوقف في أصل ثابت وخراجه لأولاد أولاده وأولادهم وأولاد أولادهم ما تناسلوا وامتدت فروعهم فإن انقرضوا رجع ذلك لروضة الولي الصالح المتبرك به سيدي عبد الله الحاج البقال بحومة الترنكات من تطوان أمنها الله بجميع مصالحها بعد أن يشترى منه رقبتان ويعتقان عتقا ناجزا حبسا مؤبدا ووقفا مخلدا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين ..."[89].

3.3.5- وصية الحاج أحمد بن الحاج محمد أجزول

جاءت هذه الوصية في النص الرابع ضمن مجموعة من الرسوم. وتضمنت مجموعة من المتعينات التي يجب تنفيذها، من بينها عتق أمته فاطمة وإعطاءها عشرة مثاقيل، حيث جاء في آخر الوصية، ما يلي: "...وتعتق عنه أمته فاطمة ويعطاها عشرة مثاقيل بأكملها عهدا وإيصاءا تامينا نافذا بعد موته عرف قدره شهد به عليه بأكمله وعرفه ثاني شعبان الأبرك عام ثمانية وأربعين ومائتين وألف (25 دجنبر 1832 م) ..."[90].

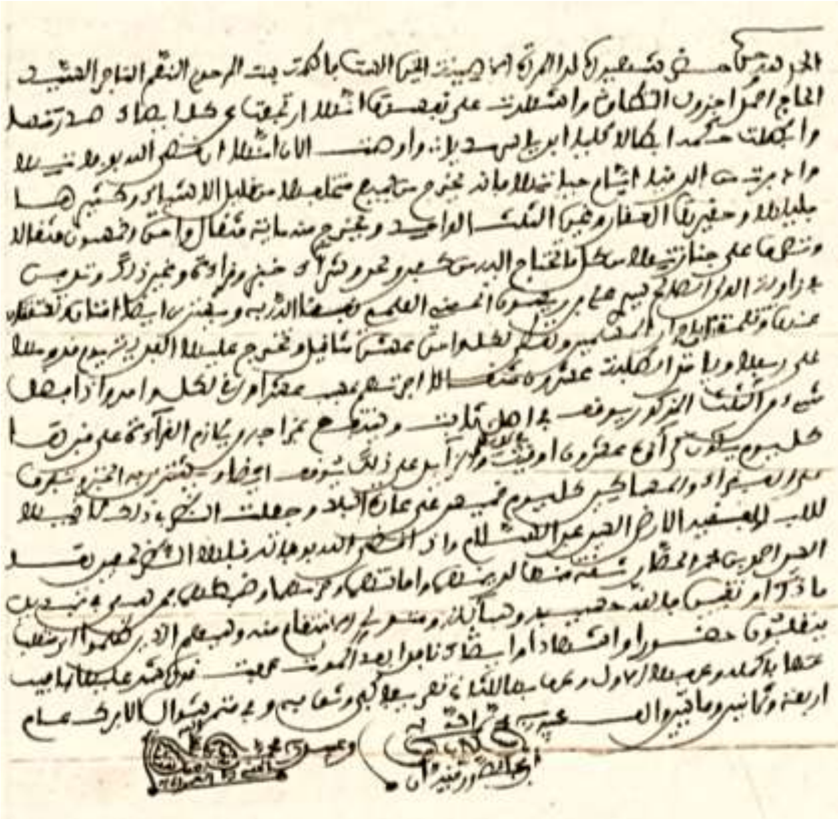
---

[89] المرجع السابق، ص 101.

[90] المرجع السابق، ص 111.

4.3.5- وصية فاطمة بنت الحاج أحمد أجزول

ورد في بداية هذه الوصية، المؤرخة بتاريخ 24 فبراير 1868، ما يلي:



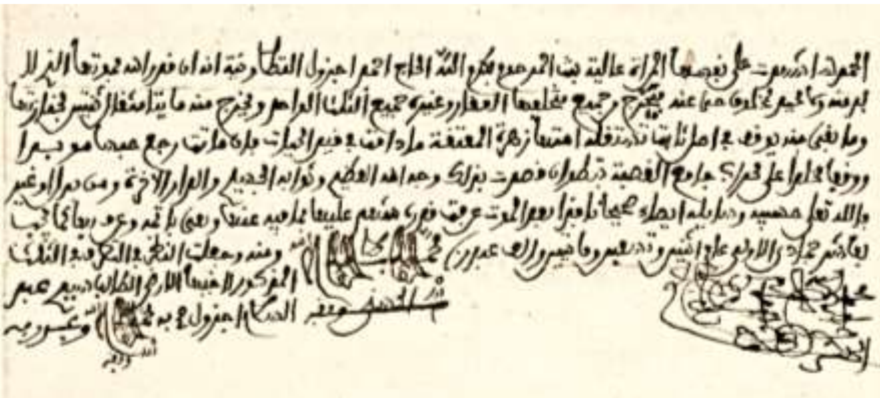
صورة رقم 22: وصية السيدة فاطمة بنت ج أحمد أجزول سنة 1868.

"الحمد لله حضر شهيداه لدا المرأة الأصينة الخيرة الست فاطمة بنت المرحوم المنعم التاجر السيد الحاج أحمد أجزول التطاوني وأشهدت على نفسها أنها ارتجعت عن كل إيصاء صدر منها وأبطلت حكمه إبطالا كليا أبديا سرمديا وأوصت الآن أنها إن قضى الله بوفاتها وأدبرت من الدنيا أيام حياتها فإنه يخرج من جميع متخلفها من قليل الأشياء وكثيرها جليلها وحقيرها العقار وغيره

الثلث الواحد ويخرج منه مائة مثقال واحدة وخمسون مثقالاً وتصرف على جنازتها من كل ما تحتاج إليه من كفن ولحد وشراء خبز وقراءة وغير ذلك وتدفن في زاوية الولي الصالح سيدي علي بن ريسون الحسني العلمي نفعنا الله به يشترى منه أيضا أمتان وتعتقان عنها وتلحقان بأحرار المسلمين وتعطى لكل واحدة عشرة مثاقيل..."[91].

5.3.5- وصية عالية بنت الحاج أحمد أجزول

يستفاد من النص أسفله، المؤرخة بتاريخ 14 يونيو 1875، بأن السيدة عالية بنت الحاج أحمد أجزول، قد أوصت لأمتها زهرة بأصل ثابت تستغله ما دامت قيد الحياة.



صورة رقم 23:وصية عالية بنت ج أحمد أجزول سنة 1875.

وجاء في المقطع الأول للوصية ما يلي: "الحمد لله أشهدت على نفسها المرأة عالية بنت المرحوم بكرم الله الحاج أحمد أجزول التطاونية أنه إن قضى

[91] المرجع السابق، ص 171.

الله بموتها الذي لابد منه ولا محيد لمخلوق حي عنه فيخرج من جميع متخلفها العقار وغيره جميع الثلث الواحد ويخرج منه مائتا مثقال اثنتين لجنازتها وما بقي منه يوقف في أصل ثابت تستغله أمَتها زهرة المعتقة ما دامت في قيد الحياة..."[92].

6.3.5- وصية محمد بن الحاج محمد مرتيل

جاءت وصية هذا الجد من جهة أم الوالد ضمن المخارجة في أملاكه، وهذا جزء من نصها الذي تم إعداده بتاريخ 30 يوليوز 1926: "... ويخرج من الثلث المذكور خمسمائة ريال تصرف على تجهيزه يوم إقباله على ربه طبق العرف الجاري بحضرة تطوان وتعتق عنه أمته فاطمة ويعطى لها عشرون ريالا من أجل كسوتها ويشترى له قبر بزاوية الوالي الصالح سيدي محمد بن الفقيه نفعنا الله به المجاورة للروض سكناه وأوصى للأمة أيضا ستمرة معتقة أبطيو المذكورة بمائتي ريال مخزنية..."[93].

وكانت هذه آخر وصية في العتق عثرنا عليها ضمن أرشيفات عائلة أجزول، لأنه ابتداءً من هذا التاريخ، وكما أسلفنا أعلاه، بدأ الاختفاء التدريجي للاسترقاق نتيجة تنفيذ الاتفاقية الخاصة بالرق الموقعة في جنيف بتاريخ 25 شتنبر 1926.

العودة إلى فهرس مواد الكتاب

[92] المرجع السابق، ص 178.
[93] المرجع السابق، ص 234.

القسم الثاني:

جوانب محلية خلال عهد الحماية

-6-

قضاة تطوان خلال النصف الأول من القرن العشرين








كان القضاء الشرعي بتطوان يُمارَس قديماً من طرف قاضٍ واحد، يتخذ في بعض الحالات عدلاً خلفاً له. وخلال السنوات الأولى للحماية الإسبانية على شمال المغرب، استمر العمل بالقاضي الواحد وخليفته. غير أنّ اتساع مدينة تطوان، وتزايد أعداد المهاجرين إليها من مختلف المدن والقرى، أدّيا إلى كثرة أشغال الإدارة الشرعية، فلم يعد في استطاعة القاضي وخليفته القيام بجميع الشؤون.

فتمّ، في مرحلة أولى، الرفع من عدد خلفاء القاضي، وفي مرحلة ثانية جرى تعيين قاضٍ ثانٍ لتطوان؛ فأصبحت بالمدينة محكمتان شرعيتان: الأولى قرب جامع القصبة، وقد أُسِّست سنة 1935، والثانية قرب جامع العيون، وتم تشييدها سنة 1949.

وقد تداول على قضاء تطوان خلال عهد الحماية سبعة فقهاء، تولّى أحدهم هذا المنصب خلال ولايتين اثنتين. وقبل التعرف على هؤلاء القضاة، من المفيد الاطلاع أوّلاً على أسماء عدد من القضاة الذين مارسوا القضاء بتطوان قبل عهد الحماية.

1.6- قضاة تطوان قبل الحماية الإسبانية

تكتسي معرفةُ أسماء قضاة تطوان أهميةً كبرى في دراسة الرسوم العدلية، وكذا في التعرّف على الأشكال والعلامات التي كان هؤلاء القضاة يستعملونها في إعداد هذه الرسوم والمخاطبة عليها. ولا شكّ أنّ العلم المسبق بأسماء القضاة والعدول، ومعرفة سنوات ممارستهم لهذه الخطة، يساعد كثيراً في ضبط تلك الأشكال والعلامات، والتأكّد من أصحابها.

وكما ذُكر أعلاه، كان القضاء بتطوان يُمارَس من طرف قاضٍ واحد، ويُلاحظ أنه في بعض الفترات لم يكن هذا القاضي يستقرّ في وظيفته مدةً طويلة؛ إذ كان يُعزَل ويُولّى مكانه فقيهٌ آخر، ثم يُعزَل هذا ويُعاد الأول، ثم يُعزَل ويتولى القضاء غيره.

وليس من اليسير التعرّف على جميع أسماء القضاة الذين مارسوا القضاء بتطوان، وفي هذا الصدد قال العلامة القاضي أحمد الرهوني: «اعلموا أنَّ علم قضاتها (أي قضاة مدينة تطوان) قبل بنائها الأخير متعذِّر، وأما بعده فمتعسِّر غاية، لأنَّنا لم نرَ من ألّف فيهم بالخصوص، غير أننا تتبّعنا ما وقفنا عليه من بعض التواريخ والرُّسوم»[94].

ومعلوم أنَّ الفقيه الرهوني كان عمدةً في هذا الموضوع، لأنه لبث متولّياً لوزارة العدلية ورئاسة القضاة بتطوان وبقية الشمال المغربي أكثر من عشرين سنة (1913 - 1934). وخلال طول هذه الممارسة استطاع أن يستخلص لائحة القضاة من الرسوم القديمة التي اطّلع عليها، ومن المعلومات الصحيحة التي عثر عليها.

وانطلاقاً من هذه اللائحة، توسّع الأستاذ المؤرّخ محمد داود، وأغنى هذا العمل بدراسةٍ ضمّنها مجموعةً من الرسائل السلطانية وظهائر تعيين وإعفاء

[94] أحمد الرهوني، "خلاصة عمدة الراوين في تاريخ تطاوين"، دراسة وتحقيق يونس السباح، ص 133.

بعض هؤلاء القضاة، إضافةً إلى إثباته قضاةً آخرين وقف عليهم في مختلف الرسوم العدلية القديمة. وقد امتدّ عمل داود إلى سنة 1371هـ/1952م[95].

وقد مكّن اشتغالُنا على أعمال الرهوني وداود من إعداد لائحةٍ تضمّ قضاة تطوان وخلفاءهم ما بين سنتي 1137هـ/1725م و1331هـ/1913م، وهي الفترة التي صدرت خلالها الرسوم العدلية العائلية السابقة على الحماية، والتي توارثناها أبا عن جد. وقد حاولنا، جهدَ المستطاع، أن تضمّ هذه اللائحة أهمّ المعلومات والأخبار المتعلّقة بهم. ومن خلال هذا العمل، الذي نشرناه في كتابنا[96]، استخلصنا الأسماء الآتية لقضاة تطوان، مرفقةً بسنة توليتهم أو بالسنة التي كانوا يمارسون فيها القضاء:

- محمد بن محمد بن قريش (1134هـ)،
- محمد الرثوث (1143هـ)،
- محمد بن محمد بن قريش (1146هـ)،
- محمد بن الطاهر بن عبد الوهاب (1156هـ)،
- محمد العربي بن قاسم بن طريقة (1161هـ)،
- محمد بن محمد بن قريش (1164هـ)،
- عبد السلام بن محمد بن قريش (1170هـ)،
- وعبد الكريم بن أحمد بن قريش (1170هـ)،
- عبد السلام بن محمد بن قريش (1190هـ)،
- عبد الرحمن بن محمد الحائك (1205هـ)،
- عبد الرحمن بن سعيد بن طريقة (1213هـ)،
- محمد الطيب بن رحمون (1213هـ)،
- عبد الله بن أحمد المصمودي (1220هـ)،
- عبد الرحمن البرنوسي (1221هـ)،

[95] جاء عمل محمد داود بخصوص قضاة تطوان موزعاً على أربع مجلدات من "تاريخ تطوان": الأول، ص 45 ثم ص 279، والثاني، ص 251، والسابع، ص 191، والثاني عشر، ص 7.

[96] "التنظيم القضائي والتوثيق العدلي بشمال المغرب زمن الحماية والاستقلال: قضاة وعدول من خلال وثائق تطوانية"، منشورات باب الحكمة 2025، 36.

- عبد الرحمن بن محمد الحائك (1227هـ)،
- عبد الرحمن بن محمد البرنسي (1229هـ)،
- المأمون بن النادي أفيلال (1231هـ)،
- محمد بن محمد كرازو (1236هـ)،
- علي بن عبد السلام التسولي (1250هـ)،
- محمد بن عبد الرحمن الحائك (1252هـ)،
- محمد بن محمد الجنوي (1256هـ)،
- محمد بن عبد الرحمن الحائك (1271هـ)،
- محمد بن علي عزيمان (1273هـ)،
- امحمد بن أحمد غيلان (1276هـ)،
- أحمد ماشان (1276هـ)،
- محمد بن علي عزيمان (1278هـ)،
- التهامي بن محمد أفيلال (1313هـ)،
- محمد البقالي (1327هـ)،
- التهامي بن محمد أفيلال (1328هـ).

2.6- قضاة تطوان خلال عهد الحماية الإسبانية

عرف القضاء الشرعي بالمنطقة الخليفية خلال عهد الحماية الإسبانية (1912–1956) حالةً واضحةً من الازدواجية القانونية، تجلّت في الجمع بين المرجعية الشرعية الإسلامية من جهة، والخضوع لتنظيمٍ وضعيٍّ فرضته سلطات الحماية من جهة ثانية، وهو ما مسّ استقلال هذا القضاء ووظيفته التقليدية. ومع ذلك، ظلّ القضاة الشرعيون يعتمدون في إصدار أحكامهم على الفقه المالكي باعتباره الإطار المرجعي الأساس، خاصةً في قضايا الأحوال الشخصية، من زواج وطلاق ونسب وإرث، إضافةً إلى بعض المنازعات المدنية بين المسلمين. كما كان هؤلاء القضاة يُعيَّنون بظهائر خليفيّة تُنشر

بالجريدة الرسمية للمنطقة، مرفوقةً بتأشيرة المقيم العام الذي يُمثّل الدولة الحامية.

وكما ذُكِر أعلاه، تداول على قضاء مدينة تطوان خلال عهد الحماية الإسبانية سبعة فقهاء، تولّى أحدهم هذا المنصب خلال ولايتين اثنتين. وهؤلاء القضاة هم: التهامي بن محمد أفيلال، وأحمد بن الطاهر الزواقي، وأحمد بن محمد الرهوني، ومحمد بن محمد المرير، ثم أحمد بن الطاهر الزواقي في ولايةٍ ثانية، ومحمد بن محمد اللبادي، وأحمد بن محمد الشدادي، وأحمد بن محمد بن تاويت.

وكان القضاة التهامي أفيلال وأحمد الزواقي وأحمد الرهوني ومحمد المرير يباشرون أحكام القضاء في الإدارة المقابلة للباب الرئيسي بالجامع الكبير، بحي البلد. وكانت الحوانيت القريبة من الجامع الكبير كلها خاصة بالعدول، كما كانت بالسوق الفوقي وبزنقة المقدم عدة حوانيت أخرى للعدول أيضا.



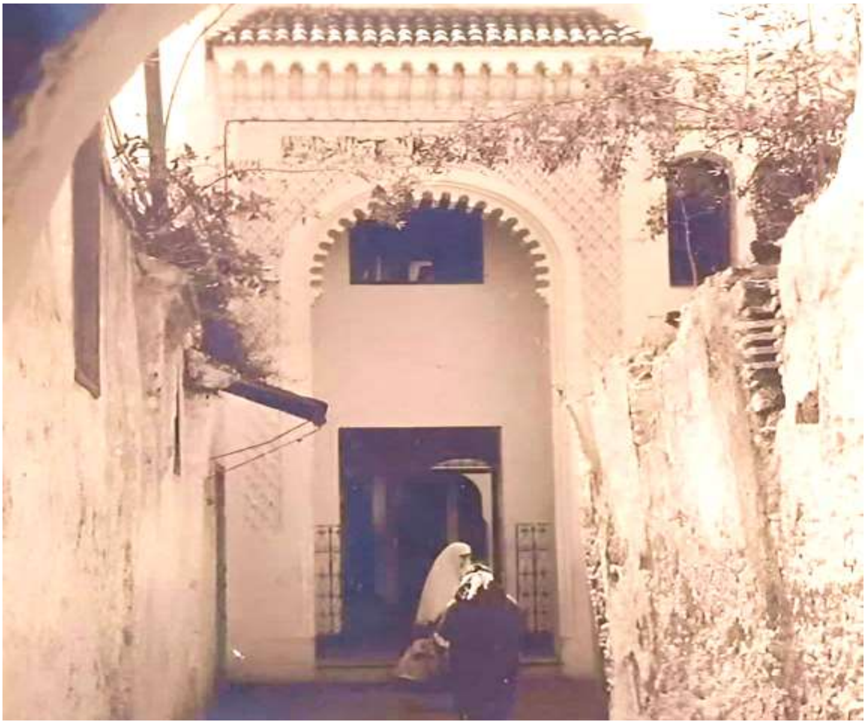
إدارة القاضي كانت في الجهة المقابلة للباب الرئيسي لجامع الكبير.

وفي هذه المحكمة القديمة بحي الجامع الكبير، أُخذت للقاضي محمد المرير في مكتبه الصورة المرفقة أسفله سنة 1926. ويظهر عن يمينه الفقيه العدل أحمد الصفار، وعن يساره الفقيه العدل عبد الله مراريش. وإلى الأمام يظهر الشخصان صاحبا الدعوى.



الفقيه محمد المرير بمحكمة القاضي بقرب من جامع الكبير.

ولم يتم بناء المحكمة الشرعية الجديدة، بجنب جامع القصبة، وانتقال القاضي وبعض العدول إليها، إلا في عهد القاضي محمد بن مَحمد اللبادي، عام 1935/1353. وحالياً صارت هذه البناية الملحقة الإدارية بالمدينة العتيقة التابعة لعمالة تطوان.



المحكمة الشرعية بالقرب من جامع القصبة، وقد كُتب فوق قوس مدخلها: "بُنيت هذه المحكمة الشرعية على نفقة الأحباس سنة 1354".

3.6- القاضي التهامي بن محمد أفيلال

في عهد القاضي التهامي بن محمد أفيلال، فُرضت الحماية الإسبانية على منطقة الشمال المغربي. وقد استمر الفقيه أفيلال في وظيفته قاضياً على مدينة تطوان، وأصدر الخليفة السلطاني مولاي المهدي بن إسماعيل ظهيراً، بتاريخ فاتح يناير 1916، حدد فيه مُرتبه بالعملة الإسبانية؛ حيث بلغ راتبه السنوي سبعة آلاف بسيطة[97]. وفي فاتح ماي 1917، صدر ظهير آخر يرفع راتبه السنوي إلى ثمانية آلاف بسيطة[98].

[97] انظر نص الظهير في: محمد داود، "تاريخ تطوان"، المجلد الثاني عشر، ص 18.

[98] انظر نص الظهير في المرجع السابق.

وفي عهد التهامي أفيلال، وعهد القضاة الذين كانوا قبله، لم يكن للقاضي خليفة رسمي، بل كانت العادة أن القاضي يختار بعض العدول المبرزين، فيكلفهم بالنيابة عنه في بعض الأعمال، أو في جميعها، إذا اقتضى الحال ذلك. وفي 17 ربيع الأول 1336/فاتح يناير 1918، صدر قرار وزاري بتعيين الفقيه الحسن بن المفضل أفيلال خليفة لقاضي تطوان[99].



قاضي تطوان الفقيه التهامي بن محمد أفيلال.

وقد اشتهرت أيامُ القاضي أفيلال بالحزم وضبط الأمور المتعلّقة بالحقوق. وبقي قائماً بأعباء الحكم، معظَّماً محترماً، مرجوعاً إليه من أعيان تطوان في الشؤون العامة، إلى أن لزم داره في أواخر عمره سنة 1335هـ/1917م بسبب مرضه وهرمه، فظلّ خليفته الفقيه الحسن أفيلال قائماً مقامه في مباشرة الأحكام والمخاطبة على الرسوم. وفي 28 جمادى الأولى سنة 1339هـ/7 فبراير 1921م، تُوفّي ودُفن بزاوية سيدي الحاج علي بركة بالسوق الفوقي[100].

---

[99] انظر نص القرار في: محمد داود، "تاريخ تطوان"، المجلد الثاني عشر، ص 20.

[100] محمد داود، "عائلات تطوان"، الجزء الأول، ص 117.

4.6- القاضي أحمد بن الطاهر الزواقي

لما توفي الفقيه القاضي التهامي أفيلال، أسند وظيف القضاء بتطوان إلى الفقيه أحمد بن الطاهر الزواقي، وصدر بذلك ظهير خليفي مؤرخ بتاريخ 8 جمادى الثانية 17/1339 فبراير 1921[101]. كما صدر في نفس التاريخ قرار وزاري يحدد راتبه السنوي في 9600 بسيطة[102].

وقد قام الفقيه الزواقي بأعمال القضاء بحزم وعزم. وكانت العادة في تطوان أن بعض العدول لا يحضرون بأنفسهم لدى القاضي لأداء شهاداتهم، بل يكتفون بكتابة بطاقة ممضاة منهم، وفيها مضمن الشهادة وأداؤها بالكتابة، فيكتفي القاضي بذلك، ويؤدي الشهادة. وقد أبطل القاضي الزواقي هذه العادة، وألزم جميع العدول بالحضور لديه لأداء شهادتهم مشافهة. كما ألزمهم بأن لا يخرجوا من يدهم أي رسم إلا بعد أدائه على القاضي أو خليفته. كما كان يشدد عليهم في اجتناب خوارم المروءة، والتزام الزي التقليدي والسّمت الحسن.



قاضي تطوان الفقيه أحمد بن الطاهر الزواقي.

---

[101] انظر نص الظهير في: محمد داود، "تاريخ تطوان"، المجلد الثاني عشر، ص 20.

[102] B.O. de la zona del protectorado español en Marruecos, Numero 6, 25 de marzo de 1921, p. 156.

5.6- القاضي أحمد بن محمد الرهوني

لما أُعفي القاضي أحمد الزواقي من منصبه، تولى مكانه الفقيه أحمد بن محمد الرهوني، زيادة على الوظيف الذي كان يشغله في ذلك العهد، وهو وظيف وزير العدلية. وقد صدر في ذلك قرار وزاري بتاريخ 7 محرم 9/1343 غشت 1924[103].



قاضي تطوان الوزير أحمد بن محمد الرهوني.

وذكر محمد داود أن الفقيه أحمد الرهوني لم يكن يحضر للمحكمة الشرعية لمباشرة أعمالها بنفسه إلا قليلا، وكان القائم بأعمالها في الغالب هو خليفته الفقيه الحسن أفيلال، وقد جدد له بذلك قرار وزيري مؤرخ بـ 27 ذي القعدة 1342/فاتح يوليه 1924، وسمي فيه نائباً عن قاضي هذه العاصمة وقاضي قضاة منطقتها.

[103] انظر نص القرار في "تاريخ تطوان" لمحمد داود، المجلد الثاني عشر، ص 24.

6.6- القاضي محمد بن محمد المرير

لما أعفي الوزير الرهوني من وظيف القضاء بتطوان، تولى مكانه الفقيه محمد المرير، وصدر في ذلك ظهير خليفي بتاريخ 13 ربيع النبوي 21/1345 شتنبر 1926. وهذا جزء من نصه نقلاً عن أصله:

"رشحنا الفقيه الأنبل، النزيه الأمثل، السيد محمد بن محمد المرير لخطة القضاء بتطوان، ليخاطب على الرسوم ويفصل بين الخصوم، بمقتضى مشهور مذهب إمام الأئمة على الإطلاق، وشيخ الشيوخ على العموم والاستغراق، الإمام مالك، الحائز قصب السبق في غاية المدارك، وما عليه عمل أتباعه الأعلام المحكمين لجلي الأحكام، فليسلك فيما طوقناه به سبيل ذوي النزاهة والتقوى، مراقبا مولاه جل علاه في السر والنجوى، والله تعلى يرشده للصواب، ويلهمه الحكمة وفصل الخطاب، آمين ...إلخ".



قاضي تطوان الفقيه محمد بن محمد المرير.

وكان القائم بشؤون الإدارة الشرعية، إذ ذاك، هو الحسن أفيلال الذي استعفى من مهام خليفة قاضي تطوان. وقد أسند هذا الوظيف إلى الفقيه المهدي بن أحمد الموفق.

وباشر القاضي المرير وخليفته الموفق أعمال القضاء. وفي 17 ذي القعدة 14/1351 مارس 1933، أُعفي الفقيه الموفق من مهامه، وأسند للفقيه أحمد بن عبد الكريم الصفار وظيف خليفة القاضي.

وأثناء ولاية الفقيه المرير لقضاء تطوان، أسند إليه أيضاً قضاء قبيلة بني سعيد، وصدر بذلك ظهير خليفي بتاريخ 21 صفر 5/1353 يونيو 1934[104].

وكان الفقيه المرير متميزاً بالتؤدة والوقار والمحافظة على رسوم المنصب بالبعد عن العامة وملازمة الاستقامة والاشتغال بالعلم والحرص على الاطلاع على أحوال العصر وتقلباته السياسية والإجتماعية، وبسبب ذلك لمس مواطن الداء وأدرك وسائل علاج أمراض مجتمعه، وربط ذلك بأحوال القضاء والعدالة والتدريس في عصره، فدعا إلى إصلاح هذه الميادين، ورسم الخطط التي رآها جديرة بالوصول إلى تلك الأغراض[105]. وقد قدم كتابه: "الأبحاث السامية في المحاكم الإسلامية" فكرة عن طرق الإصلاح التي كان يومن بجدواها وفعاليتها.

وفي شهر غشت 1934 أعفي الفقيه المرير من وظيف القضاء بتطوان، ومن وظيف القضاء بقبيلة بني سعيد؛ وتولى، بظهير خليفي، صدر في نفس السنة، وظيف شيخ العلوم بتطوان[106].

7.6- القاضي أحمد بن الطاهر الزواقي في ولاية ثانية

تولى الفقيه أحمد الزواقي قضاء تطوان مرة ثانية خلفاً للفقيه محمد المرير، بظهير مؤرخ بـ 21 ربيع الثاني 3/1353 غشت 1934[107]، وعقب ذلك وقع إعفاء

[104] محمد داود، "تاريخ تطوان"، المجلد الثاني عشر، ص 27.

[105] إدريس خليفة، "الحركة العلمية والثقافية بتطوان من الحماية إلى الاستقلال"، الجزء الثاني، ص 549.

[106] انظر نص الظهير في "النعيم المقيم في ذكرى مدارس العلم ومجالس التعليم"، لمحمد المرير، الجزء الثامن، ص 156.

[107] محمد داود، "تاريخ تطوان"، المجلد الثاني عشر، ص 28.

خليفة القاضي الفقيه أحمد الصفار، بقرار وزيري مؤرخ بـ 17 جمادى الأولى 29/1353 غشت 1934.

وفي 6 رجب 16/1353 أكتوبر 1934 صدر قرار وزيري بإسناد وظيف خليفة قاضي تطوان إلى محمد بن أحمد داود، إلا أن هذه الولاية لم تتم، إذ اعتذر داود عن قبول ذلك الوظيف[108]. وفي 2 رمضان 10/1353 دجنبر 1934 صدر قرار وزيري بتعيين عبد السلام بن محمد بلقات خليفة لقاضي تطوان[109].

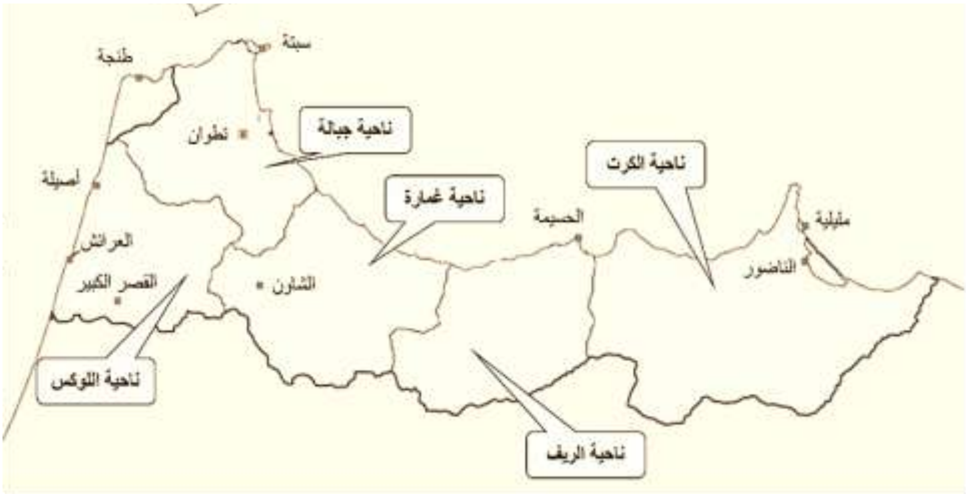


خليفة القاضي الفقيه عبد السلام بن محمد بلقات.

وفي هذا العهد، تم تقسيم الشمال المغربي إلى خمس نواحي قضائية، وأُحدثت وظائف قضاة النواحي وحُدد نفوذ محاكمهم والدوائر التي تكون في ناحيتهم؛ فعلى سبيل المثال، محكمة قاضي الناحية الجبلية مركزها بتطوان ونفوذها شمل دائرتي تطوان ودار الشاوي.

[108] المرجع السابق.

[109] "Decreto visirial nombrando al Fakih Sid Abdeselam Ben El Hach Mohammed Bel Kats para el cargo de Jalifa del Kadi de Tetuán", B.O. de la zona del protectorado español en Marruecos, Numero 3, 31 enero de 1935, p. 139.



ناحية الكرت	ناحية الريف	ناحية غمارة	ناحية جبالة	ناحية اللكوس
•دائرة الناظور •دائرة تفرسيت	•دائرة الحسيمة •دائرة تركيست	•دائرة شفشاون •دائرة الجبهة	•دائرة تطوان •دائرة دار الشاوي	•دائرة العرائش •دائرة القصر الكبير •دائرة أصيلة

الدوائر القضائية بكل ناحية من النواحي الخمس.

ويكون عمل قاضي الناحية هو الاستئناف للدعاوي التي يحكم فيها القضاة في ناحيته. وقد اختير لوظيف قاضي ناحية جبالة، الفقيه أحمد الزواقي، فأُخر عن قضاء المدينة، ورُقي لهذا الوظيف، بظهير خليفي صدر في 6 ذي الحجة 12/1353 مارس 1935[110].

8.6- قاضي دائرة تطوان محمد بن مَحمد اللبادي

بناءً على التنظيم الجديد، وبعد إعفاء الفقيه الزواقي من وظيف قاضي "مدينة تطوان"، أسند للفقيه محمد بن مَحمد اللبادي وظيف قاضي "دائرة تطوان"، بظهير خليفي صدر في 28 صفر 1354/فاتح يونيو 1935[111].

[110] محمد داود، "تاريخ تطوان"، المجلد الثاني عشر، ص 30.
[111] محمد داود، "تاريخ تطوان"، المجلد الثاني عشر، ص 31.



قاضي تطوان الفقيه محمد بن مَحمد اللبادي.

ونظراً للتغيير الذي طرأ على النظام القضائي في المنطقة والشروع بالعمل بالدوائر القضائية، وأصبح العمل بـ "دائرة تطوان" عوض "مدينة تطوان"، فقد كان ضرورياً، من الناحية القانونية، إعفاء خليفة قاضي "مدينة تطوان"، عبد السلام بن محمد بلقات، بقرار وزيري صدر في 28 ربيع الأول 1354/فاتح يوليوز 1935، وإعادة تعيينه من جديد، لكن في وظيف خليفة قاضي "دائرة تطوان". وقد صدر قرار التعيين في نفس اليوم الذي صدر فيه قرار الإعفاء. وقد استمر بلقات خليفة للقاضي إلى أن أعفي نهائياً بقرار وزاري صدر في 16 محرم 8/1355 أبريل 1936.

9.6- إحداث محكمة شرعية ثانية بتطوان وتعيين الفقيه أحمد بن محمد الشدادي قاضياً بها

بموجب ظهير خليفي، صدر في 24 جمدى الثانية 23/1368 أبريل سنة 1949، تم إحداث محكمة شرعية ثانية بتطوان وعُين بها قاضٍ ثانٍ وهو الفقيه أحمد بن محمد الشدادي. وقد بين الخليفة السلطاني بكل وضوح في هذا

الظهير أسباب اتخاذ هاتين المبادرتين قائلاً: "نظراً لما آلت إليه حالة هذه العاصمة التطوانية في الوقت الحاضر من ازدياد مستوطنيها، وارتفاع عدد سكانها، وتحقق لدى جنابنا العالي بالله أن الاقتصار فيها على خصوص محكمة شرعية ابتدائية، مضر بالخاصة والعامة من أهاليها، اقتضى نظرنا الشريف أن تؤسس بها محكمة ابتدائية أخرى، يقوم على رأسها بصفة قاض آخر، الفقيه العلامة الشريف السيد أحمد بن محمد الشدادي، ويتولى بها الخطاب على الرسوم، والفصل بين الخصوم، ...إلخ"[112].

وذكر المؤرخ محمد داود، أنه في يوم السبت فاتح رجب 1368/متم أبريل 1949 قرئ الظهير المذكور على منبر الجامع الأعظم من تطوان، وأخذ القاضي المذكور يباشر أعمال القضاء في نفس الإدارة التي يحكم بها القاضي اللبادي، وهي الواقعة قرب جامع القصبة من حومة البلد، في انتظار استكمال بناء المحكمة الشرعية الثانية.

وفي سنة 1951/1370 أصبح يوجد بتطوان محكمتان شرعيتان: الأولى قرب جامع القصبة كما ذكرناه أعلاه، وقاضيها هو الفقيه محمد بن مَحمد اللبادي، وخليفته هو السيد محمد بن محمد السراج، ومعهما مجموعة من العدول والكتاب والأعوان.

والثانية، وقد بنيت حديثاً في ناحية حومة العيون المزدحمة بالسكان، والقريبة من الحي الجديد العامر الذي أحدث خارج باب النوادر، وكانت هذه المحكمة تحد بجامع العيون. وإليها انتقل القاضي الجديد الفقيه أحمد بن محمد الشدادي، وانتقل معه إليها خليفته وعدد من العدول والكتاب والأعوان.

وفي 6 ذي الحجة 8/1370شتنبر 1951 صدر ظهير خليفي بتعيين محمد بن مَحمد اللبادي في وظيفة مستشار بوزارة العدلية وإعفائه من وظيفة قاضي عاصمة تطوان. وبإثر ذلك انتقل القاضي الشدادي من محكمة العيون إلى

---

[112] محمد داود، "تاريخ تطوان"، المجلد الثاني عشر، ص 37.

محكمة جامع القصبة. ولم يصدر ظهير بتعيين قاض لمحكمة العيون إلا في سنة 1952، وكان هو الفقيه أحمد بن محمد بن تاويت.



المحكمة الشرعية الثانية بتطوان بالقرب من جامع العيون.

10.6- قاضي تطوان الفقيه أحمد بن محمد بن تاويت

في 10 رمضان 3/1371 يونيو 1952، صدر ظهير تعيين الفقيه أحمد بن محمد بن تاويت قاضياً بتطوان[113]. وقد باشر الفقيه بن تاويت مهامه بمحكمة حي العيون، بعد أن كان القاضي الشدادي قد انتقل من هذه المحكمة إلى محكمة جامع القصبة.

وخلال فترة ممارسته لمهامه، عينه الخليفة السلطاني مولاي الحسن ضمن الوفد الذي تقرّر إيفاده إلى مدريد باعتباره قاضياً شرعياً بمدينة تطوان، رفقة

[113] محمد داود، "تاريخ تطوان"، المجلد الثاني عشر، ص 41.

رئيس بلدية تطوان ومحتسبها محمد بن محمد ابن عبود، وقد ترأس الوفد الصّدر الأعظم آنذاك الفقيه أحمد الحداد[114].



قاضي تطوان الفقيه أحمد بن محمد بن تاويت.

كما رُشح من طرف وزير العدلية الفقيه عبد الله كنون لشغل وظيفة مفتش العدلية الشرعية بالناحية الغربية: مقاطعة جبالة ولكوس والشاون من المنطقة الخليفية، وذلك بتاريخ 10 صفر الخير عام 28/1375 شتنبر 1955.

وعن هذا القاضي، ذكر الأستاذ عبد الغفور الناصر أنه كان وقت عرض القضاء عليه من أفقه وأنزه زمنه، وأعدله بشهادة الجميع؛ فتولى هذه المهمة فأحسن فيها، وأعاد لها سمعتها وهيبتها في وقار العلماء، وسمت الفقهاء وورع الزهاد وتواضعهم، مع ما اتصف به من طرح التكلف، وعدم اتخاذ الأعوان ومصاحبتهم في شؤونه الخاصة، بل كان عند خروجه من إدارة المحكمة،

[114] كان الغرض من هذه الرحلة هو تقديم الشكر لرئيس الدولة الإسبانية الجنرال فرانكو باسم سكان منطقة الشمال على موقفه وموقف إسبانيا من نفي جلالة الملك محمد الخامس (انظر: "القاضي النزيه العلامة ج أحمد بن تاويت"، منشورات جمعية قدماء معهد مولاي المهدي 2001، ص 5).

يباشر شؤونه وحاجياته بنفسه، وكنت تراه حاملاً "قفة" بيده بها حاجياته، مع ما أظهره في أيام ولايته من عدل وإنصاف ونزاهة وعفة وقناعة[115].

ولم تطل كثيراً وظيفته في سلك القضاء، إذ في 24 صفر 1376/فاتح أكتوبر 1956 تم تعيينه لوظيفة مشيخة المعهد الديني الثانوي بتطوان[116].

11.6- الرفع من عدد خلفاء القاضي بسبب اتساع تطوان وتزايد عدد سكانها

لما اتسعت تطوان وكثرت الهجرة إليها، لم يبق في استطاعة القاضي وخليفته الواحد القيام بجميع الشؤون القضائية والعدلية، وبالخصوص مهام الفصل بين الخصوم والمخاطبة على الرسوم، فأصبح من الضروري بأن يكون لقاضي تطوان أكثر من خليفة واحد لتوزيع الأعمال، علماً أن هذه الأعمال تكاثرت بعد أن صارت إيالة قاضي تطوان تضم، بالإضافة إلى مدينة تطوان ومنطقتها البلدية، قبيلتي بني حزمر والحوز.

وقبل تعيين قاض ثان لتطوان في عام 1368/1949، تم تعيين عدد من الخلفاء طول تلك الفترة، لكن لم يكونوا كلهم في وقت واحد، ومن هؤلاء الخلفاء نذكر الآتية أسماؤهم[117]:

- خليفة القاضي الفقيه أحمد بن محمد الشدادي، عُين بظهير، صدر في 20 جمادى الثانية 1356/28 غشت 1937.
- خليفة القاضي الفقيه محمد بن محمد الصباغ، عُين بظهير، صدر في متم رمضان 1357/23 نوفمبر 1938.

[115] المرجع السابق، ص 24.
[116] المرجع السابق، ص 180.
[117] الطيب أجزول، "التنظيم القضائي والتوثيق العدلي زمن الحماية والاستقلال: قضاة وعدول من خلال وثائق تطوانية"، منشورات باب الحكم 2025، ص 182.

- خليفة القاضي الفقيه أحمد بن عبد السلام بن سليمان الورموثي، عُين بظهير، صدر في 23 ذي قعدة 15/1357 يناير 1939.
- خليفة القاضي الفقيه أحمد بن محمد اللوجري، عُين بظهير، صدر في 13 جمادى الأولى 1358/فاتح يوليوز 1939.
- خليفة القاضي الفقيه محمد بن عبد الكريم أقلعي، عُين بظهير، صدر فبي 18 ربيع الأول 14/1363 مارس 1944.
- خليفة القاضي الفقيه الأمين بن عبد الله بوخبزة، عُين بظهير، صدر فبي 18 ربيع الأول 14/1363 مارس 1944.



خليفة قاضي تطوان الفقيه الأمين بن عبد الله بوخبزة يتوسط الصورة.

ويظهر على يمين الصورة العم أحمد بن محمد أجزول، وعلى يسارها الوالد عبد السلام بن محمد أجزول. وقد استمر الفقيه بوخبزة في هذه الوظيفة إلى أن توفي في متم جمادى الأخيرة 10/1367 ماي 1948. رحمهم الله جميعاً رحمة واسعة.

وقبل تعيين الفقيه أحمد بن محمد بن تاويت قاضياً، تم التحاق أربعة خلفاء بمحكمتي تطوان، وهم[118]:

- خليفة القاضي الفقيه إبراهيم بن عبد الله المراكشي، عُين بظهير صدر في فاتح جمادى الأخيرة 21/1369 مارس 1950.
- خليفة القاضي الفقيه محمد بن محمد السراج، عُين بظهير صدر في 8 جمادى الأولى 15/1370 فبراير 1951.
- خليفة القاضي الفقيه محمد بن محمد العثماني، عُين بظهير صدر في 17 ذي الحجة 19/1370 شتنبر 1951.
- خليفة القاضي الفقيه عبد الرحمن بن محمد الأزمي، عُين بظهير صدر في 10 جمادى الأولى 7/1371 فبراير 1952.

العودة إلى فهرس مواد الكتاب

[118] الطيب أجزول، "التنظيم القضائي والتوثيق العدلي زمن الحماية والاستقلال: قضاة وعدول من خلال وثائق تطوانية"، منشورات باب الحكم 2025، ص 185.

-7-

مائة عام على تأسيس "المدرسة الأهلية": أولى التجارب التعليمية الوطنية العصرية بشمال المغرب[119]

بحلول سنة 2025، يكون قد مضى قرنٌ كاملٌ على تأسيس "المدرسة الأهلية" بتطوان، التي شكَّل إنشاؤها حدثاً تربوياً ووطنياً رائداً، استجابةً لحاجةٍ ملحَّة إلى تعليمٍ وطنيٍّ عصريٍّ متطوِّر. وقد جاءت هذه المبادرة من ثُلَّةٍ من رجال الحركة الوطنية في تطوان، يتقدَّمهم الحاج عبد السلام بنونة، والأستاذ محمد داود، والسيد محمد السلاوي، والسيد علال الخطيب، والسيد مصطفى أفيلال. وفتحت المدرسة أبوابها رسمياً أمام أبناء المدينة يوم 19 يناير 1925، فكانت أول مدرسة إسلامية وطنية حرة تُؤسَّس وفق النظام العصري في منطقة الحماية الإسبانية. كما تُعَدُّ الأولى في المغرب التي استُعملت فيها كتبٌ مدرسية مستوردة من المشرق.

وفضلاً عن سبقها التربوي، لم تقتصر المدرسة الأهلية على دورها التعليمي فحسب، بل كانت مهدَ تكوين رجال الحركة الوطنية في تطوان والمنطقة، حيث انبثق من صفوف تلامذتها مؤسسو حزب "الإصلاح الوطني" وقادته، الذين أسهموا في قيادة النضال الوطني من أجل الاستقلال والدفاع عن الهوية المغربية وعلى راسهم الزعيم عبد الخالق الطريس. وهو الأمر الذي أكده التهامي الوزاني قائلاً: "وعلى ذكر المدرسة الأهلية، فإنها لعبت دوراً خطيراً في الوطنية

[119] مقال نُشر في العدد 1303 لجريدة الشمال بتاريخ 19 أبريل 2025، ص 6.

المغربية، ومن شاء أن يعدّ إنشائها من أهم المراحل في الوطنية، فله الحق في ذلك"[120].

وقبل الخوض في تفاصيل هذه المؤسسة، من المفيد أن نستهلَّ دراستنا في هذا الجزء الأول من المقال بإلقاء نظرةٍ موجزةٍ على وضع التعليم السائد في تطوان خلال أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

1.7- تعليم الأهالي بتطوان قبل عهد الحماية

في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كانت مدينة تطوان خالية تماماً من المدارس، باستثناء مدرسة Alliance الواقعة في ملاح اليهود. فلم تكن في المدينة أي مؤسسة تعليمية خاصة بالمغاربة، سواء كانت حكومية أو أهلية. واقتصر النظام التعليمي في المدينة، كما هو الحال في باقي مدن المغرب، على "المسايد" أو "المكاتب" أو الكتاتيب القرآنية، التي شكّلت القاعدة الأساسية للتعليم الأولي، حيث كان الأطفال يتعلمون فيها القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم.

وعند اقتراب التلميذ من إتمام حفظ القرآن الكريم، يبدأ في حفظ المتون، وهي نصوص علمية مختصرة تُصاغ غالباً في شكل منظومات شعرية، وتُعتمد أساساً في تحصيل العلوم الشرعية واللغوية. ومن أشهرها: "السنوسية" للإمام السنوسي، و"المرشد المعين" لابن عاشر، وغيرها من المتون المعتمدة في التعليم الأصيل.

---

[120] التهامي الوزاني، "المقاومة المسلحة والحركة الوطنية في شمال المغرب"، مطبعة الساحل، الرباط 1980 ص 110.



صورة رقم 24: المسيد أو الكتّاب القرآني.

وتطرق المؤرخ محمد داود إلى مزايا وسلبيات المسايد والكتاتيب، قائلاً: "إن هذه المكاتب، أو الكتاتيب، وفي تطوان تسمى المسايد، كان لها قبل كل شيء مزية عظمى، وهي المحافظة على القرآن الكريم، الذي يضمن بقاء أصل الدين وخلود اللغة العربية الشريفة، ففضل المسايد من هذه الناحية فضل عظيم، إذ بوجودها كانت البلاد زاخرة بمئات الحفاظ لكتاب الله العزيز، إلا أن هذه المزية -بسبب ما طرأ عليها من العوارض- صارت محدودة الفائدة، لأن الطريقة التي صارت مألوفة في تلك المسايد أخيراً، جعلت التلميذ يحفظ حفظاً مجرداً عن أي فهم، وربما كان الشيخ نفسه يحفظ ولا يجيد فهم آية

واحدة مما يحفظ، وذلك ينافي الحكمة السامية المقصودة من حفظ القرآن الآن"[121].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المسايد لم تكن تحتوي على سبورات أو كراسي أو أقلام الرصاص أو حبر أو ورق، بل كان الاعتماد فيها على ألواح خشبية يُكتب عليها بأقلام القصب وصمغ أسود، الذي يسهل محوه بالماء. وهذه المسايد هي في الغالب عبارة عن مكان ضيق لا تتوفر فيه الشروط الصحية كما يجب، يديره شخص واحد، وهو بمثابة كل شيء (فقيه المسيد)، ويجتمع حوله أطفال من سن الرابعة إلى العشرين غالباً، وعددهم يتراوح بين العشرة والمائة[122].



صورة رقم 25: متن ابن عاشر في مذهب الإمام مالك.

[121] محمد داود، "على رأس الأربعين"، الطبعة الثانية 2018، ص 62.

[122] المرجع السابق، ص 64.

وبعد أن يُتمَّ التلميذ حفظ القرآن وجلَّ المتون في هذه المسايد، يبدأ في حضور الدروس العلمية، التي لم تكن تُلقى آنذاك إلا في المساجد والزوايا، أي في أماكن الصلاة.

أما العلوم التي كانت تُدرَّس في تطوان في هذه الأماكن، فهي: التوحيد، النحو والتصريف، الفقه، الأصول، المنطق، البلاغة، التفسير، الحديث، السيرة النبوية، الفرائض، التصوف، والأخلاق. وذكر المؤرخ محمد داود أنه بالإضافة إلى هذه المواد، فقد درس الحساب ومبادئ الهندسة والمساحة على يد الأستاذ الحاج عبد السلام بنونة، كما تلقى مبادئ الجغرافيا على يد الأستاذ محمد بن محمد الوزاني، مضيفاً أن هاتين المادتين لم تكونا تُدرَّسان قبل ذلك في مساجد تطوان، نظراً لكون علماء المدينة آنذاك لم تكن لديهم معرفة كافية بهما[123].

ولم يكن التعليم منظَّماً في مسجد بعينه أو زاوية محددة، بل كان مُوزعاً بين مختلف المساجد والزوايا، حيث كان كل فقيه يختار المكان الذي يُدرّس فيه بحسب ظروفه. وغالباً ما كان هذا الاختيار يقع على مسجد أو زاوية بالقريب من منزله أو مقر عمله، تيسيراً عليه وتجنباً لعناء التنقل إلى أماكن بعيدة. وربما يرجع هذا الوضع إلى كون الفقهاء والعلماء والمدرسين لم يكونوا يتقاضون رواتب على عملهم في التدريس، وإنما كانوا يُعلِّمون ابتغاءً لوجه الله تعالى[124].

---

[123] المرجع السابق، ص 111.

[124] إدريس خليفة، "الحركة العلمية والثقافية بتطوان من الحماية إلى الاستقلال"، ص 249.



صورة رقم 26: "الجامع الكبير" بتطوان الذي كان يُدرس فيه أهم الدروس العلمية.

واستثناءً من ذلك، كانت الزاوية الريسونية تملك أوقافاً تُصرف منها أجور للفقهاءِ الذين يُدرّسون بها، وهو ما أشار إليه الفقيه الرهوني بقوله: "ثم إن التدريس هنا مجاني، لا أجرة عليه ولا إعانة من حبس، رغما عن وجود عدة أحباس على التدريس؛ اندثر العمل بشرط محبسها، إلا في الزاوية الريسونية، فإن أحباس التدريس بها، وخصوصا على الرسالة وصحيح البخاري، لا زالت نافذة"[125].

[125] أحمد الرهوني، "عمدة الراوين في تاريخ تطاوين"، الجزء الأول، ص 240.

وكانت العادة أنه كل من يريد دراسة أي علم من العلوم أو كتاب من الكتب، ما عليه إلا أن يقصد العالم أو الفقيه الذي يُعرف بإحسانه للموضوع الذي يريد، وأن لديه من الفراغ في الوقت ما يسمح له بالتدريس، فيطلب منه ذلك، فيجيبه إلى طلبه مجاناً، لا يطلب جزاءً ولا يريد شكوراً[126].

وهكذا يتبيَّن أنَّ التعليم في ذلك العهد كان تقليدياً، يقتصر على المسايد والمساجد والزوايا، ويركِّز أساساً على مسائل الدين واللغة والتراث. وكان يعتمد على شيوخٍ يتَّبعون أساليب تقليدية تقوم على الحفظ والرواية، مع التركيز على قراءة المتون العلمية وشرحها. ولم يكن هناك تجديد يُذكر في مناهج التعليم أو أهدافه أو مواده، كما لم تُولَ عنايةٌ بإنشاء مدارس حديثة تتماشى مع متطلبات العصر، وتعنى بإعداد أجيال من المتعلمين والمثقفين في مختلف فروع المعرفة، التقليدية منها والعصرية، وفقاً لما كان يستوجبه وضع المغرب في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

وقد أدى هذا الوضع إلى غياب العناصر المتعلّمة والمثقفة القادرة على تحديث البلاد والتعامل مع مستجدات العصر، مما جعل المغرب أكثر عرضةً لأطماع القوى الأوروبية التي كانت تسعى إلى استعماره، وتخطط لذلك بمختلف الوسائل الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية. وكان هذا من العوامل التي سرّعت وقوعه تحت نير الاستعمار الإسباني والفرنسي.

2.7- تعليم الأهالي بتطوان خلال عهد الحماية

عند احتلال الإسبان لتطوان سنة 1913، ظلَّ تعليم الأهالي على حاله، محافظاً على طابعه التقليدي الإسلامي، حيث كان هدفه الأساسي الحفاظ على التراث الإسلامي المتوارث. ومن جانبها، لم تُبدِ سلطات الحماية

[126] محمد داود، "على رأس الأربعين"، الطبعة الثانية 2018، ص 91.

الإسبانية اهتماماً يُذكر بتعليم الأهالي، إذ لم تخصِّص له الحكومات الخليفية الأولى، التي نصّبتها سلطات الحماية، أيَّ وزارة أو إدارة أو حتى مكتب خاص.

وكل ما تمَّ في بداية الحماية الإسبانية هو تأسيس "المجمع العلمي المغربي" بتاريخ 30 ديسمبر 1916، في محاولةٍ لتنظيم التعليم الديني والنهوض به، حيث تشكل مجلسه الإداري من: رئيس وهو باشا تطوان الحاج أحمد الطريس، ونائب للرئيس وهو وزير العدلية أحمد الرهوني، وكاتب عام هو الحاج محمد راغون، ومكلف بالصندوق وهو الحاج عبد السلام بنونة[127].

كما ضمَّ المجمع عدداً من الشخصيات المغربية البارزة، مثل: أحمد الغنمية ومحمد الزواقي ومحمد أفيلال ومحمد المرير وأحمد غيلان وأحمد الزواقي ومحمد ابن الأبار ومحمد الموذن.

وكان من بين قواعد المجمع منع النقاش في السياسة، بينما ارتكزت مهامه على اتخاذ التدابير اللازمة لتنظيم التعليم الديني. ومن أهم مقرراته: تكوين ثلاث فئات من المدرسين في تطوان وتحديد مرتباتٍ شهريةٍ لهم، بالإضافة إلى إصلاح مدرسة لوقش في تطوان[128].

وقد شعر المجلس بحاجةٍ إلى وسيلة إعلامية لنشر برامجه ومقرراته، فأصدر عام 1917 صحيفة "الإصلاح"، التي تحوَّلت لاحقًا إلى مجلة، كما أنشأ مطبعةً عربيةً لتحقيق الغاية ذاتها. ومن منجزاته أيضًا استصدار ظهيرٍ في 1 يناير 1918، أُخضع بموجبه التعليم الإسلامي لتنظيمٍ رسمي، مع تعيين تسعة فقهاء أساتذة بالجامع الكبير. كما دعا المجمع إلى تأسيس مدرسة الصنائع في تطوان.

أما الإدارة الإسبانية المكلَّفة بالتعليم، فلم تُنشئ مفتشية خاصة بتعليم الأهالي إلا في 28 ديسمبر 1931، وذلك تحت إشراف النيابة الإسبانية للأمور الوطنية. ولم يُعيَّن على رأس هذه المفتشية مغربي، بل أُسندت رئاستها إلى

---

[127] محمد داود، "تاريخ تطوان"، المجلد الحادي عشر، ص 294.

[128] المرجع السابق.

أستاذ إسباني يُدعى " رافائيل أريفلو". ونتيجةً لهذا الإهمال المتعمَّد، بعث الحاج عبد السلام بنونة، في 21 فبراير 1932، برقيةً إلى وزير المعارف الإسباني جاء فيها: "سيدي الوزير، باسم أهالي تطوان، أتوجَّه إلى معاليكم مُلتمساً تعيين أستاذٍ مغربي على رأس مفتشية التعليم المغربي بهذه المنطقة، تختاره الإقامة العامة من بين مثقفيها، خصوصاً وأن المفتشية تُشرف أيضاً على شؤون التعليم الديني الإسلامي. مع احتراماتي، الإمضاء: عبد السلام بنونة"[129].

ورغم هذه المطالب، ظلَّ الوضع على ما هو عليه لأكثر من عشرين عاماً. وقد أُشير إلى هذا الإهمال بشكل واضح في "عريضة المطالب" لفاتح ماي 1931، حيث جاء فيها: "إننا نسجِّل هنا، بمداد الأسف، أن الحكومة السابقة لم تُبدِ أيَّ اهتمام بتعليم الأهالي كما ينبغي. فقد مضى على الحماية ما يقرب من عشرين سنة، لم تُفتح خلالها مدرسةٌ ابتدائيةٌ واحدةٌ خاصةٌ بالأهالي، تُراعى فيها ثقافتهم الخاصة ولغتهم العزيزة[130]".

ويبدو أن مقاومة الأهالي للاستعمار الإسباني، خاصة عبر الحركات المسلحة، كانت من العوامل التي دفعت سلطات الحماية إلى إهمال التعليم، إذ انصبَّ اهتمامها الأول على تهدئة الأوضاع. كما أن ضعف الإمكانيات المالية للإسبان، وغياب استراتيجية تعليمية واضحة، ساهما في هذا التقصير، لا سيما أن سياسات الحماية كانت تتغيَّر مع تغيُّر المقيمين العامين، الذين بلغ عددهم خلال فترة الحماية خمسةً وعشرين مقيماً عاماً.

غير أن الأرجح هو أن هذا الإهمال كان متعمَّداً، إذ احتفظت إدارة الحماية لنفسها بزمام التعليم والثقافة، وطرحت عدة خيارات متباينة، لكنها في النهاية اختارت ترك المغاربة يتعلَّمون وفق طريقتهم التقليدية، مع إدخال تحسينات طفيفة، لم تُسفر عن أي نتائج ملموسة.

---

[129] محمد ابن عزوز حكيم، "أب الحركة الوطنية، الحاج عبد السلام بنونة، الجزء الثالث، ص 215.

[130] محمد ابن عزوز حكيم، "أب الحركة الوطنية، الحاج عبد السلام بنونة، الجزء الثاني، ص 285.

بيد أن الأهالي ورجال الحركة الوطنية لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام هذا الوضع، بل سارعوا إلى إنشاء مدارس وطنية عصرية، ابتدائية وثانوية، هدفها تزويد الناشئة بتعليم حديث يُواكب مستجدات العصر، ويُسهم في تشكيل وعي وطني قادر على مقاومة الاستعمار في مستوياته المختلفة. ونذكر من بين هذه المدارس الحرة[131]:

- المدرسة الأهلية التي حققت نتائج سارة ومثمرة، تأسست برئاسة الحاج عبد السلام بنونة، وافتُتِحت رسمياً يوم 19 يناير 1925، وتولى إدارتها الأستاذ محمد داود. وهذه المؤسسة سنعود للكلام عليها في الجزء الثاني من هذا المقال.
- المدرسة الحرة للبنات التابعة للجمعية الخيرية الإسلامية بتطوان. وقد تأسست سنة 1934. ثم أضافت الجمعية إليها سنة 1935 مدرسة أخرى للبنين.
- المعهد الحر، وهو مؤسسة كبرى تأسست سنة 1935، قصد استكمال حلقة التعليم الثانوي للمحصلين على التعليم الابتدائي. وأسندت إدارته للأستاذ عبد الخالق الطريس.
- معهد مولاي المهدي الذي أسسه الأستاذ محمد المكي الناصري سنة 1939، وكان يديره بأقسامه الأربعة: روض للأطفال، وقسم ابتدائي، وقسم ثانوي، وقسم داخلي لإيواء الطلبة وإطعامهم.

وفي هذه الفترة، عرفت جمعية الطالب المغربية نشاطاً ثقافياً ملحوظاً، من نتائجه تأسيس عدة مدارس ابتدائية (اثنين بتطوان وواحدة بالقصر الكبير وأخري بالعرائش وخامسة بالمضيق) كان أثرها محموداً.

---

[131] الطيب أجزول، "النظام الإداري والمخزنية بتطوان في عهد الحماية الإسبانية"، منشورات دار الحكمة، ص 129.

وبذلك، استطاعت كل هذه المؤسسات التعليمية الوطنية، أن تساهم في سد ذلك الفراغ الهائل في حقل الثقافة والتعليم الذي أحدثه تهاون الإدارة الإسبانية في تلك الفترة.

3.7- مدارس التعليم العصري الأولى بتطوان

ظلَّ نظام التعليم التقليدي المخصَّص لأهالي تطوان المسلمين معتمداً على المسايد والكتاتيب والجوامع والزوايا، حيث كان يركِّز على تحفيظ القرآن الكريم، وتعليم مبادئ اللغة العربية، وبعض العلوم الشرعية. ورغم أهمية هذه المؤسسات في الحفاظ على الهوية الدينية والثقافية، إلا أنها لم تكن توفر تعليماً حديثاً يُضاهي ما بدأت تقدمه المدارس العصرية، التي شملت في مناهجها تدريس اللغات الأجنبية، والرياضيات، والعلوم التطبيقية، إلى جانب التعليم الديني.

وقد تأسست أول مدرسة عصرية في تطوان في دجنبر 1862، بجهود مشتركة بين الرابطة الإسرائيلية العالمية (Alliance Israélite Universelle - AIU) ومجلس الطائفة اليهودية بملاح تطوان، لتكون نواةً لشبكةٍ تعليميةٍ حديثةٍ، سرعان ما تبع ذلك تأسيس مدارس أخرى في طنجة والصويرة ومدن مغربية أخرى، مما أحدث تحولاً جذرياً في تعليم اليهود بالمغرب، منتقلاً من النمط التقليدي إلى تعليمٍ عصريٍّ يواكب المستجدات الحديثة.

وجاء تأسيس هذه المدرسة العصرية في سياقٍ دوليٍّ شهد تحولات كبرى، كان أبرزها الحرب المغربية الإسبانية (1859-1860) واحتلال مدينة تطوان، وهي الأحداث التي أفسحت المجال أمام الرابطة الإسرائيلية للنفاذ إلى المغرب عبر ملاح تطوان، حيث وجدت بيئةً ملائمةً لنشر مشروعها التعليمي الموجَّه لليهود.

وتجدر الإشارة إلى أن مدارس عصرية أخرى كانت قد أُسِّست في تطوان قبل ظهور المدرسة الأهلية، غير أنها كانت مدارس أجنبية خاضعة للنفوذ

الاستعماري، من قبيل المدرسة الفرنسية التي أُنشئت سنة 1904 ضمن شبكة من المدارس أسستها فرنسا في عدد من المدن المغربية[132]، امتداداً لمثيلاتها في كل من الجزائر وتونس، وذلك في إطار الحملات التبشيرية التي سخّرتها لتحقيق غزو ثقافي موازٍ لبقية أنماط الغزو.

كما أُنشئت سنة 1908 بتطوان مدرسة عصرية للأطفال المغاربة، عُرفت بالمدرسة القنصلية، لكونها تابعة للقنصلية الإسبانية، وكان مقرها الأول في زنقة الزاوية القريبة من ساحة الفدان[133]. وخلال فترة الحماية شرعت السلطات الإسبانية في فتح مدارس أخرى، وكان القائمون عليها – وجلّهم من الإسبان – يحرصون على إدراج القرآن الكريم ومبادئ الدين الإسلامي واللغة العربية ضمن المواد المقرّرة، وإن كانوا في الحقيقة يهدفون من وراء الأغلبية الساحقة من المواد المقرّرة ترسيخ نفوذهم الفكري، بحيث كانوا يجلبون أطر التدريس من إسبانيا رأساً.

وقد وصف الأستاذ محمد داود في إحدى تقاييده المخطوطة طبيعة هذه المدارس بقوله: "لاحظتُ أن الإسبانيين في شمال المغرب، كالفرنسيين في جنوبه، يفتحون المدارس في وجوه أبناء المغرب، ولكنهم يضعون لها برامج مليئة بلغتهم الأجنبية، يُلقِّنون بها تاريخهم وآدابهم، ويبثُّون في أذهان طلابنا ما يملأ قلوبهم تعظيماً وإجلالاً لعظمة الدولة الحامية، وإهمالاً واختصاراً لتاريخ المغرب وماضيه المجيد. ولم يكن لديننا وللغتنا في مناهج تلك المدارس إلا النزر اليسير، بل لم يكن فيها إلا ما هو ذَرٌّ للرماد في العيون"[134].

---

[132] أُنشئت هذه المدارس في كل من طنجة سنة 1898، والقصر الكبير سنة 1899، وفاس سنة 1899، وأصيلة سنة 1901، والرباط سنة 1903، والعرائش سنة 1904، والصويرة سنة 1905، ووجدة سنة 1907 (انظر: عبد الإله الحداد، الأوضاع العامة بالمغرب 1830 – 1912، منشورات المندوبية السامية، 2022، ص 129).

[133] "الثقافة العربية المعاصرة في شمال المملكة المغربية -5-"، دعوة الحق العدد 163.

[134] حسناء داود "الاستاد محمد داود في ميدان التعليم"، ضمن كتاب "محمد داود: الحركة الوطنية في الشمال والمسألة الثقافة"، اتحاد كتاب المغرب 1990، ص 51.

4.7- المدرسة الأهلية: تطوان سباقة حتى في تأسيس المدارس العصرية

كانت مدينة تطوان سبَّاقةً في العديد من المجالات، إذ تميَّزت بريادتها في تقديم مطالب الأمة المغربية سنة 1931، والدفاع عن الحقوق العمالية في العام نفسه. كما شهدت تأسيس أول حزب سياسي وطني منظم في المغرب سنة 1936، وهو حزب الإصلاح الوطني. أما بخصوص عريضة المطالبة بالاستقلال التي يتم تخليدها رسمياً في 11 يناير 1944، فقد سبقتها من تطوان عريضة الجبهة القومية للوطنية المغربية، التي تأسست في الشمال من طرف حزبي عبد الخالق الطريس والمكي الناصري، حيث قُدِّمت في 14 فبراير 1943[135].

إلى جانب ذلك، لعبت تطوان دوراً ريادياً على الصعيد الوطني في مجالات أخرى، مثل تأسيس الجمعيات الثقافية والحقوقية، ومن أبرزها: جمعية الحقوق التطوانية سنة 1919، والجمعية الخيرية الإسلامية التطوانية سنة 1931، وجمعية الطالب المغربية سنة 1932، وجمعية حقوق الإنسان بتطوان 1933[136].

كما كانت المدينة سبَّاقةً في إطلاق شركات المساهمة القائمة على التعاون الجماعي، مثل: شركة التعاون الصناعية لإنتاج الكهرباء في سنة 1928، والمطبعة المهدية في السنة نفسها[137].

إضافةً إلى ذلك، برزت تطوان في إصدار الصحف والمجلات الوطنية، ومن بينها: مجلة السلام سنة 1933، وجريدة الحياة سنة 1934[138].

وأخيراً، وفي مجال التعليم، تميَّزت المدينة بريادتها في تأسيس العديد من مدارس التعليم الوطني العصري، مثل المدرسة الأهلية سنة 1925 والمعهد الحر سنة 1935، اللذين ساهما في إرساء نموذج جديد للتعليم الحديث في شمال

---

[135] الطيب أجزول، "تطوان السباقة في المنجزات وفي النضال من أجل الحرية والاستقلال"، جريدة الشمال، عدد 1239 بتاريخ 27 يناير 2024.

[136] المرجع السابق.

[137] المرجع السابق.

[138] المرجع السابق.

المغرب. وقد ذكر المؤرخ محمد ابن عزوز حكيم أن المدرسة الأهلية، إن لم تكن الأولى من نوعها في المغرب أجمع، فقد كانت بلا شك الأولى في استعمال الكتب الدراسية المطبقة في مصر وسوريا ولبنان، كما كان المنهاج التربوي وجدول الدروس وتوزيع الحصص مستوحى من النظام المتبع في المشرق العربي[139].



صورة رقم 27: فصل دراسي في عهد الحماية بعد أن صارت السبورة وسيلة أساسية للشرح والتعليم.

وكان للمدرسة الأهلية فروع مستقلة في معظم مدن المنطقة، كالعرائش والقصر الكبير وأصيلة وشفشاون[140]، حيث أسست بعد بضع سنوات من إنشاء

[139] محمد ابن عزوز حكيم، "أب الحركة الوطنية، الحاج عبد السلام بنونة، الجزء الأول، ص 187.
[140] "الثقافة العربية المعاصرة في شمال المملكة المغربية -5-"، دعوة الحق العدد 163.

المدرسة الأم بتطوان. فقد تأسست فرع العرائش سنة 1937 بحي القصبة، وفرع القصر الكبير سنة 1939 بحي سيدي قاسم بن الزبير داخل فندق بنيس، أما فرع شفشاون فقد أُحدث في ثلاثينيات القرن نفسه بساحة وطاء الحمّام بجوار الزاوية القادرية. وقد أسهمت هذه الفروع إسهاماً كبيراً في تنشئة الشباب تنشئة عربية إسلامية وعصرية.

وهكذا، ظهر هذا التوجه جلياً في وعي رجال الحركة الوطنية بشمال المغرب بأهمية التعليم باعتباره أنجع السبل لمواجهة الاستعمار والتصدي لمخططاته. ومن هذا المنطلق، جعلوا من النهوض بالتعليم هدفاً سامياً في إطار نضالهم الوطني.

وقد جاءت الانطلاقة الأولى بعد مساعٍ حثيثة وعزيمة راسخة، إذ تمكّن هؤلاء الرجال من تأسيس أول مدرسة ابتدائية وطنية في المنطقة سنة 1925، وأطلقوا عليها اسم "المدرسة الأهلية". وكان هذا التأسيس حدثاً تربوياً ووطنياً رائداً في المدينة، استجاب لحاجة ملحّة إلى تعليم وطني عصري ومتطوّر. وقد خلد التاريخ أسماء شخصيات بارزة أسهمت في هذا الإنجاز، من بينهم: الحاج عبد السلام بنونة، والأستاذ محمد داود، والسيد محمد السلاوي، والسيد علال الخطيب، والسيد مصطفى أفيلال.

كانت الغاية الأساسية من تأسيس المدرسة الأهلية بتطوان تلبية طموح مؤسسيها في توفير تعليم حديث لأبناء المدينة، وإبعادهم عن الاقتصار على أساليب التعليم التقليدي، مع إعدادهم لخوض المعركة المصيرية التي كانت تنتظر البلاد. ولم يكن اختيار الأستاذ محمد داود للإشراف على التدريس وإدارة الشؤون الداخلية للمدرسة إلا تقديراً لكفاءته العالية، وإيماناً برؤيته الطموحة في إرساء تعليم حديث وإنشاء مؤسسة علمية تملأ الفراغ القائم في هذا المجال.

تُظهر الصورة التالية الأستاذ محمد داود محاطاً بمجموعة من تلاميذ المدرسة الأهلية، وقد تم توثيقها بالأسماء الآتية:

- الجالسون: محمد الخطيب – محمد أفيلال – محمد داود (المدير) – الطيب بنونة – عبد السلام بن جلون.

- الواقفون: أحمد مدينة – مَحمد الدليرو – مصطفى الخطيب – مَحمد بنونة (الكاتب) – أحمد زرقيق – أحمد الخطيب – محمد ابن الأبار.

- الجالسون على الأرض: أحمد الوراث – محمد العربي بن جلون – مَحمد مدينة.



صورة رقم 28: تلاميذ المدرسة الأهلية يتوسطهم الأستاذ محمد داود.





صورة رقم 29: الصفحة الأولى من دفتر "علم الحساب" للتلميذ مَحمد مدينة.

أما الظروف التي أُنشئت فيها المدرسة الأهلية، فقد كانت بعيدة عن الاعتيادية، إذ تزامن تأسيسها مع اشتداد الحرب الريفية، في وقت كانت فيه سلطات الحماية الإسبانية تمر بمرحلة حرجة. وكان من المتوقع، في ظل هذه الأوضاع، ألا تسمح تلك السلطات بإنشاء مؤسسة تعليمية وطنية مستقلة، لا تتبع أي خطة رسمية ولا تخضع لنظام حكومي محدد. ومما زاد من حساسية الأمر أن الجماعة التي تولت تأسيس المدرسة، وخاصة الشخصيات البارزة فيها، لم تكن من الموالين للحكم القائم، بل كانت ميولها وقلوبها مع الثورة الريفية، وفقاً لما كان معروفاً آنذاك. وليس من المستبعد أن يكون ضعف السلطات الإسبانية وخشيتها من تداعيات معاكسة قد ساهما في تسامحها مع هذا المشروع العلمي، الذي كان يقف وراءه نخبة من أعيان الأهالي[141].

[141] محمد محمد الخطيب، "صفحات من تاريخ الحركة الوطنية في الشمال"، مطبعة الخليج العربي 2021، ص 30.

لقد حقَّقت المدرسة الأهلية، منذ تأسيسها، نجاحاً كبيراً، فاستحقت أن تُلقَّب بـ "أم المدارس المغربية الوطنية الحديثة". وفضلاً عن سبقها التربوي، كانت هذه المدرسة العتيدة مهدَ تكوين رجال الحركة الوطنية في تطوان والمنطقة، إذ انبثق من صفوف تلامذتها مؤسسو حزب "الإصلاح الوطني" وقادته.



صورة رقم 30: المدرسة الأهلية سنة 1997 قبل إصلاحها.

5.7- من المدرسة الأهلية إلى المعهد الحر: مسار النشأة والتدرّج الدراسي

كان الخريجون الأوائل من المدرسة الأهلية الابتدائية، لا سيّما المنتمين منهم إلى العائلات الميسورة، يُضطرون إلى التوجّه نحو الشرق العربي لاستكمال دراستهم الثانوية والجامعية، في كل من فلسطين ومصر ودول عربية أخرى، وذلك لعدم وجود ثانوية في المدينة تتيح تعليماً وطنياً عصرياً ومتطوراً.

ونظراً لهذا الخصاص، أطلق رجال الحركة الوطنية بتطوان حملة شعبية واسعة، أعقبتها اجتماعات مكثفة تحت إشراف لجنة تأسست سنة 1934، عُرفت باسم "لجنة التعليم الخاص". وبفضل جهود هذه اللجنة، تم في مطلع شهر نوفمبر من سنة 1935 افتتاح النواة الأولى لثانوية معرّبة وعصرية أُطلق عليها

اسم "المعهد الحر". وقد ضمّت اللجنة في عضويتها السادة: عبد الخالق الطريس، والحاج عبد السلام بنونة، والتهامي الوزاني، ومحمد طنانة، وعبد السلام بن جلون، ومحمد بن مصطفى أفيلال.

ومنذ ذلك الحين، أصبح تلاميذ المدرسة الأهلية في تطوان، بعد تخرجهم من المرحلة الابتدائية، يلتحقون بثانوية المعهد الحر، حيث واصلت هذه المؤسسة تخريج الأفواج عاماً بعد عام، واتسعت أقسامها تدريجياً. ومع تنامي الوعي الوطني، لعب طلبة المعهد الحر دوراً بارزاً في النضال ضد الاستعمار، فكانوا من أوائل المشاركين في المظاهرات والاحتجاجات المطالبة بالاستقلال. وبلغت هذه التحركات ذروتها سنة 1948، حين اندلعت مواجهات دامية بين الوطنيين المناضلين وسلطات الاستعمار الإسباني. ومنذ ذلك الحين، توقف العمل بالتعليم الثانوي بالمعهد، واقتصر على التعليم الابتدائي إلى يومنا هذا.

وتجدر الإشارة إلى أن "جمعية قدماء المعهد الحر" تتولى حالياً، بشراكة مع أكاديمية التعليم بالجهة ونيابة وزارة التربية الوطنية بتطوان، الإشراف على تسيير هذه المؤسسة العريقة، وقد تمكنت من وضعها على السكة الصحيحة، حيث تسير بخطى واثقة في خدمة رسالتها التربوية والوطنية.

6.7- البناية التاريخية للمدرسة الأهلية تحتضن مركب عبد الخالق الطريس الثقافي

بمرور الزمن، حظيت بناية المدرسة الأهلية بعناية خاصة، حيث، بعد إصلاحها وتأهيلها، أصبحت تحتضن مركب عبد الخالق الطريس الثقافي، الذي يضم مكتبةً غنية تزخر بكنوز المعرفة والكتب القيمة، ما يجعل من هذه المؤسسة منارة ثقافية متميزة في المدينة.



صورة رقم 31: المدرسة الأهلية تحتضن حالياً مركب عبد الخالق الطريس الثقافي.

وقد نال هذا المركب شرف زيارة جلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم 16 دجنبر 2000، حيث تفضّل بالتوقيع في الدفتر الذهبي للمركب الثقافي، في لحظة تاريخية تُجسّد العناية المولوية السامية بالذاكرة الوطنية، وبالمؤسسات التي أسهمت في بناء الوعي الوطني وترسيخ الهوية المغربية الأصيلة.

وقد جاء في مستهلّ اللوحة الشرفية التي أزاح عنها الستار صاحب الجلالة ما نصّه:

"بسم الله الرحمن الرحيم

بعظيم الاعتزاز والافتخار، تشرفت جمعية قدماء المعهد بتطوان بتدشين مؤسستها الجديدة: «المدرسة الأهلية - مركب عبد الخالق الطريس الثقافي»، من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم محمد السادس حفظه الله ونصره، في يوم السبت 19 رمضان الأبرك من عام 1421هـ الموافق لـ 16 دجنبر من سنة 2000م".



صورة رقم 32: جلالة الملك محمد السادس يوقع في الدفتر الذهبي لمركب عبد الخالق الطريس الثقافي / المدرسة الأهلية يوم 16 دجنبر سنة 2000.

وتتولى جمعية قدماء المعهد الحر الإشراف على تسيير هذا المركب وتنشيطه، من خلال تنظيم أنشطة ثقافية متنوعة، تشمل ندوات ومحاضرات ولقاءات فكرية، من أبرزها "لقاء الأربعاء الشهري"، الذي أصبح موعداً قاراً يستقطب نخبة من المثقفين والباحثين والمهتمين بالشأن الثقافي، مما يكرّس دور المركب كمركز إشعاع ثقافي فاعل في المدينة والمنطقة.

7.7- الاحتفال بالذكر المئوية لتأسيس المدرسة الأهلية

تنظم جمعية قدماء المعهد الحر ومؤسسة محمد داود للتاريخ والثقافة، بتعاون مع عمالة إقليم تطوان ومجلسها الإقليمي، ومجلس جماعة تطوان، وجامعة عبد المالك السعدي، والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين وكلية الآداب والعلوم الإنسانية وعدد من المؤسسات الأخرى، الذكرى المئوية

لتأسيس "المدرسة الأهلية" (1925 - 2025)، وذلك أيام 13-14-15 ماي 2025، بمركب عبد الخالق الطريس الثقافي (المدرسة الأهلية). ويتضمن برنامج الاحتفال معرضاً للصور والوثائق التاريخية، بالإضافة إلى عروض ثقافية يلقيها عدد من خيرة الدكاترة والأساتذة. كما سيتم، تكريم شخصيات لها علاقة بالمدرسة.

وفي إطار فعاليات معرض الصور والوثائق التاريخية الذي سيقام بالمركب نفسه سيتم برمجة زيارات جماعية لتلاميذ عدد من المدارس بتطوان، حيث ستتاح لهم الفرصة للاطلاع على تاريخ هذه المعلمة التربوية المحتفى بها والتعرف على طبيعة بعض الدروس التي كانت تُدرَّس آنذاك بها. كما سيشاهدون صوراً ووثائق تاريخية تعكس أساليب التعليم القديمة، مما سيمكنهم من فهم تطور النظام التعليمي في تطوان ودور هذا الإرث الثقافي في تشكيل هوية المدينة.

وفي ختام هذا الاحتفاء المئوي، سيتم تكريم مجموعة من الشخصيات التي أسهمت في صيانة وإصلاح البناية التاريخية للمدرسة الأهلية، مما ساعد في الحفاظ عليها كمعلمة ثقافية وتربوية بارزة. وبفضل هذه الجهود، أصبحت المدرسة تضم مكتبة غنية تزخر بالوثائق والكتب القيمة، مما يعزز دورها كمركز للعلم والمعرفة.

كما سيتم تكريم نخبة من الشخصيات التي تلقت تعليمها بالمدرسة الأهلية خلال فترة الحماية، والذين ما زالوا على قيد الحياة، ليكونوا شهوداً على تاريخ هذه المؤسسة العريقة وإرثها التعليمي المتميز.

ويندرج هذا التكريم في إطار الاعتراف بالدور الريادي الذي اضطلعت به المدرسة الأهلية في تنشئة أجيال متعاقبة أسهمت في بناء البلاد، وتأكيداً على المكانة التي تحتلها هذه المؤسسة في الذاكرة التاريخية والتعليمية لمدينة تطوان.

وفي الأخير، ينبغي التأكيد على أن هذا الاحتفاء المئوي يمثل فرصة لاستلهام العبر من مسيرة هذه المؤسسة العريقة، والتأكيد على أهمية مواصلة رسالتها التربوية والثقافية وإن كانت ذلك بصيغ أخرى. فكما كانت المدرسة الأهلية منذ تأسيسها منارة للعلم والمعرفة، فإن الأمل معقود على الأجيال القادمة للحفاظ على هذا الإرث وتعزيزه، ليظل شامخاً في وجدان المدينة وأبنائها. ويبقى الحفاظ على هذا الصرح مسؤولية جماعية، تتطلب تضافر جهود الفاعلين التربويين والثقافيين، إلى جانب المسؤولين عن المدينة، لضمان استمرارية إشعاعه المعرفي والتربوي.

العودة إلى فهرس مواد الكتاب

-8-

المجالس البلدية الأولى بتطوان وأصيلة والعرائش والقصر الكبير سنة 1913: الباشا أحمد الطريس على رأس المجلس البلدي بتطوان[142]

تأخرت سلطات الحماية الإسبانية في السيطرة على كل تراب منطقة الشمال التي تكلّفت بحمايتها بسبب المقاومة المسلحة للقبائل الجبلية والريفية. فعند بداية الحماية، كانت هذه السلطات تسيطر على أربع مدن فحسب وهي: تطوان والعرائش والقصر الكبير وأصيلة. وهذه المدن هي التي تم فيها العمل بالتنظيم الإداري للبلديات، بعد أن صدرت ظهائر خليفية تتعلق بإنشاء مجالس الأشغال البلدية بالمدن المذكورة.

1.8- تأسيس مجلس الأشغال البلدية بتطوان

بعد مرور نحو شهر ونصف على وصول الخليفة السلطاني مولاي المهدي بن إسماعيل إلى تطوان، صدر في يوم 15 يونيو 1913 الظهير الخليفي بإنشاء مجلس الأشغال البلدية بمدينة تطوان.

وهذا نص هذا الظهير:

[142] مقال نُشر في العدد 1187 لجريدة الشمال بتاريخ 28 يناير 2023، ص 14.

"يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، ورفع فوق أفلاك السعادة مداره وقدره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، وطوله وعزته، بمقتضى ما طوقناه من أعباء القيام بمصالح من يرجع لجنابنا العالي بالله أمره، والسهر على ما يعود عليهم بمزيد الراحة العامة نفعه وسيره، توجهت رغبتنا النافذة لتحسين أحوال تلك المدينة بتأسيس ما تفتقر إليه من الوسائط التي تعود على جميع سكانها المحبوبين من جانبنا العالي بالله بحفظ الصحة ورعاية النظافة وحسن التنظيم، وتنقيح الترتيب وغاية سلوك سبل التقويم، لتصير موقع نظر الاستحسان من جميعهم، حتى تكون أعمالنا المنوطة بحسن التدبير لمصالحهم قد قامت بما يعود عليهم بوسائل صحة أجسامهم، وتنوير عقولهم، وترقية خاملهم. ولذلك نأمر خديمنا الأرضى القائد الحاج أحمد الطريس أن يبادر أولا في أسرع ما يمكن لتأليف مجلس يدعى مجلس الأشغال البلدية، تكون نتيجة مسعاه، وفائدة مبناه، تكليفه بالقيام بحفظ الصحة وترتيب النظام، وأن يكون هذا المجلس منعقدا تحت رياسته، ومؤلفا من أهل مهنته، كالطبيب والمهندس البناء [المهندس المعماري، كما جاء في نص الظهير الصادر بالإسبانية] وغيرهم ممن لا غنى عن حضورهم، لضرورة الاحتياج إليهم، ومن نواب السكان من المسلمين بصفة هيئة وعدد تضمن أن قرارات المجلس تكون مطابقة للقوانين الصادرة، والضوابط المحررة الواردة، مع مراعاة العوائد الإسلامية، والقواعد الدينية، التي تجب المحافظة عليها، والوقوف عند حدها، ولا يباح الخروج عن تعريفها ورسمها، ونحن على جميعهم بحول الله عين ومسمع، وإن حصل في ذلك ما يخرج عن مقتضاه، فالدرك عليهم

أجمع. صدر به أمرنا المعتز بالله في 10 رجب الفرد الحرام عام 1331 [15 يونيو 1913]"[143].



صورة رقم 33: مراسيم استقبال الخليفة السلطاني مولاي المهدي عند وصوله لمدينة تطوان يوم 27 أبريل 1913.

ويتبين أن الخليفة السلطاني مولاي المهدي بن إسماعيل قد منح مجلس أشغال البلدية بتطوان أهمية كبيرة، فعين على رأسه أحد أكابر وجهاءِ وأعيان تطوان، وهو الباشا الحاج أحمد الطريس، الذي سبق وأن عُين أميناً بديوانة طنجة قبل الحماية. كما أن والده، الحاج محمد بن العربي الطريس، كان قد شغل وظيف النائب السلطاني بطنجة، وهو وظيف كان صاحبه يقوم مقام وزير الخارجية. أما نجله فهو الزعيم عبد الخالق الطريس، الكاتب، والصحفي، والناشط في الحركة الوطنية المغربية، وقد شغل منصب وزير الأحباس في عهد الحماية، ووزير العدل في عهد الاستقلال.

[143] محمد داود، "تاريخ تطوان"، المجلد الحادي عشر، ص 243.



صورة رقم 34: الباشا الحاج أحمد الطريس أول رئيس للمجلس البلدي بتطوان خلال عهد الحماية.

وصدر في نفس اليوم الذي صدر فيه الظهير السابق الذكر قرار من الإقامة العامة يحدد التشكيلة الكاملة لهذا المجلس: الباشا وهو رئيس المجلس، وقنصل إسبانيا وهو نائب الرئيس، ونائبان عن الخليفة السلطاني (أحدهما مسلم وآخر أوربي) ونائب عن المقيمية العامة ومهندس ومهندس معماري وطبيب القنصلية ومغربي من الأعيان يقترحه الباشا ويهودي يقترحه نائب الأمور الوطنية وممثل عن نيابة الأمور الوطنية وكاتب مترجم[144]. ويلاحظ أن عدد المغاربة المسلمين في هذه التشكيلة، كان لا يتعدى ثلاثة أفراد، أي ما يعادل نحو 27 % من جميع أعضاء المجلس.

وأصدرت الجريدة الرسمية للمنطقة الخليفية، بتاريخ 10 أكتوبر 1913، القانون المتعلق بالمجلس البلدي بتطوان. ويضم خمسة عشر فصلاً. وبناء

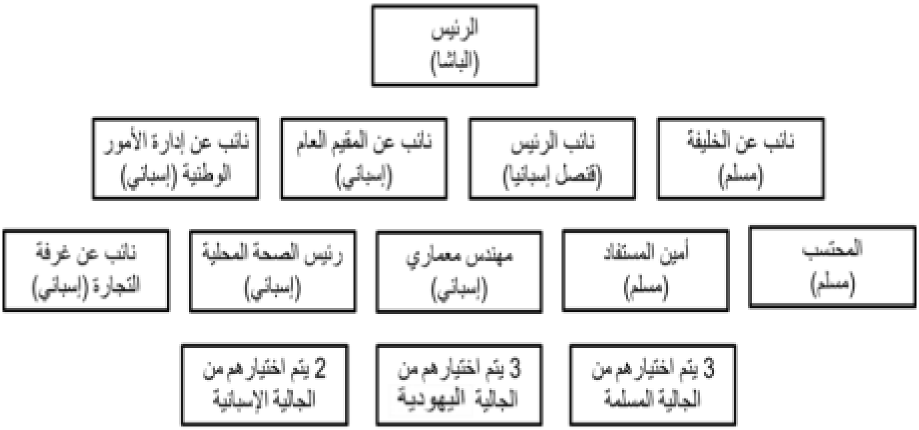
---

[144] "Decreto del Alto Comisario sobre aplicación del Dahir del Jalifa creando Juntas de servicios locales en Tetuán, Arcila, Larache y Alcázar", B. O. de la zona N° 7, 10 de julio de 1913, p. 372.

على هذا القانون، تكون صلاحيات المجلس هو العمل على إنشاء الخدمات وتدبيرها بالمدينة، ومنها: الصحة، والنظافة، وجمع النفايات، والعناية بالتعمير. وبصفة عامة كل ما تختص به البلديات (الفصل 1). ويشتغل هذا المجلس باستقلال عن باقي المؤسسات والإدارات الرسمية، ولكن اتفاقياته وقراراته لن تكون مقبولة من دون الموافقة المسبقة للمقيم العام (الفصل 2). ويمتد المدار الحضري الذي يشتغل فيه المجلس إلى كيلومتر واحد من أسوار المدينة. غير أنه نظراً للعلاقة القائمة بين تطوان ومصب وادي مرتيل، يمكن للمجلس توسيع خدماته للمنطقة المحددة يميناً بنهر مرتيل، وكيلومتر واحد يسار الطريق المؤدية للميناء (الفصل 3). ويجتمع المجلس في جلسة عادية كل أسبوع، وفي جلسة غير عادية، بطلب من الرئيس، أو بالتماس من عضوين (الفصل 9). وتكون الجلسات علنية إذا سمح بذلك المكان الذي تُجرى فيه (الفصل 11). وتتخذ القرارات بأغلبية الأصوات (الفصل 10). وينبغي على أعضاء المجلس الانضباط التام في الحضور أثناء الجلسات، وفي حالة الغياب، أو المرض، ينبغي الإشعار بذلك قصد تعيين الشخص الذي سيشغل المنصب (الفصل 7). ويتم تقسيم أعضاء المجلس عل لجنتين دائمتين: لجنة الخدمات والأشغال، ولجنة المالية (الفصل 12). ويتم وضع الأرصدة المالية، التي يتم جمعها لصالح المجلس، في حساب بنكي باسم رئيس لجنة المالية وأحد أعضاءِ هذه اللجنة (الفصل 14). وتُنشر باللغتين العربية والإسبانية المقررات والاتفاقيات والأحكام التي لها طابع عام وتنفيذي (الفصل 15)[145].

[145] "Reglamento de la Junta de servicios locales de Tetuán", B. O. de la zona N° 13, 10 de octubre de 1913, p. 478.

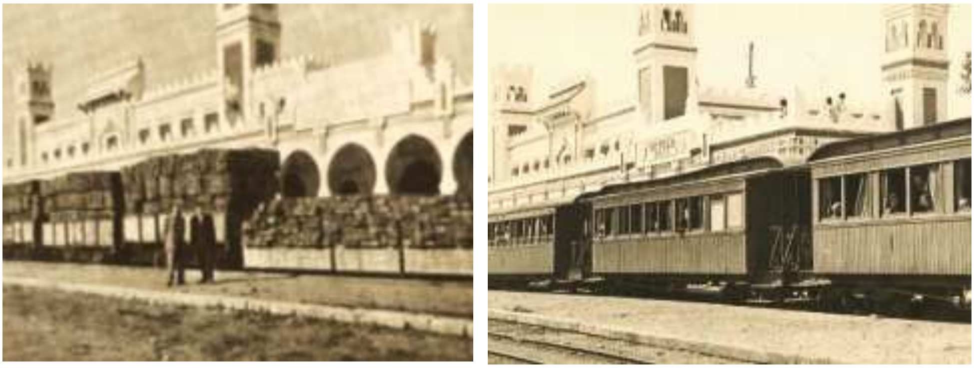
وعلى إثر احتجاجات ماي 1916، واستجابة لمطلب تقليص هامش التفوق الكبير لعدد الأعضاء الإسبان مقارنة مع عدد الأعضاء المسلمين، صدر بتاريخ 17 غشت 1916، ظهير خليفي في تشكيل مجلس مدينة تطوان حسب الرسم التوضيحي الآتي[146]:



رسم توضيحي 1: تشكيلة المجلس البلدي بناءً على ظهير 17 غشت 1916.

ومن أهم المشاريع التي أُنجزت في تطوان، في هذا العهد: تدشين القطار الرابط بين مدينتي تطوان وسبتة، في 17 ماي 1918. وكان يتردد بين المدينتين أربع مرات في اليوم في كلا الاتجاهين، بسرعة تصل في المتوسط إلى 60 كيلومتراً في الساعة. وكان هناك قطار آخر خاص بالبضائع، وبمختلف المنتوجات والمعادن. ويتم بواسطته استغلال خيرات المنطقة، ونقلها، وتصديرها إلى إسبانيا، عبر ميناء مدينة سبتة.

[146] B. O. de la zona N° 17, 10 de septiembre de 1916, p. 838.



صورة رقم 35: قطار المسافرين الرابط بين تطوان وسبتة، وعربات البضائع محملة بالفلين في اتجاه سبتة.

وقد استمر الحاج أحمد الطريس متقلداً وظيفة الباشا ومهام رئيس المجلس البلدي بتطوان إلى أن توفي بتطوان يوم 3 دجنبر 1920. وقد خلفه في هذا الوظيف محمد بن محمد الحاج، وذلك في بداية سنة 1921.

2.8- تأسيس مجالس الأشغال البلدية بأصيلة والعرائش والقصر الكبير سنة 1913

صدرت أيضاً في يوم 15 يونيو 1913، ظهائر متعلقة بتأسيس مجالس الأشغال البلدية بأصيلة والعرائش والقصر الكبير، وهي ظهائر مماثلة للظهير الذي صدر بشأن تأسيس مجلس تطوان[147].

وفي شهر أكتوبر 1913، أصدرت الجريدة الرسمية للمنطقة القوانين المتعلقة بمجالس الأشغال البلدية للمدن الثلاث. وهي قوانين أيضاً مماثلة للقانون المتعلق بمجلس تطوان الذي سبق تقديمه. ولذلك نكتفي، هنا، بالتعرّف على

[147] "Jalifa del Sultán, creando juntas de servicios locales en las ciudades de la zona", B. O. de la zona N°6, 25 de junio de 1913, p. 365.

الفصلين الثالث والرابع من هذه القوانين، اللذين بهما محتويات تتغير حسب المدينة.

فبالنسبة لمدينة أصيلة، تشمل الخدمات البلدية المدار الحضاري الذي تم تحديده في تصميم أُلحق بنفس النص القانوني. ويضم مجلس الأشغال البلدية بأصيلة: الباشا رئيساً للمجلس، وقنصل إسبانيا نائباً للرئيس، ونائبين عن الخليفة السلطاني: أحدهما مغربي، والآخر أوربي، ونائباً عن المقيمية العامة، ومهندساً معمارياً، ومهندساً عسكرياً، وطبيب القنصلية، ومغربياً واحداً من الأعيان، يقترحه الرئيس، ويهودياً واحداً يختاره نائب الأمور الوطنية، وممثل نائب الأمور الوطنية، وكاتباً مترجماً، يختاره المجلس[148].

وأما فيما يخص الخدمات البلدية لمجلس مدينة العرائش، فهي تشمل المدار الحضاري الذي يتم تحديده بالبحر، وقوس مركزه بباب السوق، بشعاع طوله كيلومترين اثنين. ويضم مجلس الأشغال البلدية بالعرائش كلاً من: الباشا وهو رئيس المجلس، وقنصل إسبانيا وهو نائب الرئيس، ومهندس عسكري، ومهندس معماري، أو مهندس مدني، وطبيب القنصلية، وفرد مغربي واحد من أعيان المدينة يختاره الرئيس، وأحد اليهود يختاره نائب الرئيس، وكاتب مترجم يختاره المجلس[149].

وأخيراً، فالخدمات البلدية لمجلس القصر الكبير تشمل المدار الحضاري الذي يصل إلى كيلومتر واحد من أسوار المدينة. ويضم مجلس الأشغال البلدية بالقصر الكبير: الباشا رئيساً للمجلس، وقنصل إسبانيا نائباً للرئيس، ومهندساً عسكرياً، ومهندساً معمارياً، أو مهندساً مدنياً، وطبيب القنصلية، ومغربياً واحداً

[148] B. O. de la zona N° 14, 25 de octubre de 1913, p. 500.

[149] B. O. de la zona N° 13, 10 de octubre de 1913, p. 472.

من الأعيان يقترحه الرئيس، ويهودياً واحداً، يختاره نائب الرئيس، ومحتسب المدينة، وكاتباً مترجماً، يختاره المجلس[150].

ويستنتج مما سبق أن أغلب الحدود الترابية للبلديات كانت على بعد كيلومتر واحد، أو كيلومترين اثنين من وسط المدن فقط، لأن الوضع العسكري في المناطق القروية المجاورة لم يكن يسمح بأكثر من ذلك، بفعل المقاومة المسلحة في ذلك العهد.

وينبغي التذكير أنه في هذه المجالس كان للقنصل الإسباني -نائب الرئيس- دور أساسي، يتدخل في شؤون الباشوات، ويعمل على ضمان الموافقة على الميزانيات والقرارات الخاصة بالمجالس، وبذلك صارت استقلالية هذه المجالس مقيدة.

3.8- إحصاء السكان وتقويم الأملاك قصد إيجاد مداخيل لصالح المجالس البلدية

بعد ثلاثة أسابيع من تأسيس مجالس أشغال البلديات، تم الشروع في اتخاذ الإجراءات الضرورية لإدخال التنظيمات اللازمة؛ ومن ذلك إنشاء لجنة لإحصاء السكان، وأخرى لفرض الضريبة الحضرية، أو ضريبة المباني، تنتفع بمداخيلها المجالس البلدية. ومما جاء في الظهير الخليفي، المؤرخ في 7 يوليوز 1913، بشأن اللجنة التي ينبغي تكوينها بمدينة تطوان: ".. اقتضى نظرنا السديد، ورأينا الموفق الرشيد، تأليف جمعية خصوصية، ذات منفعة عمومية، مختصة بأمور الترتيب والصحة، وما يعود على البلد بالرفاهية والدعة، على مقتضى التعليمات المفصلة، والضوابط المحصلة، التي ستصدر على يد

[150] B. O. de la zona N° 16, 25 de noviembre de 1913, p. 535.

رئيس وزارتنا السعيدة، يعهد إليها تقويم الديار وإحصاء السكان في هذه الجهة ونواحيها. فنأمر خديمنا الأرضى الحاج أحمد الطريس، أن يتخذ كل الوسائل المفيدة، ويمد يد المساعدة لهذه الجمعية، حتى لا يتعرض لأعمالها المهمة الموافقة لحسن نوايانا المنيفة في سائر هذه المنطقة.."[151]. وقد أسفر إحصاء السكان، في مدن تطوان والعرائش والقصر الكبير وأصيلة، على النتائج المضمنة في الجدول المرفق.

	الجالية المسلمة	الجالية اليهودية	الجالية الإسبانية
تطوان	11263	4250	3006
العرائش	6848	2199	3608
القصر الكبير	8492	1623	591
أصيلة	1382	442	525

جدول رقم 4: الجاليات بتطوان، والعرائش، والقصر الكبير، وأصيلة[152].

وقد صدرت ظهائر، في شهر يوليوز 1913، بفرض الضريبة الحضرية في مدن المنطقة، كما صدرت ظهائر خليفية أخرى، في نفس الشهر، تعطي المجالس البلدية للمدن الأربعة 50 % من مداخيل الضريبة الحضرية. وتنضاف هذه المداخيل إلى المداخيل المترتبة عن ذبح المواشي، والتي كانت مخصصة تقليدياً للتنظيف وجمع النفايات في المدن.

وبفضل هذه المداخيل، بدأت المجالس البلدية في أداء مهمتها في مختلف المدن، كما شرعت في تنظيم مباريات قصد تشغيل الأطر التقنية،

[151] محمد داود، "تاريخ تطوان"، المجلد الحادي عشر، ص 244.

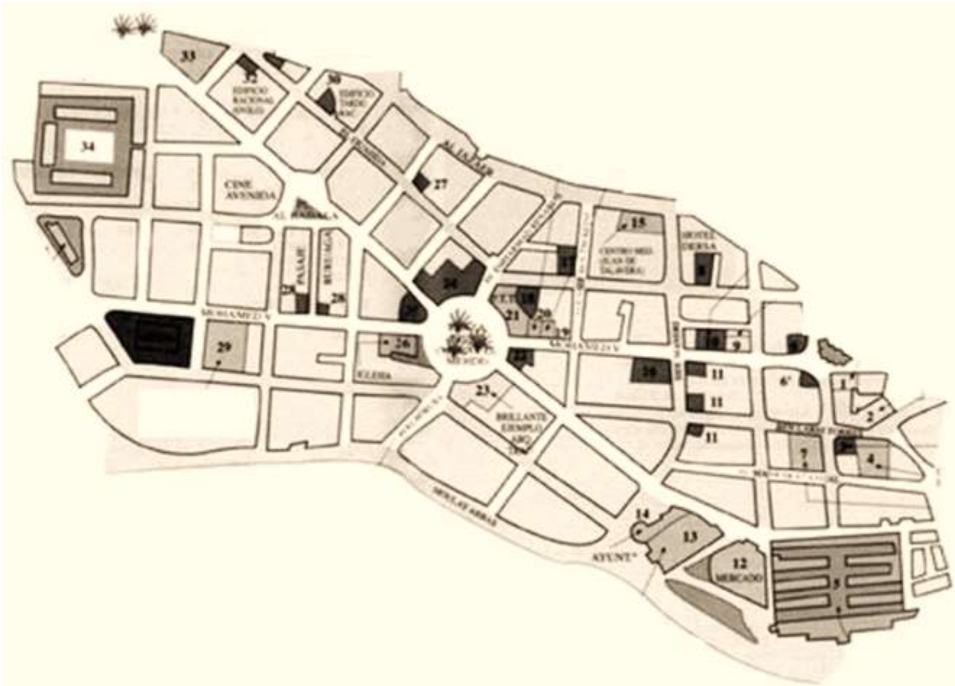
[152] نُشرت هذه المعلومات في الجريدة الرسمية للمنطقة، ما بين سنة 1914 وسنة 1916.

والعمال. وهكذا، وعلى سبيل المثال، نشر باشا تطوان، الحاج أحمد بن محمد الطريس، في 31 يوليوز 1913، إعلاناً عن تعيين أفراد لمهمة تنظيف شوارع المدينة، براتب شهري قدره ستين "بسيطة". وقد طُلب من الراغبين، البالغين ما بين 15 و60 سنة، الحضور إلى الباشوية يوم 7 غشت، من الثامنة إلى العاشرة صباحاً، لتتمكن اللجنة المكلفة من اختيار المرشحين حسب الشروط[153].

4.8- إحداث التصاميم لتوسيع المدن

كان للمعمرين القادمين من إسبانيا نموذج للحياة مختلف عن السكان المغاربة الذين يعيشون في الأحياء العتيقة للمدن. ولاستقبال هؤلاء الإسبان، شرعت سلطات الحماية، منذ بداية الحماية، في توسيع المجال الحضري للمدن التي كانت تسيطر عليها (تطوان، وأصيلة، والعرائش، والقصر الكبير)؛ فأقدمت على بناء أحياء جديدة ملتصقة بالأحياء العتيقة لهذه المدن، كامتدادات وتوسيعات معمارية لها (Ensanches). وبدأت تظهر في هذه المدن تصاميم جديدة للطرق، وتم غرس الأشجار بالأماكن التي تم تصميمها لذلك، كالنخل، وغير ذلك. وصارت هذه الأحياء الجديدة تكشف عن الأثر الواضح للوجود الإسباني في جميع هذه المدن.

[153] B. O. de la zona N° 11, 10 de septiembre de 1913, p. 447.



صورة رقم 36: تصميم توسعة تطوان.



صورة رقم 37: تصميم توسعة العرائش.



صورة رقم 38: تصميم توسعة القصر الكبير.



صورة رقم 39: تصميم توسعة أصيلة.

5.8- تأخر تأسيس المجالس البلدية في شفشاون والحسيمة والجبهة والناظور

إلى حدود سنة 1927، ظلت المجالس البلدية المشكلة في المنطقة الخليفية هي مجالس تطوان وأصيلة والعرائش والقصر الكبير. وكان تأخر تأسيس المجالس في المدن والمراكز الحضرية الأخرى راجع لشراسة المقاومة المسلحة للقبائل الشمالية التي رفضت حماية إسبانيا على أراضيها، وقد انطلقت هذه المقاومة من المناطق الجبلية برئاسة الشريف أحمد الريسوني، وانتهت بالمعارك الكبرى بمنطقة الريف برئاسة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي. ولم تتوقف هذه الثورة الريفية إلا بعد تدخل فرنسا.

وبعد التهدئة، وابتداءً من سنة 1928، شُرع في تأسيس المجالس البلدية في المراكز الحضرية الأخرى. ويتعلق الأمر بمجالس شفشاون، والحسيمة، والجبهة، والناظور. ويقدم الجدول المرفق تواريخ صدور ونشر الظهائر المتعلقة بتأسيس هذه المجالس.

	تاريخ الظهير	رقم ج. ر.	تاريخ النشر	الصفحة
شفشاون	01 فبراير 1928	13	25 يونيو 1928	648
الحسيمة	14 أبريل 1928	10	25 ماي 1928	576
الجبهة	28 يناير 1930	5	10 مارس 1930	269
الناظور	26 نوفمبر 1930	3	10 فبراير 1931	89

جدول رقم 5: الظهائر الخليفية الصادرة بشأن المجالس البلدية الجديدة.

وخلال الفترة التي كانت فيها مدينة طنجة خاضعة للنفوذ الإسباني (1940-1945)، صدر الظهير الخليفي، في 10 يناير 1942، يأمر بإنشاء أول مجلس أشغال بلدية طنجة، وذلك بناءً على قوانين تنظيم شؤون البلديات في منطقة الحماية الإسبانية[154].

العودة إلى فهرس مواد الكتاب

[154] الطيب أجزول، "احتلال فرانكو لطنجة وتأسيس أول مجلس بلدي سنة 1942"، جريدة الشمال، عدد 1180، بتاريخ 10 دجنبر 2022، ص 14.

-9-

سلطات الحماية الإسبانية تحل وتقضي على جميع المجالس البلدية التي تم انتخابها في شمال المغرب بطريقة حرة وديمقراطية سنة 1931 -الحلقة الأولى-[155]

في 15 أبريل 1931، حدث تغيير سياسي في إسبانيا؛ حيث تمت الإطاحة بالحكم الملكي، وقيام جمهورية إسبانيا، يرأسها أحد أقطاب الحركة اليسارية الذي أعطى إسبانيا بعض الحريات السياسية والإقتصادية والإجتماعية. وقد استغل أقطاب الحركة الوطنية في شمال المغرب هذه الفرصة لإعداد وتقديم عريضة المطالب تهم الوضع السياسي بالبلاد. وقد ذكر التهامي الوزاني، أن هذه العريضة كانت تحتوي على خمسة مطالب، هي[156]:

- حق الانتخابات الحرة،
- حرية الاجتماع والصحافة والرأي.
- توسيع شأن التعليم.
- مساعدة الفلاح المغربي.

[155] مقال نُشر في العدد 1189 لجريدة الشمال بتاريخ 11 فبراير 2023، ص 14.

[156] التهامي الوزاني، "المقاومة المسلحة والحركة الوطنية في شمال المغرب"، مطبعة الساحل، الرباط 1980، ص 124.

- إحداث مجلس شورى انتخابي.

وقد مارست فرنسا ضغوطات كبيرة على السلطات الإسبانية، لأجل ألا تتم تلبية هذه المطالب. غير أن الظهير الخليفي بشأن تنظيم الانتخابات الحرة في المنطقة، كان قد صدر قبل أن تتوصل الحكومة الإسبانية بالعريضة المذكورة، ولذلك لم تستطع فرنسا الوقوف في وجه إجراء هذه الانتخابات البلدية الحرة في منطقة الشمال. وحول هذا الأمر، وإثر المقابلة التي أجراها المقيم العام مع نظيره الفرنسي "بعرباوة"، يوم 20 يوليوز 1931، كتب الأستاذ عبد الخالق الطريس، ما يلي: "أصبح من الواضح أن اللقاء الذي جرى بين لوبيث فيرير والمقيم العام الفرنسي بعرباوة كان الغرض منه اخبار المقيم العام الفرنسي بأن الحكومة الإسبانية سوف لن تلبي أي مطلب من مطلب عريضة فاتح ماي، وإذا وافقت على إجراء انتخابات بلدية حرة فذلك من أجل تطبيق الظهير الخليفي الصادر يوم 6 ماي 1931، أي قبل أن تتوصل الحكومة الإسبانية بالعريضة المذكورة"[157].

وقد كان هذا الظهير مكسباً كبيراً للحركة الوطنية في شمال المغرب، لأنه أقر مبدأ الانتخابات البلدية الديمقراطية والحرة لأول مرة في تاريخ الحماية، خصوصاً وأن الظهير السلطاني، المؤرخ في 8 أبريل 1917 الذي صدر في منطقة الحماية الفرنسية، لم يكن يقر الانتخابات البلدية الحرة[158]، وهو الأمر الذي جعل فرنسا تستمر في ضغوطاتها حتى بعد إجراء هذه الانتخابات في المنطقة الخليفية، وذلك قصد إيقاف هذا المسلسل الديمقراطي. وبفعل هذه

---

[157] محمد ابن عزوز حكيم، "أب الحركة الوطنية المغربية، الحاج عبد السلام بنونة" الجزء الثالث، ص 75.

[158] "ظهير شريف في تنظيم البلديات"، مؤرخ في 8 أبريل 1917، الجريدة الرسمية عدد 210، بتاريخ 7 ماي 1917، ص 340.

الضغوطات، ونظراً للنتائج الإيجابية التي حصّلت عليها الحركة الوطنية في هذه الانتخابات، تراجعت السلطات الإسبانية عن انتخاب المجالس البلدية، وشرعت في حلها والقضاء عليها، مبتدئة بمجلس القصر الكبير، ثم مجلس تطوان، ثم مجلس الناظور، ثم مجلس الحسيمة. وقد تم القضاء على باقي المجالس الأخرى، بدعوى استقالة أعضائها (مجالس شفشاون، وأصيلة، والعرائش).

وقبل التطرق للتفاصيل المتعلقة بالقضاء على جميع هذه المجلس البلدية المنتخبة، لابد وأن نتعرف أولا على:

- محتوى القانون الصادر ضمن ظهير 6 ماي 1931.
- كيف تم انتخاب المجالس البلدية في مدن المنطقة يوم 24 شتنبر 1931، مع التركيز على الانتخابات التي جرت بالعاصمة التطوانية.

1.9- تشكيلة المجالس البلدية حسب ظهير 6 ماي 1931

في 6 ماي 1931، صدر الظهير الخليفي بشأن أول قانون ينظم شؤون البلديات، وهذا نصه: "يعلم من هذا الكتاب الشريف والأمر العلي المنيف أنه رغبة في الاهتمام بكافة ما يعود بالمنفعة العامة على هذه المنطقة السعيدة، وبعد استشارة أرباب الأمر من رجال الدولة الحامية الذين عرضوا على جنابنا فصول الضابط البلدي للاطلاع عليه والموافقة على مقتضاه، نأمر بالمصادقة عليه، واجراء العمل بموجبه والسلام. صدر به شريف أمرنا في 17 ذي الحجة عام 1349 موافق 6 مايو سنة 1931"[159].

[159] "ضابط" بقانون ينظم شؤون البلديات، من أرشيف الخزانة الداودية بتطوان.

وهكذا، نُشر القانون الذي ينظم شؤون البلديات ضمن ضابط سُمي بـ "ضابط البلدية بمنطقة حماية إسبانيا في المغرب". وقد اعتمدنا النسخة الإسبانية منه، لأن النسخة العربية ترجمتها غير سليمة وبها عدد من الأغلاط والنواقص، ولا تنقل المحتوى الحقيقي المضمن في الأصل. ولعله في ذلك العهد، لم تكن هناك أطر قادرة على إتقان ترجمة الوثائق من الإسبانية إلى العربية، وربما أيضاً لم تكن في ذلك العهد تقنية الطباعة بالعربية متطورة بالشكل الكافي، لأنه لم يتم في النسخة العربية تنقيط الحروف التي تحمل نقطاً، كما أن هناك كلمات عدة سقطت الحروف منها.



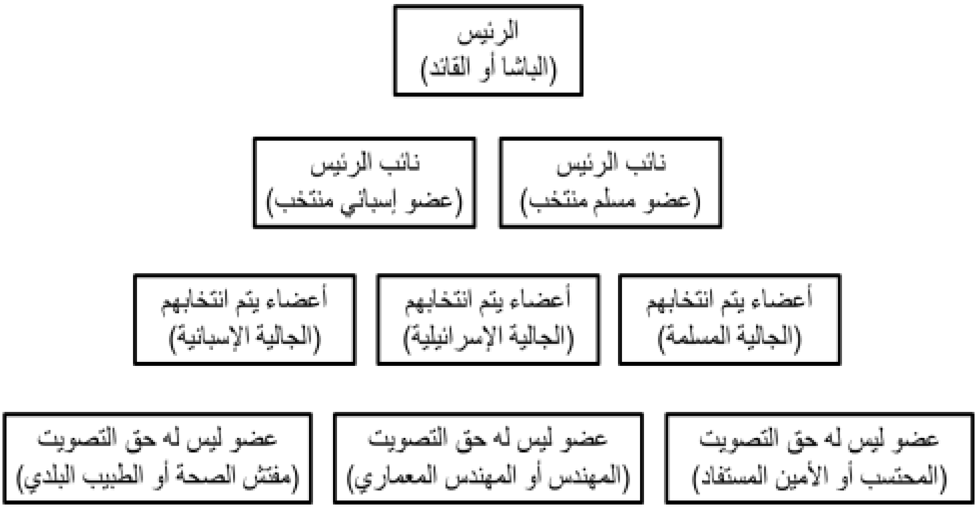


صورة رقم 40: "ضابط" أول قانون ينظم شؤون البلديات.

وحسب ما جاء في الفصل الرابع من هذا الضابط، فإن المجالس البلدية في مدن المنطقة مجالس مختلطة، ويتم تشكيلها كما يلي (انظر الرسم التوضيحي الملحق):

- الرئيس: الباشا أو القائد.

- نائبان للرئيس: أحدهما مسلم، والآخر إسباني.
- يحدد عدد الأعضاء المنتخبين بقرار وزاري، يمثلون مختلف الجاليات حسب أهمية كل واحدة منها (سنرى لاحقاً، أن هذا المقتضى لن يتم احترامه).
- عدد من الأعضاء الذين ليس لهم الحق في التصويت، وهم: المحتسب، أو الأمين المستفاد في حالة عدم وجود المحتسب، ومهندس، أو مهندس معماري، ومفتش للصحة البلدية، أو طبيب ملحق بالمجلس.



رسم توضيحي 2: تشكيلة المجالس البلدية حسب قانون 1931.

وحسب ما جاء في الفصل السابع من ضابط البلدية، فإنه يتم تعيين رؤساء المجالس البلدية بظهير خليفي. أما نواب الرئيس، فيتم انتخابهم من لدن الأعضاء المنتخبين فيما بينهم، ويتم تثبيتهم بقرار وزاري.

ومن أجل انتخاب الأعضاء الممثلين للسكان، يتم إعداد قوائم ثلاثية بحيث يتوافق عدد الأعضاء في كل قامة مع العدد المخصص لكل جالية داخل المجلس البلدي. ويجب أن يكون الناخبون والمنتخبون من الرعايا المغاربة أو الإسبان، وأن يكونوا قد بلغوا السن القانونية، ولديهم على الأقل سنة واحدة من الإقامة. وبالإضافة إلى ذلك، يُشترط في المنتخَبين المعرفة بالقراءة والكتابة، وأن لا تكون لديهم مصالح مباشرة مع البلدية، وأن لا يكونوا مدينين للصناديق المخزنية أو البلدية (الفصل التاسع من ضابط البلدية).

2.9- المدن والمراكز المعنية بالانتخابات

صدر قرار للصدر الأعظم، أحمد الغنمية، في 16 شتنبر 1931، يحدد المجالس البلدية التي سيتم تشكيلها بعد اجراء الإنتخابات؛ فكان هناك ثمانية من المجالس البلدية في المدن الآتية: تطوان، والناظور، والحسيمة، والعرائش، والقصر الكبير، وأصيلة، وشفشاون، والجبهة[160]. أما المراكز الحضرية الأخرى، فكان فيها مجالس الفروع المحلية أو المجالس الجوارية، وهي: مرتيل، والرنكون أو المضيق، وازغنغان، وسلوان، وأربعاء اركمام، والزايو، ورأس سيدي البشير، وأعروي، وتيزطوطين، وتركيست، وقرية الطريس.

ولم يحدد الفصل التاسع من ضابط البلدية، السابق الذكر، عدد أعضاء كل جالية من الجاليات الثلاث في كل مجلس. وكان هذا التحديد أمراً معقداً، لأن السلطات الاستعمارية لم تكن تقبل أن يكون عدد أعضاء كل جالية يتناسب مع عدد السكان فيها؛ علماً أن عدد السكان المسلمين في المدن

[160] "Decreto visirial dictando reglas referentes a las Juntas Municipales y Vecinales", B.O. de la zona N° 19, 10 de octubre 1931, p. 1049.

كان يفوق بكثير عدد السكان الإسبان واليهود. وكما كان معتاداً، فقد استبدت الإقامة العامة بالأمر، واقترحت أن يكون عدد الأعضاء الإسبان المنتخبين متساوياً مع عدد المسلمين واليهود معاً. وهكذا، صدر بتاريخ 23 شتنبر 1931 قرار وزاري يحدد عدد الأعضاء المنتخبين في كل مجلس، وفقًا للأفكار التي طرحتها الإقامة العامة.

ومن خلال تركيبة هذه المجالس، يتأكد أن هناك عدم التوازن بين الأعضاء فيما يتعلق بتمثيليتهم للسكان في جميع المدن والمراكز الحضرية التي جرت فيها هذه الانتخابات. ففي مدينة القصر الكبير مثلاً، كان عدد السكان في تلك السنة يقدر بحوالي 23700 نسمة[161]، وكانت حصة المسلمين سبعة مقاعد فقط، بينما كان عدد السكان الإسبان بنفس المدينة يقدر بحوالي 1951 نسمة، ومع ذلك تم تخصيص تسعة مقاعد لهم. وعدم التوازن نفسه كان حاصلاً في مجالس المدن الأخرى، مما كان يعكس رغبة سلطات الحماية في جعل جميع هذه المجالس تحت وصايتها، وذلك عن طريق الحفاظ على أغلبية عددية إسبانية فيها. غير أن هذا المخطط لم يكن دائماً ناجحاً؛ ففي بعض الفترات، كان بعض الأعضاء الإسبان ينحازون، بفعل شعورهم بالانتماء المحلي، إلى مجموعة الأعضاء المغاربة المسلمين، كما جرى مثلاً في المجلس البلدي المنتخب بتطوان، وكان ذلك دريعة لحله سنة 1932، كما سياتي لاحقاً.

[161] سعيد الحاجي، "القصر الكبير خلال مرحلة الحماية"، ص 55.

	المسلمون	اليهود	الإسبان	المجموع
تطوان	8	2	10	20
العرائش	5	1	6	12
القصر الكبير	7	2	9	18
أصيلة	3	1	4	8
شفشاون	6	1	7	14
الحسيمة	2	1	3	6
الناظور	2	2	4	8
الجبهة	2	1	3	6

جدول رقم 6: عدد الأعضاء المنتخبين في المجالس البلدية حسب القرار الوزاري الصدر في 23 شتنبر 1931[162].

3.9- كيف جرت الانتخابات بمدينة تطوان

يقول الأستاذ عبد الخالق الطريس في مذكراته، أنه في 19 يوليوز 1931، قدم للمقيم العام مذكرة تحتوي على الاقتراحات التي وافقت عليها هيئة وفد مطالب الأمة، بخصوص كيفية إجراء الانتخابات البلدية، على أساس أن يتم تكوين لجنة وطنية مشرفة على تنظيم هذه الانتخابات. ومما قررته هذه اللجنة، في أول اجتماع لها، بتاريخ 8 غشت 1931، تكوين أربعة لجان، على حسب أحياء المدينة، يكون من بين مهامها، إحصاء السكان الذين لا تقل أعمارهم عن الثالثة والعشرين سنة. والإشراف على سير العمليات الانتخابية. وهذه اللجان هي[163]:

---

[162] B. O. de la zona N° 19, 10 de octubre 1931, p. 1053.

[163] حسن الصفار، "حزب الإصلاح الوطني: 1936 – 1956"، ص 30.

- لجنة عن حومة البلد: التهامي الوزاني، ومحمد بن جلون، ومحمد بن المختار.
- لجنة عن حومة الرباط الأسفل: محمد صالص، ومحمد بن حسين، ومحمد بن أحمد الناصري.
- لجنة عن حومة الطرانكات: عبد الخالق الطريس، وعبد القادر عزيمان، وأحمد داود.
- لجنة عن حومة العيون: أحمد العمراني، ومحمد اليعقوبي، وعبد السلام أجزول.

ولما انتهت لجنة الإحصاء من إنجاز أعمالها، وجه الأستاذ الطريس في 2 شتنبر 1931 رسالة إلى الباشا إدريس الريفي، ضمّن فيها الإحصائيات المتعلقة بالأشخاص الذين لهم حق الانتخاب؛ وقد بلغ مجموعهم 3076 ناخباً، موزعين حسب الأحياء، كما يأتي: 1388 بحي البلد، و576 بحي الطرانكات، و562 بحي العيون، 550 بحي الرباط الأسفل.

وحسب العدد الثالث من أسبوعية "Occidente"، فإنه تم الإعلان عن لوائح المرشحين لهذه الانتخابات في 17 شتنبر 1931. كما تم تعيين أربع مكاتب التصويت خاصة بالمرشحين المسلمين؛ وذلك في حومة البلد، وحومة الرباط الأسفل، وحومة الطرانكات، وحومة العيون. وتشكلت أربع لجان للسهر على عملية التصويت في هذه المكاتب، كل واحدة منها مؤلفة من عدلين، وعضو من لجنة تنظيم الانتخابات. وهؤلاء الأعضاء الأربعة هم: الحاج عبد السلام بنونة، ومصطفى أفيلال، ومحمد طنانة، والتهامي الوزاني. أما العدول الثمانية، فهم: أحمد الصفار، ومحمد داود، والمامون أفيلال، وعبد الكريم الدليرو، ومحمد الفاسي، وأحمد الفرطاخ، وعبد الله مراريش، والأمين بوخبزة.

كما تم تعيين مكان فرز الأصوات، وهو مقر الإدارة الشرعية الإسلامية، على أن يتم في نهاية التصويت استقبال صناديق التصويت، واللجان المشرفة على عملية التصويت، وذلك بحضور قاضي المدينة[164].

وكما جاء في المنشور الذي أصدرته اللجنة الوطنية المشرفة على تنظيم الانتخابات، فإن 24 شتنبر 1931 هو اليوم الذي تم تحديده لإجراء هذه الانتخابات، وقد تم الاتفاق على أن يتم تقديم أسماء المرشحين ضمن لوائح تضم ثلاث مجموعات من الأشخاص المرشحين:

- اللائحة الأصلية، وتضم الأشخاص المقترحين لعضوية المجلس البلدي.
- اللائحة الثانية، وتضم أسماء المقترحين لخلافة الأعضاء الأصليين.
- اللائحة الثالثة، وبها أسماء الأشخاص الذين سيخلفون خلفاء الأعضاء الأصليين.

وذكرت الأستاذة حسناء داود، نقلاً عن تقييد مؤرخ تطوان محمد داود، أن مجموعة من الأشخاص قد بادروا لطبع عدد من أوراق الترشيح، والإشهار، في إطار الحملة الانتخابية. وكانت عملية طبع هذه الأوراق، هي أول إجراء قام به هؤلاء الأشخاص؛ حيث قاموا بترشيح الأعضاء الذين يرون فيهم الكفاءة والاستعداد لخوض غمار التجربة الجديدة في تاريخ المدينة[165]. وكانت هذه الأوراق متعددة، وتحمل أسماء مختلفة (انظر النموذج المرفق).

---

[164] في هذه الفترة كان هذا الوظيف يشغله الفقيه محمد المرير.

[165] حسناء داود، "على رأس الثمانين"، ص 149.



انتخب للمجلس البلدي اعضاء
اصليين الاسماء الاتية

الحاج عبد السلام بنونة
الحاج عبد السلام حجاج
احمد بن محمد الدليرو
محمد بن حمد داود
محمد طنانة
مصطفى افيلال
عبد لسلام بن محمد حزول
مصطفى الريسوني

الوكلاء الاولين
محمد بن احمد بن جلون
التهامي بن عبد الله الوزاني
محمد بن لمختار لريسوني
محمد بن العربي سالص
محمد بن محمد اليعقوبي
احمد بن محمد الزواق
المكي ابن عبد الوهاب
الحاج محمد الصفار

الوكلاء الثانوين
محمد بن محمد بن عبد السلام
ابريشة
حمد بن القاسم العمراني
عبد الله بن حمد اشعاش
عبد الله بن حمد الوزاني
حمد بن حمد لشربي
عبد لقادر عزمان
احمد بن محمد الركينة
عبد الله فيلال

صورة رقم 41: نموذج من مطبوع الحملة الانتخابية، ويبدو الحاج عبد السلام بنونة على رأس لائحة الأعضاء الأصليين[166].

وكان لكل شخص في هذا الاقتراع الحق في أن يُصوت على أربعة وعشرين مرشحاً في حد أقصى (8 في 3)، بشرط أن يضع في أعلى القائمة الأشخاص الثمانية الأصليين، ثم بعدهم الخلفاء الثمانية الأولين، ثم بعدهم الخلفاء الثمانية الثانيين. ولابد أن يفصل بين المجموعات الثلاث، بخط أفقي. وكان يجوز أيضاً وضع ثلاث قوائم منفصلة في الصندوق، تحمل كل واحدة منها عنواناً مميزاً لها؛ مثلاً: قائمة العضوية الأصلية، وقائمة الخلافة الأولية، وقائمة الخلافة الثانية. وينبغي الإشارة، إلى أن الأعضاء الأصليين الذين يتم انتخابهم، هم الذين يمارسون مهامهم داخل المجلس البلدي. أما الخلفاء، فليس لهم أي مهام، لكن يبقون أعضاءً احتياطيين لتغطية أي فراغ يقع في المجلس طوال فترة أربع سنوات.

[166] مصدر الوثيقة: الخزانة الداودية بتطوان.

ومما يثير الانتباه، فإن السلطات المحلية كانت أيضاً تطالب السكان بالمشاركة في هذه الانتخابات. بل أكثر من ذلك، كانت تهدد الموظفين المدنيين في أجورهم في حال عدم مشاركتهم في التصويت، وقد جاء في النقطة الرابعة لإعلان الباشا الحاج إدريس الريفي، في 31 غشت 1931، ما نصه: "كل الموظفين المدنيين يلزمهم أن يصوتوا مثل غيرهم وإذا لم يفعلوا فيكون لامتناعهم تأثير على قبض أجورهم آخر الشهر".

وقد جرت عملية التصويت على أعضاء المجلس البلدي، يوم الخميس 24 شتنبر 1931. ويقول مؤرخ تطوان، محمد داود عن هذا اليوم: " كان يوماً مشهوداً لم يتقدم له نظير في تطوان، حيث ترى الكبار والصغار وجميع الطبقات تزدحم لوضع ورقة انتخابها، والدعاة يوزعون أوراق الترشيحات، والحرب قائمة، والأحزاب تنتظر النتيجة على أحر من الجمر"[167].

ومما يثير الانتباه، هو أنه رغم التاريخ المبكر لهذه الانتخابات، فقد تم استعمال الصناديق الزجاجية، علماً أن ثقافة الزجاج في عملية الاقتراع تعني شفافية الاقتراع على غرار شفافية الزجاج، وقد أشار إلى هذا النوع من الصناديق، الحاج عبد السلام بنونة عند وصفه لعملية الانتخابات؛ حيث قال: " كانت صفوف المصوتين منظمة إلى حد أن رأينا أن كل الموظفين يأخذون نوبتهم مع العملة والسوقة في الوصول إلى المائدة، ووضع ورقتهم داخل صندوق الزجاج المعد لذلك، ومن جملة الموظفين سيادة الصدر الأعظم وبقية الوزراء والباشا"[168].

---

[167] حسناء داود، "على رأس الثمانين"، ص 153.

[168] الجريدة الإسبانية ABC ليوم 26 شتنبر 1931 م. وقد وردت نفس العبارات في الرسالة التي وجهها الحاج عبد السلام بنونة لولده الطيب بنابلس بتاريخ 27 شتنبر 1931 (انظر: محمد ابن عزوز حكيم، "أب الحركة الوطنية، الحاج عبد السلام بنونة، الجزء الثالث، ص 130).

وفي اليوم الموالي ليوم الاقتراع، صدر في العدد 374 من جريدة " La Gaceta de África"مقال، جاء في نص ترجمته: "جرت أمس انتخابات أعضاء مجلس أشغال البلدية من المسلمين في هذه العاصمة بأكبر قدر من الحماس والنظام. وقد تم افتتاح المكاتب في وقت مبكر، وتشكلت اللجنة المشرفة في الساعة التاسعة صباحاً، وبدأ التصويت على الفور. كانت هناك هيئة انتخابية لكل حي من الأحياء: الطرانكات، وفاس (أي حي العيون)، والسويقة، والبلاد. وفي كل منها، كان هناك ممثل لمختلف الترشيحات، يجعلون الانتخابات تجري بأكبر قدر من النقاء والدقة. واستمر التصويت على مدار اليوم، حتى التاسعة ليلاً، حيث ذهب العديد من الناخبين المسلمين إلى صناديق الاقتراع، وكانوا يثبتون وضعيتهم كناخبين ببطاقات هويتهم".

وكان الانتهاء من عملية فرز جميع الأوراق من الصناديق الأربعة، والإعلان عن النتائج النهائية، في اليوم الموالي ليوم التصويت. وقد أسفرت النتيجة عن فوز ثمانية أعضاء مسلمين لهم العضوية الأصلية، وهم (انظر الصورة الآتية من اليمين إلى اليسار):

- مصطفى أفيلال (السادس في الصف الثاني).
- عبد السلام حجاج الحاج (الرابع في الصف الثاني).
- أحمد الدليرو (لم يكن حاضراً عند أخد الصورة)،
- الحاج عبد السلام بنونة (الثاني في الصف الأول).
- محمد داود (الثالث في الصف الثالث).
- محمد طنانة (الثاني في الصف الثاني).
- مصطفى الريسوني (السابع في الصف الثاني).

- عبد السلام أجزول (الخامس في الصف الثاني)[169].



صورة رقم 42: أعضاء المجلس البلدي المنتخب بتطوان انتخاباً حراً سنة 1931.

وذكر الأستاذ محمد الخطيب أن هؤلاء الأعضاء الثمانية هم مرشحو الحركة الوطنية[170].

وكان هناك أيضاً عضوان بحكم القانون: إدريس الريفي باشا المدينة ورئيس المجلس البلدي (الرابع في الصف الأول)، ومحمد الموذن محتسب المدينة (السادس في الصف الأول).

---

169 والدي رحمه الله رحمة واسعة.

170 محمد محمد الخطيب، "صفحات من تاريخ الحركة الوطنية في الشمال"، تطوان 2021، ص 139.

4.9- بعض نتائج الانتخابات في المدن والمراكز الأخرى

وجرت الانتخابات في المدن والمراكز الأخرى بطريقة مماثلة لمدينة تطوان، وفي تصريح للصحافة، قال الحاج عبد السلام بنونة: "كان الانتخاب في غاية ما يمكن من السكينة والهدوء، الأمر الذي هنأتنا عليه الحكومة بعد أن كانت في اضطراب عظيم. فقد كان يوم الخميس الماضي يوماً مشهوداً في تاريخ مغربنا المحبوب، وإنه ليوم يحق أن يسطر بحروف الذهب على صفحات التاريخ، إذ فزنا فيه بتنفيذ أول مطلب من رغباتنا المعروضة على الجمهورية الإسبانية"[171]. وقد أحرزت لوائح الوطنيين على الأغلبية الساحقة في جميع المدن والمراكز.

وبذلك كان ظهير 6 مايو 1931 مكسباً كبيراً للحركة الوطنية في شمال المغرب، لأنه أقر مبدأ الانتخابات البلدية الديمقراطية والحرة لأول مرة في تاريخ الحماية، خصوصاً وأن لوائح الوطنيين أحرزت على الأغلبية الساحقة في جميع المدن والمراكز. ولكن، وبعد ما شرعت هذه المجلس في ممارسة مهامها، ومرور بضعة أشهر على تاريخ إجراء هذه الانتخاب، تراجعت سلطات الحماية عن استمرار هذه المجالس المنتخبة، استجابة لضغوط السلطات الفرنسية التي كانت منزعجة من الانفتاح الديمقراطي الذي حصل في منطقة الحماية الإسبانية في تلك الفترة. وهكذا، وابتداءً من 16 مارس 1932، شرعت سلطات الحماية الإسبانية في القضاء على كل هذه المجالس المنتخبة، وتعويضها بمجالس أخرى معينة.

---

[171] المرجع السابق.

المنتخَبين	المدينة أو المركز
عبد الكريم أحمد أكزناي – الحسن ابن موسى – محمد بن الفقيه المهدي – أحمد بن محمد الكوش – عبد السلام بن علال بناني.	العرائش
عبد السلام العشاب – جلون بن الصديق – الحاج إدريس الطليكي.	أصيلة
عبد السلام بن عبد الكريم الحطري – أحمد الهاشمي – علي العاقية – أحمد الزايدي – عبد القادر شهبون.	شفشاون
عبد السلام أحمد التمسماني – عبد الهادي ابن حدو.	الحسيمة
أحمد بن محمد بن سي اعمار – بوزيان بن الحاج أعراب	الناظور
محمد العياشي المتيوي – محمد عبد السلام البشير	الجبهة
علال أحمد الصوردو – عبد السلام محمد غيلان.	مرتيل
مولاي امبارك بن رحال	تركيست
عمر بن علي أقشار	قرية الطريس

جدول رقم 7: نتائج انتخابات يوم 24 شتنبر 1931 في بعض المدن والمراكز[172].

[172] ذكر الأستاذ محمد ابن عزوز حكيم في كتابه "أب الحركة الوطنية المغربية، الحاج عبد السلام بنونة" الجزء الثالث، ص 128، أنه لم يتمكن من الحصول على أسماء المنتخبين في باقي المدن والمراكز.

-10-

سلطات الحماية الإسبانية تحل وتقضي على جميع المجالس البلدية التي تم انتخابها في شمال المغرب بطريقة حرة وديمقراطية سنة 1931 -الحلقة الثانية-[173]

استغل أقطاب الحركة الوطنية في الشمال فرصة تغير الأوضاع السياسية في الدولة الحامية، وتبدلها من الملكية إلى الجمهورية، لإعداد وتقديم عريضة المطالب بخصوص الوضع السياسي بالبلاد. وكان الحق في الانتخابات الحرة من بين المطالب المضمنة في هذه العريضة. وقد مارست فرنسا ضغوطات كبيرة على السلطات الإسبانية حتى لا تلبي هذه المطالب. غير أن الظهير الخليفي بشأن تنظيم الانتخابات الحرة في المنطقة، كان قد صدر قبل أن تتوصل الحكومة الإسبانية بالعريضة المذكورة، وبذلك لم تستطع فرنسا الوقوف في وجه إجراء هذه الانتخابات.

وفي يوم 24 شتنبر 1931، أجريت الانتخابات، وقد أحرزت لوائح الوطنيين على الأغلبية الساحقة في جميع المدن والمراكز. وبعد عشرة أيام من الإعلان عن نتائج هذه الانتخابات، صدرت قرارات وزارية بأسماء أعضاء المجالس

---

[173] مقال نُشر في العدد 1190 لجريدة الشمال بتاريخ 18 فبراير 2023، ص 14.

البلدية المنتخبة. ونُظمت، بعد بضعة أيام من ذلك، حفلات تنصيب هذه المجالس في مختلف المدن والمراكز.

1.10- المجلس البلدي بتطوان يشرع في ممارسة مهامه بعد حفل تنصيبه

قبل حفل التنصيب وانعقاد الجلسة الافتتاحية، كان على كل عضو منتخب، أن يقدم للقنصل المراقب الشواهد الآتية:

- شهاد من دار المالية، تثبت أن ليس عليه دين من الحكومة.
- شهادة من الباشا تفيد أنه من ذوي المروءة، لم تتقدم له جناية.
- شهادة من المجلس البلدي بأنه لا دين عليه، ولا علاقة تجارية له بالمجلس.

يقول العضو المنتخب محمد داود عن ذلك: "اجتمعت وبنونة، وأفيلال، وأجزول، وانضم إلينا الدليرو، ومصطفى الريسوني، وذهبنا لإدارة المالية، وأخذنا شهادة منها لكل واحد منا بأنه ليس عليه دين للحكومة". وذكر داود، أن هذه الشهادة مصحوبة بشهادة أخرى كتبها الباشا، وشهادة ثالثة من المجلس البلدي، قد تم تقديمها إلى المراقب، وهو القنصل المحلي[174].

ولكي يتمكن المجلس من التصويت على خليفتي الرئيس، خلال الجلسة الافتتاحية، كان على المترشح لهذا المنصب، أن يحصل مسبقاً على الموافقة من رئاسة الوزراء، ومن سلطات الحماية. وقد تم الاتفاق على ترشيح الحاج عبد السلام بنونة عن المغاربة المسلمين، وكان عليه أن يطلب تزكية من السلطات، فصدر بتاريخ 5 أكتوبر 1931 مرسوم وزاري يأذن بترشيحه نائباً عن

[174] حسناء داود، "على رأس الثمانين"، ص 157.

رئيس المجلس البلدي لتطوان، مع مصادقة المراقب المدني على هذا المرسوم.



الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

يعلم من كتابنا هذا المصدر باسمنا بصفة رئاسة الوزارة واعتماد رتبة الصدارة أننا
وفقا لما هو مقرر في الفصول 7 و8 و9 و10 و11 من القانون البلدي لمنطقة الحماية الاسبانية
الجاري العمل بموجبه المصادق عليه بالظهير المؤرخ 17 حجة عام 1349 موافق 6 مايو سنة
1931 المنشور في الجريدة الرسمية عدد 10 المؤرخة 25 مايو من السنة الحالية المقتضي
تعيين وترشيح أعضاء المجالس البلدية والجوارية الغير انتخابيين حسب التوزيع المقرر
لمدن هذه المنطقة المحمية وبلادها نأذن بترشيح المحترم الأرضى الخير الحاج عبد السلام
بنونة نائبا عن رئيس المجلس البلدي بتطوان والموافق عليه يجري على مقتضاه ولا يتعداه
لسواه والسلام في 22 جمادى الأولى عام 1350 موافق 5 أكتوبر سنة 1931

أحمد الغنمية

Visto para promulgar.
Tetuán, 5 de Octubre de 1.931.
El Director de Intervención Civil.
P, A.

صورة رقم 43: مرسوم يأذن بترشيح الحاج عبد السلام بنونة نائباً عن رئيس المجلس البلدي بتطوان.

وقد تم التصويت على نواب الرئيس، في الجلسة الأولى لانعقاد المجلس، وكان ذلك بتاريخ 22 أكتوبر 1931. يقول الأستاذ محمد داود في مذكراته عن هذه الجلسة: "في الساعة السادسة ذهبنا للمجلس، فترأس المجلس الباشا الريفي، وعن يساره القنصل المراقب وانعقد المجلس رسمياً. وبعد خطب الافتتاح، تم انتخاب خليفتي الرئيس، فحاز بنونة على 16 من 18، وألبرولا

على 15 من 18"[175]. وكان الأستاذ محمد داود هو الذي ألقى كلمة الافتتاح باسم الأعضاء الوطنيين المسلمين.



صورة رقم 44: الباشا إدريس الريفي الذي ترأس المجلس البلدي بتطوان.



صورة رقم 45: الحاج عبد السلام بنونة نائبا لرئيس المجلس البلدي.



صورة رقم 46: محمد داود الذي ألقى كلمة الافتتاح باسم الوطنيين.



صورة رقم 47: عبد السلام أجزول الذي مثل حي العيون.

[175] حسناء داود، "على رأس الثمانين"، ص 159.

ولكي يقوم المجلس البلدي بمهامه كما ينبغي، تم تشكيل خمس لجان، وهي: لجنة المالية، ولجنة الموظفين، ولجنة الأشغال، ولجنة الأسواق والتموين، ولجنة الخيرية والصحة. وقد ساهم الأعضاء الوطنيون في جميع هذه اللجان.

وبعد استكمال أجهزة المجلس بانتخاب نائبي الرئيس، وتشكيل اللجان الخمسة، أصبح المجلس يمارس مهامه في جلسات يتم انعقادها بعد استدعاء أعضائه، وبعد توصلهم بجدول الأعمال.



صورة رقم 48: حفل تنصيب المجلس البلدي المنتخب بتطوان سنة 1931[176].

[176] مصدر الصورة: الخزانة الداودية بتطوان.



مجلس الاشغال البلدية بتطوان

الامور التي ستطرح على بساط البحث

الجدول لمستخدمه

بعد اهدائكم عاطر السلام وبائف الاحترام ينهى لعلم سيادتكم ان الجمعية ستنعقد مساء ... الساعة 6 للخوض في الامور المبينة يسرته

راجيا من جنابكم حضورها واشكركم في البدء والختام

تطوان 5 ابريل سنة 1932

الرئيس الثاني

جناب المحترم الاجل سيدي عبد السلام اجزول

صورة رقم 49: نموذج من الاستدعاء لاجتماع مجلس الأشغال البلدية بتطوان، توصل به العضو عبد السلام أجزول في 5 أبريل 1932.

ولم يكتف الأعضاء المسلمون بالحضور في الجلسات، بل كانوا يبادرون إلى تقديم مقترحات وملتمسات لصالح الأهالي، فعلى سبيل المثال، بادر الوطنيون المنتخبون، خلال الجلسة المنعقدة بالمجلس البلدي بتطوان في 3 يناير 1932، إلى تقديم ملتمس طالبوا فيه اتخاذ قرار يقضي بما يلي[177]:

- تعريب بعض أقسام إدارة المجلس البلدية التي تهتم فقط بمصالح المغاربة.
- جعل الأقسام الإدارية الأخرى مسيرة باللغتين العربية والإسبانية معاً.
- جعل المراسلات باللغة العربية، إذا كان المخاطب فيها مواطن مغربي، وجعلها بالإسبانية إذا كانت موجهة إلى غير المسلمين.

[177] محمد ابن عزوز حكيم، "الحاج عبد السلام بنونة"، الجزء الثالث، ص 207.

وقد مكن هذا الملتمس، الذي تكلف بتقديمه الحاج عبد السلام بنونة إلى المجلس، من الاتفاق على الشروع في تنفيذ ما يتعلق بالمراسلات؛ وذلك ابتداء من 10 يناير 1932. أما فيما يخص الأقسام الإدارية، فقد أثار المراقب المحلي مشكل قلة الأطر الإدارية المكوَّنة باللغة العربية، واقترح إدخال اللغة العربية بجانب اللغة الإسبانية في تسيير هذه الأقسام الإدارية، تدريجياً.

وكان أعضاء المجلس يضطلعون بمهام متعددة، وأحياناً تكون خارج الوطن، فعلى سبيل المثال، فقد حضر وفد عن المجلس البلدي حفل الاستقبال الذي أقيم بمناسبة زيارة الخليفة السلطاني مولاي الحسن بن المهدي لمدينة غرناطة يوم 29 ماي 1932. وضم هذا الوفد الأعضاء: مصطفى الريسوني، ومصطفى أفيلال، وأحمد الدليرو، وعبد السلام أجزول، والمحتسب محمد الموذن[178].

وقد تم في عهد هذا المجلس إحصاء السكان برسم سنة 1931، وجاء في جريدة "LA GACETA DE ÁFRICA" الصدارة في يناير 1932، أن مكتب الإحصاء، التابع لمجلس الخدمات البلدية لتطوان، قد أنهى الإحصاء العام لسكان مدينة تطوان، برسم سنة 1931. وكانت نتائج هذه الإحصاءات كما يلي: سكان الجالية المسلمة: 35992، وسكان الجالية الإسبانية: 16906 نسمة، وسكان الجالية اليهودية: 6172 نسمة، والسكان من جنسيات أخرى 406 نسمة. وبذلك وصل مجموع سكان تطوان إلى 59476 نسمة.

---

[178] محمد ابن عزوز حكيم، "الحاج عبد السلام بنونة"، الجزء الثالث، ص 457.

2.10- تخصيص مداخيل للمجالس البلدية

من أجل وفاء المجالس بالتزاماتها، أشار قانون 6 ماي 1931 إلى أنه يمكن للمجالس البلدية تحصيل الضرائب، ورسوم المعاملات المرخص لها، وذلك بقرار وزاري. وفي 22 أكتوبر 1931 صدر القرار الوزاري الذي يخصص للمجالس البلدية والجوارية 50٪ من الضريبة الحضرية، وحق الأبواب، و20٪ من الضريبة المتعلقة بالتجارة والصناعة، والمستفادات البحرية في الموانئ المتعلقة بالمراقبة الصحية للبضائع، والأسواق والمجازر، وشغل الأرصفة والطرق العامة، والباعة بدون ترخيص، والمصورين، وتراخيص البناء، والستائر والمظلات واللافتات والمقصورات الشمسية، والاشتراك في مجاري الواد الحار، والمشروبات الكحولية، والنظافة الخاصة، وتسجيل لوحات ترقيم المركبات، و5٪ على الإنارة العمومية، والعروض، والرسوم على الخدمات المقدمة للمقابر، من غير مقابر المسلمين. وقد عملت هذه المداخيل على أن تكون للمجالس ميزانية متوازنة، وفي بعض السنوات تمكنت المجالس أن يكون لديها فائض، يتم استغلاله في ميزانية السنة المقبلة[179].

وظلت الموارد المحصلة بموجب حقوق الأسواق الأسبوعية وغيرها، تشكل المداخيل الأساس للمجالس البلدية والجوارية. ولتنمية هذه المداخيل، صدر الظهير الخليفي، في فاتح شتنبر 1931، ينظم تدبير هذه الحقوق وتحصيلها في كل أسواق المنطقة[180].

---

[179] José Luis Villanova, "El Protectorado de España en Marruecos: Organización política y territorial", P 301.

[180] المرجع السابق.

وإلى حدود نهاية سنة 1931، لم يكن قد تم الشروع في استخلاص الضريبة الحضرية، في مجموعة من المدن والمراكز الحضرية الجديدة، إلى أن صدر، في فاتح فبراير 1932، ظهير خليفي ينص على إعطاء الأوامر للشروع في فرض الضريبة الحضرية على البنايات الواقعة في المدار الحضري التابع لمجلسي البلدية بالجبهة، والناظور، وكذا البنايات التابعة للمجالس الجوارية الأخرى: المضيق، وتركيست، وبني انصار، ... إلخ، مع تخصيص مجموع مداخيل هذه الضريبة لصالح هذه المجالس المذكورة[181].

وبسبب تزايد الهجرة من إسبانيا إلى المنطقة، وكذا من البوادي إلى المدن، وقع خصاص كبير في البنايات المخصصة للسكن، فصدر ظهير خليفي، في 2 أكتوبر 1931، تم بموجبه إعفاء البنايات الحديثة التشييد من الضريبة الحضرية لمدة ثلاث سنوات، وذلك بقصد المساهمة في تنشيط عملية البناء، وتشجيع الملاكين على تشييد بنايات جديدة مخصصة للسكن[182].

وابتداءً من دجنبر 1931، شرعت المجالس المنتخبة في إعداد ميزانياتها لسنة 1932، وفق التوقعات المتعلقة بالمداخيل والمصاريف. وكان لا بد من الموافقة على هذه الميزانيات؛ حيث كان يتم إصدار قرارات وزارية لهذا الغرض. ويقدم الجدول المرفق، ميزانية المصاريف المتوقعة للمجالس البلدية، حسب صدورها في القرارات الوزارية.

---

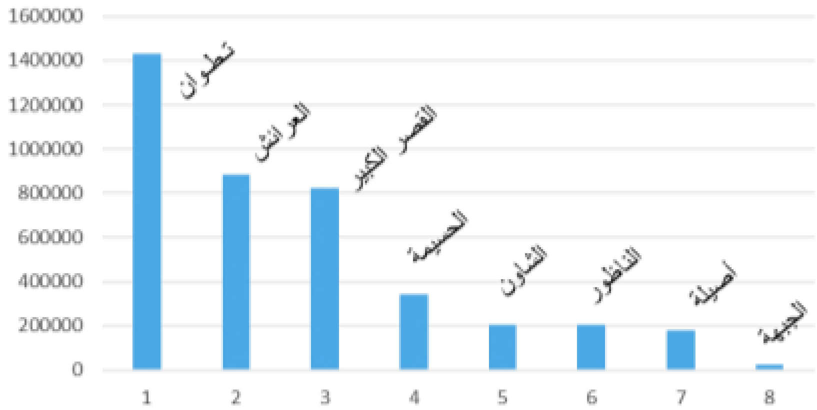
[181] B. O. de la zona N° 6, 25 de marzo 1932, p. 316.

[182] B. O. de la zona N° 24, 25 de diciembre 1931, p. 1275.

	تاريخ صدور القرار	تاريخ نشر القرار ورقم الجريدة الرسمية	المصاريف المتوقعة (بالبسيطة)
مجلس شفشاون	28 دجنبر 1931	25 يناير 1932 (2)	202650
مجلس الحسيمة	29 دجنبر 1931	25 يناير 1932 (2)	340932
مجلس الجبهة	31 دجنبر 1931	25 يناير 1932 (2)	23063
مجلس أصيلة	31 دجنبر 1931	25 فبراير 1932 (4)	179074
مجلس الناظور	1 مارس 1932	23 مارس 1932 (6)	201860
مجلس تطوان	29 فبراير 1932	10 أبريل 1932 (7)	1429454
مجلس العرائش	29 فبراير 1932	25 أبريل 1932 (8)	881835
مجلس القصر الكبير	4 أبريل 1932	25 أبريل 1932 (8)	820892

جدول رقم 8: ميزانية مصاريف المجالس البلدية لسنة 1932.

وبترتيب هذه الميزانيات حسب قيمتها، يظهر لنا بوضوح أكثر، الفوارق المادية التي كانت موجودة بين مختلف المجالس. وبطبيعة الحال، فإن أسباب هذه الفوارق متعددة، لكن، أهمها مرتبط بعدد السكان. وتبقى ميزانية المجلس البلدي لتطوان، حالة خاصة، لأن المدينة كانت عاصمة منطقة الحماية الإسبانية، ومقر السلطات العليا المخزنية والإسبانية.



رسم توضيحي 3: ميزانية مصاريف المجالس البلدية لسنة 1932 (بالبسيطة).

3.10- حل المجالس البلدية والتراجع عن انتخاباتها الحر

لم تعمر هذه التجربة طويلاً، فبعد بضعة أشهر من انتخاب المجالس البلدية في عدد من المدن والمراكز الحضرية وشروعها في ممارسة مهامها، تمّ التراجع عن المجالس المنتخبة، استجابة لضغوط السلطات الفرنسية التي كانت منزعجة من الانفتاح الديمقراطي الذي حصل في منطقة الحماية الإسبانية في تلك الفترة.

ولم تكن ضغوط السلطات الفرنسية وحدها التي تسببت في هذا التراجع، بل كان هناك كذلك عواقب الانفتاح، وإجراء الانتخابات الحرة، التي سمحت بدخول مغاربة جلهم من الحركة الوطنية إلى المجالس، وإسبان يعارضون السياسة الاستعمارية الإسبانية، خصوصاً بعد التغيير السياسي الذي طرأ في إسبانيا، من الملكية إلى الجمهورية. وبذلك تحولت هذه المجالس إلى منتديات سياسية يتم فيها انتقاد سلطات الإقامة العامة، والمطالبة بمزيد من الاستقلالية للبلديات. ويرى الأستاذ محمد الخطيب، أن حياة تلك المجالس كانت قصيرة، نظراً لما نشأ من خلاف بينها وبين الإقامة العامة حول مبدأ حق الإقامة العامة في المعارضة. فكانت الإقامة العامة ترى أن قرارات المجلس غير قابلة للتطبيق إلا بعد مصادقة الإقامة العامة، بينما كان أعضاء تلك المجالس يرون أن مبدأ الانتخابات الحرة والمباشرة قضى بأن يكون قرار المجلس قابلاً للتطبيق مباشرة بعد إصداره، فكان هذا الخلاف أول احتكاك بين السلطة التنفيذية والمجالس البلدية. وأشار محمد الخطيب، إلى أن ممثلي الجالية الإسبانية انضموا إلى موقف المغاربة، فكان هذا الموقف إجماعاً أو شبه إجماع، وكانت المجالس البلدية تقوم بتطبيق قراراتها وفق ما لها من

صلاحيات في هذا الميدان، بينما كانت الإقامة العامة ترى في ذلك تخطياً لسلطتها[183].

وفي ظل هذه الخلافات والضغوطات، اختلقت سلطات الحماية أعذاراً -كالمخالفات الإدارية وغيرها- لحل مجموعة من المجالس. وفي 4 فبراير 1932، تلقى المراقبون المحليون تعليمات من قبل المقيم العام، لوبيث فيرير، جاء فيها ما يلي: "يجب عليكم أن تتخذوا الاحتياطات اللازمة من الآن لكي تتم عملية تطهير المجالس البلدية من العناصر الغير المرغوب فيها، مع العلم بأن هذه العملية سيُشرع في تنفيذها قريباً"[184]. وقد استغرقت عملية القضاء على المجالس المنتخبة في مدن المنطقة من 16 مارس 1932 إلى 18 يوليوز 1934، وهو ما يبينه الجدول المرفق.

المجالس البلدية التي تم حلها بسبب "المخالفات الإدارية"	المجالس البلدية التي تم حلها بسبب "استقالة الأعضاء"
• مجلس القصر الكبير (16 مارس 1932)	• مجلس شفشاون (10 أكتوبر 1932)
• مجلس تطوان (11 أكتوبر 1932)	• مجلس أصيلة (10 أكتوبر 1932)
• مجلس الناظور (18 يوليوز 1934)	• مجلس العرائش (29 غشت 1933)
• مجلس الحسيمة (18 يوليوز 1934)	

جدول رقم 9: المجالس البلدية المنتخبة التي تم حلها.

- **حل المجلس البلدي بالقصر الكبير**: صدر بتاريخ 16 مارس 1932 قرار وزاري، تم بموجبه حل المجلس البلدي لمدينة القصر الكبير، معللاً ذلك

[183] محمد الخطيب، "صفحات من تاريخ الحركة الوطنية في الشمال"، ص 140.
[184] محمد ابن عزوز حكيم، "أب الحركة الوطنية، الحاج عبد السلام بنونة"، الجزء الرابع، ص 125.

بالمخالفات التي ارتكبها أعضاؤه، دون ذكر نوع هذه المخالفات[185]. وقد اقتصر القرار على الإشارة فقط إلى أن هذه المخالفات تتعلق بثلاثة فصول من النظام البلدي للمنطقة الصادر في ظهير 6 ماي 1931. وجاء في آخر هذا القرار أن هذا المجلس الذي تم حله، سيتم استبداله مؤقتاً بمجلس آخر يضم: خمسة مسلمين، وثلاثة إسبان، واثنين من اليهود.

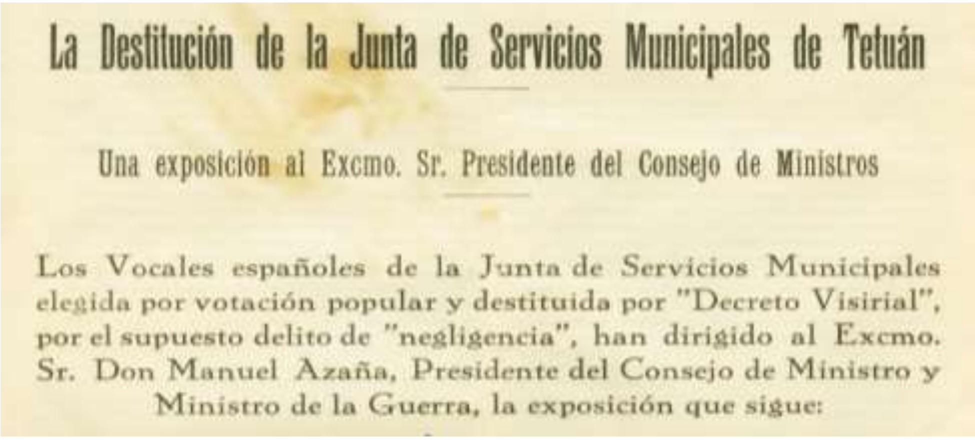


صورة رقم 50: مدينة القصر الكبير، ومنها انطلق مسلسل القضاء على المجالس البلدية المنتخبة ديمقراطياً.

- **حل المجلس البلدي بتطوان:** كان ثاني مجلس بلدي تم حله هو مجلس تطوان؛ حيث جاء في القرار الوزاري الصادر في 11 أكتوبر 1932، أن هذا الحل جاء نظراً "لإهمال" مجلس بلدية تطوان إضفاء الطابع الرسمي على

185 "Decreto visirial disponiendo quede disuelta la Junta Municipal de Alcazarquivir, debiendo ser sustituida interinamente por otra", B. O. de la zona N° 6, 25 de marzo de 1932, p. 327.

الحسابات، وتخصيص أرصدة لصالح فصول كانت قد استنفدت[186]. ولم يكن هذا الأمر مقنعاً، خصوصاً وأنه، مباشرة بعد حل المجلس البلدي بتطوان، أصدر أغلبية الأعضاء الإسبان المنتخبين بالمجلس (7 من 10) منشوراً موجهاً للسيد "مانويل أثانيا" (Manuel Azaña)، رئيس مجلس الحكومة الإسبانية، يتهمون فيه المراقب المحلي بأنه كان مصمماً على حل هذا المجلس، ونفّذ هذا الأمر بدعوى "الإهمال" المزعوم، بحيث لم يكن من الممكن العثور على حجة أخرى ذات مصداقية. وبالتالي، فهي حجة تسقط من أساسها.



La Destitución de la Junta de Servicios Municipales de Tetuán

Una exposición al Excmo. Sr. Presidente del Consejo de Ministros

Los Vocales españoles de la Junta de Servicios Municipales elegida por votación popular y destituida por "Decreto Visirial", por el supuesto delito de "negligencia", han dirigido al Excmo. Sr. Don Manuel Azaña, Presidente del Consejo de Ministro y Ministro de la Guerra, la exposición que sigue:

صورة رقم 51: العنوان الصادر في جريدة لاكاسيطا ذي آفريكا " La Gaceta de África"[187].

[186] "Decreto visirial disponiendo quede disuelta la Junta Municipal de Tetuán, debiendo ser sustituida interinamente por otra en la proporción que se indica", B. O. de la zona N° 20, 25 de octubre de 1932, p. 1122.

[187] La Gaceta de África N° 703, 14 de octubre 1932.

وبعد التطرق بالتفصيل لكل الحيثيات، جاء في آخر هذا المنشور العبارة الآتية: " أهالي تطوان ينتظرون، كما نحن بدورنا ننتظر، قراراتكم النهائية". لكن، لم يحدث أي شيء من هذا القبيل، واستمر المجلس البلدي لتطوان يُسيّر بلجان مؤقتة متعاقبة. وكما وقع في المجلس البلدي للقصر الكبير، فقد تقرر تعيين أعضاء جدد مؤقتين، كان عددهم أقل من السابق: خمسة مسلمين، وأربعة إسبان، ويهوديين.

- **حل المجلس البلدي بالناظور:** لم يتم إعطاء أي تعليل لحل المجلس البلدي المنتخب بالناظور، وقد ذكر القرار الوزاري الصادر في 18 يوليوز 1934، أن هذا الحل تم بناءً على الفصل الثالث من النظام البلدي للمنطقة الصادر بظهير 6 ماي 1931. وقد حدد عدد أعضاء المجلس الجديد في: مسلم واحد، وإسباني واحد، ويهودي واحد[188]. بالإضافة إلى باشا المدينة، رئيساً للمجلس، والمراقب المحلي وهو نائب الرئيس، ومهندس الأشغال العمومية للناحية، ومدير المستشفى المدني. وقد منح هذا القرار حق التصويت للجميع.

- **حل المجلس البلدي بالحسيمة:** كان التعليل لحل المجلس البلدي بالحسيمة هو التدبير غير الملائم. وقد أعلن القرار الوزاري، الصادر في 18 يوليوز 1934، عن تشكيل لجنة للتسيير مكونة من باشا المدينة، رئيساً للمجلس، ونائبه الذي ينبغي أن يكون إسبانياً، واثنين من المسلمين، واثنين من الإسبان، ويهودي واحد[189]. ومنح هذا القرار حق التصويت للجميع.

[188] ضم مجلس الناظور المنتخب سابقاً: مسلمين اثنين، وأربعة إسبان، ويهوديين اثنين.

[189] ضم مجلس الحسيمة المنتخب: مسلمين اثنين، وثلاثة إسبان، ويهودي واحد.

4.10- القضاء على المجالس البلدية الأخرى بدعوى استقالة الأعضاء

إلى جانب حل المجالس البلدية في القصر الكبير، وتطوان، والناظور، والحسيمة، شهدت مجالس أخرى استقالات بعض الأعضاء، ربما لاختلافهم مع السياسة المتبعة في المنطقة. ولكن غالب الظن، أن هذه الاستقالات كانت بإيعاز من سلطات الحماية؛ حتى يتسنى لها القضاء على كل المجالس التي تشكلت بناءً على الانتخابات الحرة. وهكذا، ونتيجة لهذه الاستقالات، فقد شُل عمل هذه المجالس، لعدم وجود النصاب الكافي من الأعضاء؛ فتم استبدالها بمجالس أو لجان مؤقتة للتسيير.

استبدال المجلس البلدي بشفشاون: جاء في القرار الوزاري، الصادر في 10 أكتوبر 1932، أنه نظراً للاستقالات المتكررة لأعضاء مجلس بلدية شفشاون، ونظراً لاستحالة اجتماع المجلس في جلسة من الجلسات وإبرام اتفاقيات صحيحة، ونظراً للحاجة الملحة إلى الاهتمام بالخدمات البلدية، سيتم تشكيل مجلس بلدي جديد، يضم: ثلاثة أعضاء مسلمين، وإسبانيين اثنين، ويهودياً واحداً.

وذكر الباحث محمد ياسين الهبطي، أنه أمام هذا الإجراء التعسفي، واستمرار قرارات الحل وتعويض المجالس البلدية المنتخبة بمجالس أخرى معينة، قام وطنيو شفشاون بتحرير عريضتين مؤرختين في 5 يوليوز 1936، وجهت إحداهما إلى المقيم العام الإسباني والأخرى إلى الخليفة السلطاني. وقد تضمنت العريضتان مقدمة تبين "درجة البؤس" التي بلغها السكان، و"ضياع المصالح العامة" بسبب حل المجلس، وتنبيهاً إلى أن "الاستمرار على هذا الحل ينذر بسوء العقبى"، كما تضمنت العريضتان ستة مطالب كلها متعلقة بالتأكيد على ضرورة إجراء انتخابات بلدية مباشرة وحرة، تكون

للمسلمين فيها الأغلبية التي تعادل قوتهم الفردية، مع إسناد رئاسة البلديات للمنتخب من بين أعضائها المسلمين ولا يرأسها أحد بالتعيين[190].

استبدال المجلس البلدي بأصيلة: صدر القرار الوزاري بشأن استبدال المجلس البلدي بأصيلة، في نفس التاريخ الذي صدر فيه القرار الوزاري المتعلق بمجلس مدينة شفشاون، أي في 10 أكتوبر 1932. غير أن سلطات الحماية انتظرت نحو شهر ونصف قبل أن تنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتبلغه للأهالي، وكان ذلك في 25 دجنبر 1932. ولعل هذا التأخر كان مقصوداً لكي تترك سلطات الحماية فترة كافية بين الإعلان عن حل مجلس شفشاون، والإعلان عن حل مجلس أصيلة، وهي نفس السياسة التي اتبعتها في حل مجالس القصر الكبير، وتطوان، والناظور، والحسيمة. وكانت تواريخ حل هذه المجالس متباعدة بعضها عن بعض. والغرض من هذه السياسة هو الحيلولة دون إثارة انتباه مجموعة كبيرة من الأهالي، وفي نفس الوقت بقي الخبر محدود الانتشار في مدينة واحدة، وذلك مخافة وقوع معارضة، وحدوث رد فعل جماعي من قبل الأهالي. ولم يتم ذكر سبب استقالة أعضاء مجلس أصيلة، في قرار 10 أكتوبر 1932، واكتفى القرار بتحديد عدد الأعضاء الذين سينضمون للمجلس، وهم: اثنين من المسلمين، واثنين من إسبان، ويهودي واحد.

استبدال المجلس البلدي بالعرائش: كان نص القرار الصادر بشأن استبدال المجلس البلدي بالعرائش، في 29 غشت 1933، مقتضباً؛ أُعلن فيه عن قبول الاستقالة الجماعية التي تقدم بها المجلس، كما أُعلن عن إنشاء لجنة

---

[190] محمد ياسين الهبطي، "مساهمة في دراسة تاريخ المقاومة المغربية للاستعمار الإسباني، مقاومة مدينة شفشاون نموذجاً"، ص 258.

للتسيير، مكونة من: الباشا، رئيساً للمجلس، والقنصل المراقب المحلي، نائباً للرئيس، ومفتش الصحة المحلي، ومهندس الأشغال العمومية، ومهندس الغابات، وممثل مصلحة الضرائب، والمحتسب.

ويلاحظ بناءً على سبق، أن سلطات الحماية، بعد أن قضت على جميع المجالس المنتخبة، نفذت مخططاً يقضي بالرفع من نسبة تمثيلية المسلمين داخل المجالس المؤقتة التي أحدثتها. ولا شك أن الغرض من هذه السياسة هو استمالة السكان، والحيلولة دون وقوع الاحتجاجات، رداً على حل المجالس المنتخبة.

ومن مظاهر التنسيق بين وطنيي المنطقة الشمالية، حول استمرار قرارات الحل واستبدال المجالس البلدية المنتخبة بأخرى معينة، قامت العرائش وأصيلة بتوجيه عريضتين مؤرختين في 7 يوليوز 1936، إلى كل من المقيم العام الإسباني والخليفة السلطاني؛ حيث كانتا نسخة من عريضتي شفشاون المذكورتين سابقاً[191].

وفي الأخير يمكن القول، إن الانتخابات البلدية لـ 24 شتنبر 1931، كانت أول تجربة ديمقراطية خلال عهد الحماية، برهن فيها الشعب على استعداده لحكم نفسه بنفسه. غير أن سلطات الحماية الإسبانية أعادت الأمر إلى سابق عهده قبل هذه الانتخابات، وذلك بحل هذه المجالس المنتخبة، واللجوء إلى تطبيق سياسة تعيين أعضاء المجالس البلدية عوض انتخابهم، ليفسح لها المجال، مرة أخرى، لتتصرف فيهم بالاختيار والإعفاء كما تشاء. وكان هذا التصرف ينطبق حتى على المجالس الجوارية، والمجالس المحلية الاستشارية

---

[191] المرجع السابق.

التي تم إحداثها فيما بعد بقرار وزاري. وستستمر سلطات الحماية الإسبانية في نهج السياسة نفسها المتعلقة بتعيين أعضاء المجالس، مع الأخذ الجزئي برأي الأهالي أحياناً، إلى أن ينتهي عهد الحماية.

العودة إلى فهرس مواد الكتاب

-11-

احتلال "فرانكو" لطنجة وتأسيس أول مجلس بلدي بها سنة 1942[192]

عرف المغرب عند نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أطماعاً استعمارية متزايدة وضغوطاً عسكرية متتالية، انتهت بتوقيع السلطان المولى عبد الحفيظ على وثيقة الحماية مع الفرنسيين، يوم 30 مارس 1912. وجاءت بعد ذلك اتفاقية 27 نوفمبر 1912، بين فرنسا وإسبانيا، لتقسيم النفوذ وتنظيم كل منطقة حسب مصالحهما. بقي الشمال تحت السيطرة الإسبانية، باستثناء مدينة طنجة التي خضعت لنظام دولي مشكل من عدة دول أوربية: إسبانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، وهولندا. وكان هذا النظام يختلف عن نظام الحماية الذي خضعت له منطقة الشمال، فكان هناك مجلس تشريعي، ولجنة المراقبة، ومندوب للسلطان. وكانت فرنسا وإسبانيا تلعبان أدواراً مهمة في هذا النظام الدولي.

وقد استغلت إسبانيا ظرفية الحرب العالمية الثانية واحتلت مدينة طنجة في 14 يونيو 1940. كانت الأحوال تجري على غير هوى فرنسا، فسقطت باريس في يد الألمان، وتذبذب موقف الدولة الفرنسية وسياستها الخارجية. وقد

[192] مقال نُشر في العدد 1180 لجريدة الشمال بتاريخ 10 دجنبر 2022، ص 14.

أعقبت إسبانيا هذا الاحتلال، بتعطيل المجلس التشريعي ولجنة المراقبة، في 04 نوفمبر 1940[193].

وقد أثار احتلال "فرانكو" لمدينة طنجة ضجة وغضباً وسط الحلفاء. فبدأت القوات البريطانية التي تحتل جبل طارق تتحرش بإسبانيا، ووضعت بريطانيا جميع البواخر الإسبانية على القائمة السوداء مع ألمانيا وإيطاليا، كما حاصرت هذه القوات مينائي: سبتة، وطنجة. وقد اتسمت سياسة "فرانكو" تجاه هذه التطورات بالتأني والحذر الشديد؛ لأنه لم يكن يرغب في الدخول المباشر في الحرب العالمية.



صورة رقم 52: دخول قوات المحلات الخليفية إلى طنجة يوم 14 يونيو 1940.

[193] انظر كتابنا: "تاريخ المجالس البلدية والقروية بشمال المغرب، مجالس مدينة تطوان نموذجاً".



صورة رقم 53: على اليسار، الباشا العربي بن محمد التمسماني وهو يغادر مقر اقامته مرفوقاً بالقائد وبعض المسؤولين.

وفي 15 مارس 1941، أقدمت إسبانيا على إبلاغ مندوب السلطان، السيد محمد التازي، بقرارها بأن تحكم طنجة بظهائر خليفية، كما هو الحال في منطقة شمال المغرب التي تخضع لحمايتها. وهكذا، نُشر بالجريدة الرسمية للمنطقة في 20 ماي 1941، ظهير خليفي بتعيين "العربي بن محمد التمسماني" باشا على مدينة طنجة[194].

1.11- ظهير خليفي يأمر بإنشاء أول مجلس أشغال البلدية بطنجة

في 10 يناير 1942، صدر الظهير الخليفي الذي يأمر بإنشاء أول مجلس أشغال البلدية بطنجة[195]، بناءً على أحكام القانون الوارد في ظهير 06 ماي سنة

[194] Dahir nombrando Bajá de la ciudad de Tánger a Si Arbi Ben Mohammed Temsamani", B. O. de la zona, N° 14, 20 de mayo 1941, p. 380.

[195]" Dahir creando la Junta de Servicios Municipales de Tánger", B.O. de la zona, N° 5, 20 de febrero 1942, p. 93.

1931، بشأن تنظيم شؤون البلديات في منطقة الحماية الإسبانية، وبناءً على أحكام ظهير 08 ماي 1941، المتعلق بتعديل فصول هذا القانون[196].

كما صدر، في التاريخ نفسه، القرار الوزاري، الموقع من لدن الصدر الأعظم أحمد الغنمية، يعيّن الأعضاء الرسميين المشكلين لمجلس الأشغال البلدية بمدينة طنجة[197]. وهم: سبعة مسلمين، وأربعة إسبان، ويهوديان اثنان.

وأخيراً، صدر الظهير الخليفي المؤرخ في 16 يناير 1942. وقد تم بموجبه تعيين "محمد بن عبد الرحمن ابن عبد الصادق" في وظيف محتسب مدينة طنجة[198]، وبموجب هذا القانون المعدل، السابق الذكر، فإن المحتسب المذكور هو من يترأس المجلس البلدي بطنجة.

وقد صدر ضمن القرار الوزاري السابق الذكر، أسماء الأعضاء الرسميين المشكلين لمجلس الأشغال البلدية بمدينة طنجة، وهم كالآتي:

الأعضاء المسلمون: أحمد بن المختار الجمل، عبد السلام أوزيدهم، محمد بن محمد الجمل، محمد بن أحمد بوسوف، قاسم بن محمد عكرم، الحسن بكدوري، أحمد بولاسيش.

الأعضاء الإسبان: Emilio Sanz, Luis Elzaurdi, Placido Fernández, León Ibarra.

العضوان اليهوديان: Mimón Cohen, Abraham Laredo.

---

[196] انظر كتابنا، قيد الطبع: "تاريخ المجالس البلدية والقروية بشمال المغرب، مجالس مدينة تطوان نموذجاً".

[197] "Decreto Visirial nombrando los vocales de la Junta de Servicios Municipales de Tánger", B. O. de la zona, N° 5, 20 de febrero 1942, p. 95.

[198] "Dahir nombrando Almotacen de la ciudad de Tánger a Si Mohammed Ben Abderrahman Ben Abdessadak", B. O. de la zona, N° 5, 20 de febrero 1942, p. 95.

ولا ندري هل كانت السلطات الاسبانية قد نظمت انتخابات حرة لاختيار هؤلاء الأعضاء قبل تعيينهم، كما ينص على ذلك ظهير 06 ماي لسنة 1931 السابق الذكر؟ أم أنها اكتفت بالتعيين المباشر لهم بواسطة القرار الوزاري المذكور فقط؟ وجدير بالذكر، أن الظهير الخليفي لـ06 ماي 1931 كان مكسباً كبيراً للحركة الوطنية في شمال المغرب، لأنه أقر مبدأ الانتخابات البلدية الديمقراطية والحرة لأول مرة في تاريخ الحماية، خصوصاً وأن الظهير السلطاني، المؤرخ في 8 أبريل 1917 الذي صدر في منطقة الحماية الفرنسية، لم يكن يقر الانتخابات البلدية الحرة. وبمقتضى هذا الظهير الخليفي كانت قد جرت، في 24 شتنبر 1931، الانتخابات الحرة في مدن ومراكز منطقة الشمال الخاضعة للحماية الإسبانية. غير أنه، بعد بضعة أشهر من تشكيل هذه المجالس، تراجعت سلطات الحماية، وأقدمت على حلها، على مراحل، وذلك انصياعاً لضغوطات فرنسا التي كانت منزعجة من هذا الانفتاح الديمقراطي. وبعد هذه التجربة الفريدة من نوعها، عادت سلطات الحماية الإسبانية إلى التصرف في تشكيلة المجالس البلدية عن طريق التعيين المباشر، أو الشبه المباشر، لجميع أعضائها، دون إجراء أي انتخابات حرة.

وقصد استكمال تشكيل المجلس البلدي بطنجة، تم الإعلان عن توظيف عدد من الأطر التقنية والطبية. فعلى سبيل المثال، صدر في 10 يونيو 1942 إعلان بالجريدة الرسمية عن توظيف مهندس معماري، بأجر سنوي يصل إلى عشرة آلاف وثمانمائة بسيطة[199].

---

[199] "Anuncio de concurso para Proveer la plaza de Arquitecto de la Junta de Servicios Municipales de Tánger", B. O. de la zona, N° 17, 20 de junio 1942, p. 473.

2.11- مجلس الأشغال البلدية بطنجة يصدر أوراقاً نقدية

خلال الحكم الإسباني لطنجة، أُعطيت أهمية كبرى لهذا المجلس الذي كان يُطلق عليه اسم: "مجلس الأشغال البلدية". وهكذا، صدرت أوراق نقدية، جاء في وسطها، باللغة العربية: "الأشغال البلدية بطنجة"، وفي الأعلى، باللغة الإسبانية: "SERVICIOS MUNICIPALES".



صورة رقم 54: نموذج لورقة نقدية صدرت بطنجة في مارس 1942.

وقد حملت هذه الأوراق النقدية، في واجهاتها الخلفية، تاريخ الإصدار، وهو شهر مارس 1942، وتوقيع المراقب المحلي الذي يشغل منصب نائب رئيس مجلس الأشغال البلدية بطنجة. كما كُتب عليها، أنه بإمكان استرجاع قيمتها النقدية من صندوق الأشغال البلدية بطنجة.

وشهدت ميزانية المجلس البلدي بطنجة، خلال الفترة التي كانت فيها المدينة خاضعة للنفوذ الإسباني، تطوراً متواصلاً؛ إذ انتقل حجم الميزانية من 2600 مليون بسيطة سنة 1942 إلى 4200 مليون بسيطة سنة 1943، ليصل سنة 1944 إلى نحو 5800 مليون بسيطة[200] . ويلاحظ أن هذه الميزانية كانت مرتفعة

[200] "Tánger bajo la acción protectora de España", Ministerio de Asuntos Exteriores, Madrid 1946, Gráfico 28, p. 135.

نوعاً ما، وتقترب من ميزانية المجلس البلدي لمدينة تطوان، عاصمة منطقة الحماية الإسبانية. ففي سنة 1943 على سبيل المثال، بلغت ميزانية المصاريف لمجلس تطوان نحو 4730 مليون بسيطة، بحيث أنها لا تزيد على ميزانية مجلس طنجة لنفس السنة، إلا بنحو 11 % فقط[201].

3.11- إنشاء أول مكتبة عمومية بطنجة

في المجال الثقافي، وقصد استمالة الأهالي، أنشأت سلطات الحماية الإسبانية أول مكتبة عمومية بطنجة، بعد ما كان يوجد بها مكاتبات دينية وخصوصية فقط. وقد تم إنشاء هذه المكتبة في 23 أبريل 1941، وهو التاريخ الذي يصادف الاحتفال "بيوم الكتاب العربي"، الذي صدر بشأن تنظيمه ظهير خليفي سنة 1940، وآخر سنة 1941[202]. وقد ترأس تدشين هذه المكتبة، "Tomás García Figueras"، الكاتب العام للمقيمية العامة بتطوان، والعربي التمسماني، باشا مدينة طنجة. وذكر "Jaume Bover"[203]، أن شخصيات مغربية مرموقة حضرت هذا التدشين، كعبد الله كنون، ومحمد أكلاي، وبنونة، والطريس، والناصري[204].

وقد حملت هذه المكتبة، في وقت لاحق، اسم:

"Biblioteca Municipal de Tánger"

---

[201] "Decreto visirial aprobando los presupuestos de ingresos y gastos de las juntas de servicios municipales de la zona", B. O. de la zona, N°14, 20 mayo 1943, p. 445.

[202] Dahir 1940, B.O. de la zona, N°10, 10 de abril 1940, p. 220. Dahir 1941, B.O. de la zona, N°12, 13 de abril 1941, p. 310.

[203] Jaume Bover, "Noticia histórica sobre la biblioteca española de Tánger, 1941", p. 273.

[204] لا شك أن الأمر يتعلق بالطيب بن الحاج عبد السلام بنونة، وعبد الخالق الطريس، ومحمد المكي الناصري.

وكان مجلس الأشغال البلدية بطنجة هو من يدبر شؤونها[205]. ومنذ تأسيسها بشارع باستور، انتقلت هذه المكتبة إلى ثلاثة بنايات مختلفة، لتستقر حالياً ببناية معهد سرفانتس، بشارع محمد بن عبد الله، قرب مسجد محمد الخامس.



صورة رقم 55: المكتبة التي كان يديرها مجلس الأشغال البلدية بطنجة.

وقد استمرت إسبانيا تحكم مدينة طنجة بالظهائر والقوانين الخليفية، كباقي منطقة الشمال الخاضعة لحمايتها، إلى أن انتهت الحرب العالمية الثانية، فانسحب الإسبان منها في 11 أكتوبر 1945، لتعود المدينة للخضوع من جديد للنظام الدولي، مع دخول أطراف جديدة كالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وقد نص الظهير السلطاني المتعلق بتنظيم منطقة طنجة، الذي نُشر

205 Jaume Bover, "Noticia histórica sobre la biblioteca española de Tánger, 1941", p. 273.

في 19 أكتوبر 1945، على أن تُلغى جميع الأوامر والقوانين والضوابط الصادرة بين 13 يونيو 1940 وبين 11 أكتوبر 1945 التي يمكن أن تخالف العقود والاتفاقات المتعلقة بطنجة[206]. وبموجب هذا الظهير، تم حل هذا المجلس البلدي الأول لطنجة، وذلك قبل انقضاء أربع سنوات على تأسيسه.

العودة إلى فهرس مواد الكتاب

[206] "ظهير شريف في تنظيم منطقة طنجة"، الجريدة الرسمية، عدد 1721، بتاريخ 19 أكتوبر 1945، ص 967.

-12-

المحتسبون على رأس المجالس البلدية بمدن الشمال (1941 - 1956): عبد الخالق زوزيو ومحمد بن عبود يرأسان تبعاً المجلس البلدي بتطوان[207]

كانت مهنة المحتسب يسري العمل بها منذ القدم في عدد من المدن المغربية. وكان المحتسب يضطلع بمهام متعددة ومهمة جداً، وغالبيتها متعلقة بتدبير الشأن المحلي في المدينة وضواحيها: كنظره في المياه، والشوارع، والأسواق، والصنائع، والحرف، والحمامات، والأفران، وغيرها. ويساعده أعوان ومساعدون، يقلون أو يكثرون، حسب الحاجة، وما يتطلبه تدبير الشأن المحلي ووضع الأسواق، والحالة الاجتماعية بشكل عام بالمدينة.

ولم يكن هذا التنظيم المحلي الذي وجدته سلطات الحماية الإسبانية في المغرب، ملائماً لنموذج نظام المدينة الذي يصلح لاستقبال مستوطنين إسبان، لهم نموذج للحياة مختلف عن السكان المغاربة الذين يعيشون في الأحياء العتيقة بالمدينة. ورغم وجود عدد من الخدمات المحلية السابقة الذكر والتي تلبي حاجيات الناس، فإن تدبير هذه الخدمات التقليدية لم يكن يتم من طرف هيئة محلية، بوسائلها الخاصة، وبالشكل الموجود آنذاك في الدول الأوربية، بل كان يتم من قبل المفوضين، أو الممثلين للسلطان، كالمحتسب

[207] مقال نُشر في العدد 1184 لجريدة الشمال بتاريخ 07 يناير 2023، ص 18.

مثلاً، الذي يتم التعامل مع خدماته كباقي الخدمات العامة للدولة السلطانية، برئاسة الباشا، والقاضي، وناظر الأحباس، والأمين المستفاد، ...إلخ.



صورة رقم 56: سوق الحوت بالمدينة العتيقة لتطوان لما كان المحتسب هو من يدير شؤونه.

وهكذا، وبعد وصول الخليفة السلطاني مولاي المهدي إلى تطوان، في 27 أبريل 1913، وتزايد عدد السكان الإسبان في مدن الشمال، شرعت سلطات الحماية في تأسيس التنظيم الإداري للمدن، وتم إنشاء مجالس للخدمات المحلية في عدد من المدن (تطوان، وأصيلة، والعرائش، والقصر الكبير)؛ حيث باشرت هذه المجالس مهام تدبير التنظيف، والإضاءة، والصرف الصحي، وكل ما يتعلق بالتعمير. وكانت هذه المجالس تضم من بين أعضائها، بالإضافة إلى ممثلي الجاليات، المسلمة واليهودية، والإسبانية، عدداً من الأطر التقنية؛ كالمهندس البلدي، والمهندس المعماري، والطبيب، وذلك لدراسة

كل ما يتعلق بالتخطيط الحضري، وتزيين المدينة، وضبط أشغال تشييد المباني، والعناية بالصحة. وفي وقت لاحق، تم توفير وظائف إدارية وتقنية أخرى: ككاتب المجلس، ورئيس الأشغال، وغير ذلك. وبفعل تواجد هذا الطاقم الإداري والتقني المتكامل، تقلص دور المحتسب، وانحصرت مهامه في النظر في الأسواق، وتنظيم بعض المهن والحرف. غير أنه، بعد مرور نحو ثلاث سنوات على تأسيس المجالس البلدية الأولى، تم ضم المحتسب إلى المجلس البلدي ليصبح عضواً دائماً فيه. وفي أواسط عهد الحماية، اهتمت سلطات الحماية أكثر بخطة الحسبة، وشرعت في جمع المعلومات المفصلة عنها. وكان إعجاب الإسبان بهذه الخطة كبيراً، لدرجة أنهم -في وقت لاحق- جعلوا المحتسبين على رأس المجالس البلدية في مدن منطقة الحماية الإسبانية بشمال المغرب.

وقبل التعرف على تفاصيل ترأس المحتسبين لهذه المجالس، بناءً على تعديل قانون البلديات الجاري به العمل، لابد أن نبدأ دراستنا أولاً، بالاطلاع، ولو بطريقة مختصرة، على خطة الحسبة في القديم، ومعرفة مهام المحتسب، ولاسيما منها المهام المتعلقة بتدبير الشأن المحلي في المدن.

1.12- خطة الحسبة في القديم ودورها في تدبير الشأن المحلي بالمدينة

كان المحتسب في القديم يقوم بمهام متعددة، تتعلق أغلبها بتدبير الشأن المحلي: كنظره في المياه، ونظره في الطرق والشوارع، ونظره في الأسواق، ونظره في الصنائع والحرف، وغيرها من المؤسسات والخدمات. وللإلمام بهذه المهام المتعددة، اعتمدنا أساساً على الدراسة التي أنجزها الفقيه القاضي

محمد المرير عن خطة الحسبة، ضمن كتابه "الأبحاث السامية في المحاكم الإسلامية"[208]؛ ومن هذه المهام:

نظر المحتسب في المياه: يتفقد المحتسب مجاري المياه العامة في المدينة، فإن احتاجت إلى الإصلاح أصلحها، إن أمكن، وإلا نبه المختصين إلى ضرورة إجراء هذا الإصلاح. ومن المعروف أن مدينة تطوان تتوفر على نظام أصيل لتوزيع الماء، كان -منذ القديم- يزود المنازل والمباني العامة للمدينة بالمياه، عبر شبكة من خطوط الأنابيب الممتدة من المنابع الجبلية. وهي الشبكة التي أُطلق عليها، في عهد الحماية، اسم: "السكوندو"، وهي كلمة تم تعريبها عن اللغة الإسبانية: "Segundo"، وذلك بعد ما أضحى النظام الأصيل، شبكة ثانية لتوزيع الماء بالمدينة. وقد اعتنى الباحث خالد الرامي، بنظام "Skoundo" الأصيل، وخصص له دراسة قيمة، تضمنت الفترة ما بين سنة 1862 وسنة 1913؛ حيث نجده يحدد عدة تدخلات للمحتسب، في مجال تدبير المواد المائية، نذكر من بينها[209]:

- الحرص على عدم تعريض مصادر الماء، والسقايات العمومية المنتشرة في مختلف أحياء المدينة لأسباب التلوث، والحفاظ على جودتها.
- إلزام ناظر الأحباس بإصلاح السقايات المنسوبة للمؤسسات الحبسية التي يشرف عليها، وذلك في حالات انقطاع الماء عنها، أو ضياع مائها على الأرض، وإضراره بالمارة.

---

[208] محمد المرير، "الأبحاث السامية في المحاكم الإسلامية"، منشورات دار الحديث الحسنية، المجلد الثاني، من ص: 516 إلى ص: 520.

[209] خالد الرامي، "النظام الأصيل لتوزيع الماء بمدينة تطوان، 1862-1913"، ص 122.

- زجر المعلمين القناويين المقصرين في عملهم، أو لا يقومون بأشغالهم بالشكل المطلوب.
- الحرص على احترام الأعراف في نظام توزيع الماء، وإقصاء المعلمين القناويين من لائحة المزاولين لهذه الحرفة، عندما لا يحترمون الأعراف: مثلاً عدم احترام الأعراف المعمول بها من قبل فتح معدات قسمة الماء دون حضور أصحابها.
- مراقبة العمل داخل الأوراش من حيث جودة المواد المستعملة، ومدى إتقان العمل.
- حل المشاكل التي تنشب بين الزبون والمعلم القوادسي، أو بين معلم وآخر في نفس الحرفة.

نظر المحتسب في الطرق والشوارع: من المصالح التي ينظر فيها المحتسب، تنقية الشوارع والطرق، وتنظيفهما من ما يؤذي المارة. فيمنع فيها ما يأتي:

- طرح الأزبال والقمامات.
- إراقة المياه التي تنشأ عنها الأوحال.
- ربط الدواب ونحوها.
- المرور بأحمال الدواب الكبيرة التي من شأنها إذاية المارة.
- إطلاق الكلاب التي يمكن أن تؤذي الناس.
- إحداث مزاريب الأمطار التي تصب في الطريق على رؤوس المارة.
- إلزام أصحاب البناء المتداعي للسقوط بهدمه أو إصلاحه.

نظر المحتسب في الأسواق: هذا أهم شيء ينظر فيه المحتسب. ذكر الفقيه المرير أن هذا الأمر هو الذي احتفظت به خطة الحسبة إلى أواخر عهد

الحماية. ولهذا كان يقال للمحتسب "صاحب السوق"، لأن غالب نظره كان في أمور الأسواق.

ونظر المحتسب في الأسواق يشمل ما يلي:

- ترتيب مقاعد الباعة حتى لا تقع مضايقة ولا تشاجر.
- اختيار العرفاء والأمناء فيها، ليرجع إليهم عند الضرورة.
- ترتيب الموازين والمكاييل، بأن يجعل على صنع الوزن وظروف الكيل طابعاً خاصاً مانعاً من التغيير.
- اختيار القائمين على الوزن والكيل في الأماكن التي تباع فيها الموزونات والمكيلات بالجملة.
- اختيار السماسرة والدلالين، وأخذ الضمان منهم، حتى لا يفروا بأمتعة الناس.
- فحص المبيعات التي يدخلها الغش؛ كالسمن، والزيت، واللبن، والدقيق، وتأديب من يغش فيها بأخذ الشيء المغشوش، والتصدق به على الفقراء، إن كان يمكن أكله، وإلا طُرح وأُتلف، زيادة على تقرير عقوبة بسجن، أو نفي من السوق، إن اعتاد ذلك. ومن ذلك بيع الفواكه قبل نضجها، أو خلط الجيد بالرديء من اللحوم وغيرها.

ومن مهمات المحتسب في الأسواق أيضاً، تسعير المأكولات، وتحديد أثمانها، ومنع التجار من الاحتكار، وتخزين ما يحتاج الناس إليه من طعام وسلع.



صورة رقم 57: ساحة "الفدان" بتطوان عندما كانت سوقاً يسهر المحتسب على تدبير شؤونه.

نظر المحتسب في الصنائع والحرف: مراقبة المحتسب لأهل الصنائع والحرف، وتشمل:

- المراقبة في مجال المعرفة في الصنعة وعدمها، فلا يرخص لمن يتكلف بتعليم الناس إلا لمن أتقن عمله، وأحسن الصنعة.
- المراقبة في مجال الثقة والأمانة، فلا يرخص لأصحاب الصياغة والخياطة، وكل من تُدفع له السلع لإصلاحها أو صناعتها إلا لمن شُهد له فيها بالأمانة والثقة.
- مراقبة جودة المصنوعات والإنجازات في كل ما يتعلق بالصناعة، والنجارة، والبناء، والخرازة، والخياطة، وغيرها من الحرف. وإن وقع إفساد شيء من هؤلاء الصناع، يغرّم بثمن ما أُفسد من البضاعة.

- النظر في الأجراء، وأرباب المناصب الذين لا يُستغنى عنهم، ويكثر الاحتياج إليهم؛ كالسماسرة، والحمالين، وأرباب الأفران، فيجعل لهم أجراً محدداً.

نظر المحتسب في المهام العامة الأخرى: للمحتسب مهام عامة أخرى؛ كمراقبة الحمامات، ومراقبة أرباب الدواب، وتفقد أمر الضوال من الحيوانات، والعناية برعاية اللقطاء، والعمل على منع اختلاط الرجال بالنساء في الأسواق والافراح والمجتمعات. ومنع القادرين على الكسب من التسول، وإلزام الناس باتباع المعتاد من زيهم ولباسهم، ومنع ذوي الأمراض المعدية والمنفرة والعميان من بيع المأكولات ونحوها.

وكان المحتسب يفرض الغرامات، ويبعث بالمخالفين والمعتدين إلى السجن، إن اقتضى الحال ذلك.

وقد اهتمت الدولة العلوية عبر العصور بخطة الحسبة، وكان سلاطينها هم الذين يعينون المحتسبين في مختلف المدن، وذلك عن طريق إصدار ظهائر سلطانية. ونظراً لتحكم القواد والباشوات في المدن، وهيمنتهم على أغلب ولاتها، فقد كانوا هم من يختارون المحتسبين؛ حيث يتم في أغلب الحالات تزكية هذا الاختيار بإصدار الظهائر السلطانية.

وابتداءً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بدأت تظهر بوادر اضمحلال خطة الحسبة، بسبب عدة أسباب، نذكر منها:

- لم يعد بعض الفقهاء يقبلون على ترشحهم لهذه الخطة، لأنها تحتاج إلى القيام بعدة مهام، وما تطلبه من الجهد الكبير، والتفرغ الكامل والمستمر.

- في هذا العهد أصبح للتجار مكانة خاصة في السياسة المغربية، وأضحى المخزن يختار التجار بدل الفقهاء لممارسة خطة الحسبة.
- مع دخول الأوربيين وسلعهم الصناعية إلى المغرب، ظهرت مواد وبضائع جديدة، فوجد المحتسب صعوبة في مراقبة جودتها وتحديد سعرها.
- ضعف مرتبات المحتسبين وتشكيهم من ذلك، فبعضهم كانوا لا يتقاضون أجراً، وبعضهم الآخر كانوا يتقاضون راتباً محدوداً من مال الأحباس.

كانت هذه الأسباب الأربعة من بين العوامل التي جعلت خطة الحسبة تتراجع، ودور المحتسب يتقلص، شيئاً فشيئاً، إلى أن أصبحت مهامه تقتصر على النظر في الأسواق والحِرَف. وكذلك صار شأن المحتسب في عهد الحماية الإسبانية.

2.12- اختصاصات المحتسبين في بداية عهد الحماية الإسبانية

في بداية الحماية، وبعد تأسيس المجالس البلدية في تطوان، والعرائش، والقصر الكبير، وأصيلة، سنة 1913، صارت مجموعة من الاختصاصات التقليدية للمحتسب من صلاحيات المجالس البلدية، كما ذكرنا ذلك سابقاً. ولتجنب الصراعات بين مؤسسة المجلس البلدي ومؤسسة الحسبة، صدر، في 14 نوفمبر 1917، قرار وزاري يتضمن ضابطاً لتوجيه المحتسبين لما ينبغي أن يقوموا به في وظيفتهم. وقد قلص هذا الضابط اختصاصاتهم، ولم يُبق لهم منها إلا ما يلي[210]:

[210] انظر نص القرار الوزاري في "تاريخ تطوان" لمحمد داود، المجلد الحادي عشر، ص 306.

- تهيئة الأسواق، وضبطها، ومراقبة الوافدين إليها.
- منع بيع الأصناف قبل وصولها إلى السوق، ومنع احتكارها قبل عرضها في السوق.
- اقتراح وتسمية الكيالة والوازنين والسماسرة، وغير ذلك من العاملين في الأسواق.
- الضرب على يد أصحاب الغش والتدليس في الأصناف، وزيادة الأسعار، وكذلك النقص في الكيل والوزن.
- تحديد أسعار المنتجات الفلاحية، وإفادة المجلس البلدي بذلك. ومراقبة الأصناف المجلوبة، حتى لا تباع بأكثر مما يحدده المجلس.
- وضع غرامات على المخالفة التي تقع فيما يقرره المجلس.

وعند تأسيس المجالس البلدي الأولى، في 15 يونيو 1913، لم يكن المحتسب من ضمن تشكيلاتها. وعلى إثر احتجاجات ماي 1916[211]، واستجابة لمطلب تقليص هامش التفوق الكبير لعدد الأعضاء الإسبان مقارنة مع عدد الأعضاء المسلمين في المجالس، صدرت ظهائر خليفية جديدة لإعادة النظر في تشكيلات هذه المجالس؛ حيث أصبحت تضم بعض الأعضاء المسلمين الجدد، ومن بينهم المحتسب. فبالنسبة لمجلس تطوان، على سبيل المثال، كان الظهير الخليفي الصادر بتاريخ 17 غشت 1916، هو الذي حدد تشكيلة المجلس[212]. وقد استمر المحتسب عضواً في المجالس البلدية المتعاقبة إلى حدود بداية الأربعينات.

---

[211] José Luis Villanova, "El Protectorado de España en Marruecos: Organización política y territorial", p. 289.

[212] B. O. de la zona N° 17, 10 de septiembre de 1916, p. 838.

3.12- المحتسبون ورئاستهم للمجالس البلدية

لم يكن رؤساء المجالس البلدية يُنتخبون في عهد الحماية الإسبانية، بل كانوا يشغلون هذه المناصب بناءً على وظيفتهم الإدارية. فعندما تم إنشاء المجالس البلدية الأولى سنة 1913، شغل باشوات المدن مناصب رؤساء هذه المجالس. وفي المجالس البلدية الأخرى التي أعقبت المجالس الأولى، ظل الباشوات هم الذين يترأسون أشغال المجالس.

وفي أواسط عهد الحماية، اهتمت سلطات الحماية كثيراً بخطة الحسبة. يقول الفقيه محمد المرير: " كنت قد سئلت سنة 1355 هـ (1936 م) من قبل الحكومة [المقصود هنا الإدارة الإسبانية الحاكمة] عن الكتابة في موضوع الحسبة في الإسلام، وما كانت عليه في عنفوان شبابها، وتذييل ذلك بنصوص المتقدمين، فكتبت في ذلك رسالة موجزة، وسميتها بـ "النظام في حسبة الإسلام". ولما وقفت عليها الحكومة استحسنتها غاية، وقال لي الرئيس المكلف بذلك: إننا ما كنا نظن أن الحسبة كانت عندكم بهذه الصفة العجيبة، أو كلاماً هذا معناه"[213].

وقد استمر اهتمام سلطات الحماية بخطة الحسبة، وبالخصوص التفكير في الاستفادة من مزاياها في النظام العصري، المتعلق بتسيير البلديات. ويقول الفقيه المرير في ذلك: " إن أُريد في عصرنا هذا إجراء وظيف الحسبة على حقيقتها الأصلية، فإنه يمكن ذلك بجعل والي الحسبة هو رئيس لإدارة البلدية، فيكون هو المدير لأعمالها، والمشرف على تنفيذ مقرراتها". ويسترسل الفقيه المرير في قوله: "وبعد أن اطلعت الحكومة على هذا الرأي، وفاوضتني

---

[213] محمد المرير، "الأبحاث السامية في المحاكم الإسلامية"، منشورات دار الحديث الحسنية، المجلد الثاني، ص 512.

فيه، واستحسنته ونفذته، وجعلت رئيس البلدية في سائر مدن المنطقة هو المحتسب"[214].



صورة رقم 58: الفقيه محمد المرير الذي أعد دراسة في خطة الحسبة، فكانت وراء تولي المحتسب رئاسة المجلس البلدي.

وبالفعل، فقد صدر، بتاريخ 8 ماي 1941، الظهير الخليفي بتعديل عدد من فصول قانون البلديات الجاري به العمل. وبموجب هذا التعديل، أصبح المحتسب هو من يترأس المجلس البلدي، بدلاً عن الباشا[215]. كما أن القانون الجديد المنظم للبلديات، الصادر في 19 غشت 1942، أبقى على المحتسب رئيساً للمجلس البلدي.

وقد جرى العمل بهذه التشكيلة في المجالس البلدية لجميع مدن المنطقة الخليفية: تطوان، وأصيلة، والعرائش، والقصر الكبير، وشفشاون، والحسيمة،

---

[214] المرجع السابق، ص 526.

[215] "Dahir modificando varios extremos del vigente reglamento municipal de la zona", B. O. de la zona, N° 14, 20 mayo 1941, p. 381.

والناظور. كما جرى العمل بهذه التشكيلة في المجلس البلدي لطنجة ما بين سنة 1942 وسنة 1945، عندما كانت المدينة خاضعة للنفوذ الإسباني (1940-1945).



رسم توضيحي 4: تشكيلة المجلس البلدي حسب ظهير 8 ماي 1941.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، بعد تنفيذ هذا الظهير، هو هل كانت سلطات الحماية الإسبانية قد أرجعت للمحتسب جميع اختصاصاته طبقاً لشروط خطة الحسبة؟ أم لا؟ وهو أمر طرحه الفقيه المرير، بعد أن استجابت سلطات الحماية لاقتراحه، بجعل رئيس البلدية في سائر مدن المنطقة هو المحتسب، حيث نجده يقول: "نعم، بقي على هذه الحكومة تطبيق الشروط المقررة في ولاية المحتسب"[216].

[216] محمد المرير، "الأبحاث السامية في المحاكم الإسلامية"، منشورات دار الحديث الحسنية، المجلد الثاني، ص 526.

4.12- مَن ترأس مِن المحتسبين المجالس البلدية بتطوان؟

ذكرت الأستاذة حسناء محمد داود، أنها وقفت على مسودة، بقلم والدها المؤرخ محمد داود، جاء فيها أن المحتسب، السيد عبد الخالق زوزيو، تولى رئاسة المجلس البلدي بتطوان، مكان الباشا محمد بن محمد أشعاش، بتاريخ 29 جمادى الأولى عام 1360هـ، موافق 24 يونيو 1941[217].



صورة رقم 59: عبد الخالق بن عبد السلام زوزيو أول محتسب يترأس المجلس البلدي بتطوان.

كما أن جريدة الحرية الصادرة في 26 يونيو 1941 كتبت على صفحاتها ما يلي: "عقد المجلس البلدي أمس جلسة تحت رئاسة المراقب الإيالي وسعادة الباشا، وقد تكلم سيادة المراقب معبراً عن امتنانه لسعادة الباشا بالخدمات التي قدمها من أجل هذه البلدية ثم أعلن أن سعادته سيتخلى عن رئاستها، وأن

---

[217] محمد داود، "التكملة"، ضمن هوامش الكتاب، ص 233.

تلك الرئاسة ستسند لمحتسب العاصمة السيد عبد الخالق زوزيو..، وفي الوقت نفسه هنأ المحتسب بهذا الشرف الجديد الذي أحرز عليه، وفي الحين عُقد اجتماع تحت رئاسة الرئيس الجديد إيذاناً بالشروع في المهمة"[218]. وكان عبد الخالق زوزيو يشغل منصب محتسب مدينة تطوان منذ فاتح أبريل 1937[219].

وفي سنة 1947، وكما يتبن من الوثيقة المرفقة (من أرشيف "الجنرال فاريلا")، احتضنت مدينة برشلونة المعرض الدولي الخامس عشر للعّينات الذي تُعرض فيه مختلف الصناعات المتعلقة بالنقل، والآلات، والمعادن، والكهرباء، والمنسوجات، والبناء، وغير ذلك. وضم المعرض جناحاً خاصاً بالمنطقة الخليفية، حمل اسم "جناح المغرب بالمعرض الدولي الخامس عشر لبرشلونة"، واستمر المعرض من 10 إلى 30 يونيو. وشكل حضور الصناع والتجار التقليديين المغاربة فيه أهمية استثنائية؛ حيث شهد الجناح المغربي زيارة خاصة لرئيس الدولة الإسبانية، الجنرال "فرانثيسكو فرانكو"، الذي قدم التهاني الحارة للعارضين. ولعل عبد الخالق زوزيو هو من كان مسؤولاً على جناح المغرب بالمعرض، لأنه كان يرافق الرئيس "فرانكو" خلال زيارته للمعرض، كما يظهر في الصورتين المرفقتين.

---

[218] "في الدوائر البلدية"، جريدة الحرية، عدد 565، بتاريخ 26 يونيو 1941 (عدد من أرشيف الخزانة الداودية بتطوان).

[219] الطيب أجزول، "من عائلات تطوان: عائلة زوزيو من خلال الوثائق المخزنية والعائلية"، منشورات باب الحكمة 2021، ص 28.



PABELLON DE MARRUECOS

EN LA

XV FERIA INTERNACIONAL DE MUESTRAS

DE BARCELONA

El día 10 de junio de 1947 se inauguró el Certamen y, dentro del mismo, el Pabellón de Marruecos y los bakalitos de los comerciantes de nuestra Zona, dando extraordinario realce, con su tipismo, a la Feria Internacional de Muestras. Ello, gracias a la generosa protección dispensada por el el Excmo. Sr. Teniente General Bilaureado don JOSE VARELA IGLESIAS, Alto Comisario de España en Marruecos.

El Pabellón mereció la visita especial de S.E. el GENERALISIMO FRANCO, Jefe del Estado, que tuvo para las instalaciones y la finalidad de las mismas, calurosos plácemes. También estuvo en el Pabellón la Excma. Sra. de Perón, esposa del Presidente de la Nación Argentina.

La Feria, con todos sus departamentos, fué clausurada el día 30 del mes y año de su inauguración.

LA REPRESENTACION DE LA
ALTA COMISARIA EN BARCELONA

صورة رقم 60: وثيقة من أرشيف "الجنرال فاريلا" تثبت زيارة "فرانكو" للجناح المغربي بمعرض برشلونة لسنة 1947.



صورة رقم 61: الرئيس "فرانكو" خلال زيارته للمعرض، ويظهر عبد الخالق زوزيو عن يمينه.

وفي وقت لاحق، كان المحتسب محمد بن محمد بن عبود، هو من خلف عبد الخالق زوزيو على رأس المجلس البلدي بتطوان.

وكان بن عبود من بين المسؤولين الذين شاركوا في تدشين المقر الجديد للبلدية (قصر البلدية الواقع في نهاية شارع سيدي المنظري)، وذلك في بداية سنة 1955.

ويظهر في صورة التدشين المرفقة (من اليمين إلى اليسار في الصف الأول): عبد الواحد بريشة حاجب الخليفة السلطاني، والمحتسب محمد بن محمد بن عبود رئيس المجلس البلدي، والطيب بن المختار الهراس محتسب مرتيل، و"غارسيا بالينيو" (García Valiño) المقيم العام، ومولاي الحسن بن المهدي الخليفة السلطاني، ومحمد القضاوي وزير الفلاحة، "وفرانسيسكو طروخييو"

(Francisco Trujillo) المراقب البلدي، "وغارسيا فيكيراس" (García Figueras) نائب الشؤون الأهلية.



صورة رقم 62: تدشين مقر البلدية الجديد بتطوان سنة 1955.

واستمر بن عبود يترأس هذا المجلس إلى أن انتهى عهد الحماية. وبذلك، فهو ثاني وآخر محتسب يرأس هذا المجلس في فترة الحماية الإسبانية بشمال المغرب. وهكذا، يكون مجموع الأشخاص الذين تولوا رئاسة المجلس البلدي بتطوان، طول عهد الحماية، إحدى عشر شخصاً: تسعة باشوات، ومحتسبين اثنين، وهما كما أسلفنا ذلك: عبد الخالق زوزيو، ومحمد بن عبود.



صورة رقم 63: محمد بن محمد بن عبود ثاني وآخر محتسب يترأس المجلس البلدي بتطوان.

وبعد حصول المغرب على الاستقلال، انقطعت مهنة المحتسب لبضع سنوات، وقد أحياها الملك الحسن الثاني في الثمانينيات من القرن الماضي، بصدور الظهير المتعلق باختصاصات المحتسب وأمناء الحرف[220]، ولكنها انقرضت بعد وفاته.

العودة إلى فهرس مواد الكتاب

[220] الظهير الشريف بتنفيذ القانون رقم 02.82، المتعلق باختصاصات المحتسب وأمناء الحرف، الجريدة الرسمية عدد 3636، بتاريخ 7 يوليوز 1982، ص 836.

القسم الثالث:

ريادة تطوان وطنياً

-13-

تطوان السباقة في المنجزات وفي النضال من أجل الحرية والاستقلال[221]

خلّد الشعب المغربي مؤخراً ذكرى يوم 11 يناير 1944، وهو تاريخ تقديم عريضة المطالبة بالاستقلال من طرف الوطنيين بالمنطقة السلطانية التي كانت خاضعة للحماية الفرنسية. وذكر المؤرخ جامع بيضا[222] أن عريضة الاستقلال هذه لم تكن أول مذكرة وطنية تطالب بالاستقلال، إذ سبقتها إلى ذلك عريضة الجبهة القومية للوطنية المغربية التي تأسست في الشمال من حزبي كل من عبد الخالق الطريس والمكي الناصري، مشيراً إلى أن هذه العريضة قدمت في 14 فبراير 1943، مطالبة باستقلال المغرب ووحدته وإلغاء معاهدة الحماية. وقدمت هذه الوثيقة للسلطان، ولمفوضيات الدول الكبرى بطنجة، وللقنصليتين الإيطالية والألمانية بتطوان[223].

ولم تكن تطوان سباقة فقط في تقديم هذه العريضة، بل كانت أيضاً سباقة على الصعيد الوطني في مجالات أخرى للكفاح والحرية والدفاع عن المواطن

---

[221] مقال نُشر في العدد 1239 لجريدة الشمال بتاريخ 27 يناير 2024، ص 14.

[222] المؤرخ جامع بيضا هو أستاذ جامعي، جمع بين تدريس التاريخ والنبش في أرشيف المغرب، مما أهله بأن يشغل منصب مدير مؤسسة أرشيف المغرب بالرباط، وهي المؤسسة التي تضطلع اليوم بأدوار كبيرة في حماية والحفاظ على الذاكرة الوطنية للمملكة.

[223] جامع بيضا، "فترة الحماية ونقط الظل"، ضمن "المغرب والزمن الراهن"، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، ص 21.

المغربي، وقد تجلى هذا السبق مثلاً في تقديم مطالب الأمة المغربية، وفي تقديم المطالب العمالية، وأيضاً في تأسيس أول حزب سياسي وطني منظم عرفه المغرب، وهو حزب الإصلاح الوطني.

كما أن مدينة تطوان كانت رائدة على الصعيد الوطني في ميادين أخرى، كتأسيس الجمعيات الثقافية والحقوقية (مثل جمعية الحقوق التطوانية، والجمعية الخيرية الإسلامية التطوانية، وجمعية الطالب المغربية، وجمعية حقوق الإنسان بتطوان)، وتأسيس شركات المساهمة المبنية على التعاون الجماعي (مثل شركة التعاون الصناعية لإنتاج الكهرباء، والمطبعة المهدية)، وتأسيس مدارس التعليم (مثل المدرسة الأهلية، والمعهد الحر)، وإصدار المجلات والجرائد الوطنية (مثل مجلة السلام، وجريدة الحياة).

وقبل التطرق لكل هذه المجالات في السبق وتحقيق المنجزات بفضل مجهودات ونضالات الأهالي، من المفيد أن نتعرف أولاً على وضعية مدينة تطوان خلال عهد الحماية التي ولا شك أنها لعبت دوراً مهماً في تحقيق كل تلك المنجزات الفريدة من نوعها في ذلك العهد.

1.13- وضعية مدينة تطوان خلال عهد الحماية

نص الاتفاق الإسباني الفرنسي المتعلق بالحماية في المغرب على أن النواحي التي ستشملها منطقة النفود الإسباني بشمال المغرب تستمر تحت السلطة الروحية لسلطان المغرب، وأن يدير هذه النواحي خليفة للسلطان، بمراقبة مقيم عام إسباني.

وفي الوقت الذي استمرت الرباط عاصمة المنطقة السلطانية في الجنوب، أصبحت مدينة تطوان عاصمة هذه المنطقة الشمالية، حيث أقيم فيها جهاز

إداري مزدوج مغربي وإسباني؛ فمن الجانب الإسباني، يرأس الجهاز الإداري للإقامة العامة المقيم العام الإسباني، وبجانبه نواب يترأسون مختلف الإدارات. ومن الجانب المغربي هناك خليفة مفوض للسلطان، وبجانبه حكومة مخزنية على رأسها الصدر الأعظم. وبطبيعة الحال، كانت هذه الحكومة تحت مراقبة سلطات الحماية الإسبانية.

وفي إطار التنافس مع الفرنسيين، أراد الإسبانيون أن يظهروا الخليفة السلطاني بتطوان بمظهر يحاكي سلطان المغرب، فبالإضافة إلى أن جعلوا بجانبه قائد المشور، وأحياناً الحاجب، أصبح للخليفة حرس خاص، وهو الحرس الخليفي، وله مظلته توضع فوق رأسه عندما يركب جواده في الأعياد والمناسبات الدينية، كما كان له جوق موسيقي يعرف باسم: "الجوق النحاسي الخليفي بتطوان"، ...إلخ.

وبالموازاة مع كل ذلك، وفي إطار نفس التنافس مع الفرنسيين، كان على سلطات الحماية الإسبانية أن تجعل من مدينة تطوان عاصمة للمنطقة الخليفية تحاكي أيضاً مدينة الرباط، عاصمة المنطقة السلطانية؛ فتم رصد الإمكانيات المادية الهائلة للعناية بالمدينة وتوسيعها، وذلك بإنشاء حي عصري أوربي جديد "الإنشانتي"، قال فيه المؤرخ أحمد الرهوني: "هي حومة جيدة، مبنية على الطراز الأوربي الجامع بين حسن النظر، وموافقة الطبائع، والاقتصاد في الصوائر، وغير ذلك من المحاسن العصرية".

ورغم أن المجالس البلدية المتعاقبة بتطوان كان لها في ذلك العهد مداخل قارة، بفعل فرض الضرائب واستخلاص حقوق الأسواق وغيرها من المداخيل، فإن السلطات الإسبانية المركزية كانت تخصص لمدينة تطوان مبالغ مالية

سنوية هامة، لكي تمكن هذه المجالس من تحسين المدينة والقيام بدورها كاملاً في تدبير الشأن المحلي، وتوفير الماء والكهرباء، والعناية بالصحة والبيئة.

وفي المجال الثقافي والفني، تأسست في تطوان جمعيات ثقافية ورياضية، وتم تشييد عدد من المؤسسات المسرحة والسينمائية، من أهمها المسرح الوطني، ومسرح إسبانيول.

أما فيما يخص المجال الاقتصادي والتجاري، فقد تم إنشاء في المدينة وضواحيها عدد من المعامل والمنشآت الاقتصادية والتجارية، مما جعلها تصبح أحد أهم المراكز الصناعية في منطقة الحماية الإسبانية، وواحدة من أبرز المراكز الصناعية في المغرب بأكمله.

وكان للوطنيين خلال هذا التطور الحاصل في العاصمة التطوانية تواجد دائم وفعال، سواء من خلال المجالس البلدية المتعاقبة، أو من خلال الانخراط في الجمعيات الثقافية والحقوقية، أو من خلال تأسيس شركات المساهمة المبنية على التعاوني الجماعي، أو من خلال خلق المؤسسات التعليمية، أو من خلال إصدار المجلات والجرائد الوطنية، وكل ذلك بموازاة مع ما هو أهم، وهو النضال والكفاء من أجل الحرية والاستقلال.

ونتطرق في هذا المقال لبعض الإنجازات التي حققها الوطنيون في تطوان في مختلف المجالات، حيث اتبعنا ترتيباً زمنياً في هذا العرض.

2.13- تأسيس "جمعية الحقوق التطوانية"، أول جمعية من نوعها في المغرب (26 أبريل سنة 1919)

حصل سنة 1919 بتطوان نقص حاد في المواد الغذائية بسبب هجمات المقاومة الجبلية ومحاصرة المدينة، وبسبب أيضاً الأزمة الاقتصادية التي

خلّفتها الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، فصار الأهالي يتدمرون من قلة التموين. وشمل ارتفاع الأثمان حتى المصالح العامة بالمدينة، فأصبح السكان يشتكون من الارتفاع فيما يؤدونه للضرائب والكهرباء والماء وغير ذلك. وكانت هذه الظروف الصعبة الدافع الأساسي لتأسيس أول جمعية للأهالي، سُميت بـ "جمعية الحقوق التطوانية".

وقد وقفنا على وثيقة مخطوطة من نوادر الخزانة الداودية، وهي عبارة عن محضر أو تقرير مفصل عن الإعلان عن تأسيس هذه الجمعية، جاء في بدايتها: "اجتمعت في يوم الاثنين 26 رجب 1337 هـ [يوافق 26 أبريل 1919م] جمعية من أهل تطوان في الجامع الكبير في الساعة العاشرة صباحا يوم تاريخه، ومقصود الجمعية التكلم في الشؤون التي ترجع لأهل البلد ومصلحتها، فجلسوا، وعددهم يزيد على المائتين، ...".

وقد اتفق الأهالي على أن يكون للجمعية رئيساً (أحمد أفيلال)، وكاتباً عاماً (العربي الخطيب)، و15 من الأعضاء على حسب أهل كل حومة. وبمجرد تأسيسها، بادرت الجمعية إلى طرح مطالب الأهالي على كبار المسؤولين، كالباشا أحمد الطريس والصدر الأعظم محمد بن عزوز. بل أكثر من ذلك، كان هناك اقتراح بالسفر إلى مدريد من أجل طرح المطالب على الحكومة الإسبانية[224].

[224] الطيب أجزول، "العمل الجمعوي في عهد الحماية"، جريدة الشمال، عدد 1194 وعدد 1195، بتاريخ 18 مارس و25 مارس 2023.

3.13- تأسيس المدرسة الأهلية كأول مؤسسة عربية إسلامية حرة بشمال المغرب (أوائل سنة 1925)

تأسست هذه المدرسة على يد ثلة من أهالي المدينة وعلى رأسهم الأستاذ محمد داود الذي هو الأول من تولى إدارتها والتدريس بها. ومن المعروف أن هذه المدرسة نشأت كبديل وطني للتعليم الرسمي الذي لم تكن مناهجه تساير تطلعات رجال الحركة الوطنية. وقد شكلت هذه المدرسة النواة الأولى للتكوين العلمي الحديث وإطاراً أولاً لانطلاق الحركة الوطنية، فتلامذتها هم مؤسسو حزب الإصلاح الوطني وقادته. وعن هذه المدرسة، قال التهامي الوزاني: "إنها لعبت دوراً خطيراً في الوطنية المغربية ومن شاء أن يعد إنشاءها من أهم المراحل في الوطنية فله الحق في ذلك"[225].

4.13- تأسيس شركة التعاون الصناعية أول مشروع تعاوني جماعي عرفه المغرب في عهد الحماية (فاتح مارس سنة 1928)

لم تعرف مدينة تطوان النور الكهربائي إلا مع بداية عهد الحماية؛ حيث تم الترخيص لأحد المستثمرين الإسبان بإنشاء معمل لتوليد الكهرباء بهذه المدينة، وبموجب هذا الترخيص ظلت الشركة الإسبانية " Electras Marroquíes" لوحدها تسيطر على تزويد المدينة بالكهرباء على مدى قرابة عقد ونصف. وبهدف انقاد أهالي المدينة العتيقة من جور هذه الشركة الإسبانية وسوء معاملتها للمغاربة، بادر الحاج عبد السلام بنونة سنة 1928 بتأسيس معمل لتوليد الكهرباء على أحدث طراز وكون له شركة لتسييره (شركة

[225] التهامي الوزاني، "المقاومة المسلحة والحركة الوطنية في شمال المغرب"، تحقيق وتعليق محمد ابن عزوز حكيم، ص 110.

التعاون الصناعية). وكان هذا التأسيس إحدى الخطى الاقتصادية الجريئة بشمال المغرب، والتي يمكن اعتبارها سابقة لزمانها، إذ بفضل رجال الحركة الوطنية بالمنطقة ومساندة الأهالي تم إخراج إلى الوجود أول مشروع جماعي تعاوني عرفه المغرب خلال عهد الحماية؛ بحيث جُمع رأس ماله من اكتتاب عمومي، وأقبل الناس على المشاركة فيه بحماس كبير[226].

5.13- تأسيس المطبعة المهدية كأول مطبعة عربية بشمال المغرب (21 نوفمبر 1928).

كان تأسيس المطبعة المهدية كشركة مساهمة بتاريخ 21 نوفمبر 1928، وبذلك كانت هي المطبعة العربية الوطنية الأولى من نوعها في عهد الحماية بشمال المغرب[227]. وكان الهدف من المشروع هو الحصول على مطبعة عربية خاصة لنشر الصحف الوطنية وطبع الكتب المدرسية لتلاميذ المدرسة الاهلية التي كانت تضطر لجلبها من مصر بأثمان مرتفعة. وقد أسند أمر إدارتها إلى الأستاذ محمد داود الذي دفع هذه المؤسسة إلى لعب دور جد مهم في مسيرة الحركة الوطنية بشمال المغرب. وقد ظلت المطبعة مدة طويلة في خدمة هذه الحركة، حيث طبعت بها جميع الصحف والمجلات الناطقة باسم الحركة الوطنية في الشمال كما طبعت بها معظم مطبوعات ومناشر الحركة.

---

[226] الطيب أجزول، "الكهرباء في تطوان على مدى أكثر من قرن"، جريدة الشمال، عدد 1235 بتاريخ 30 دجنبر 2023.

[227] حسن الصفار، "حزب الإصلاح الوطني"، ص 18.

6.13- مطالب الأمة المغربية وهي أول مطالب سياسية من نوعها عرفها المغرب في عهد الحماية (فاتح ماي 1931)

لقد شكلت مطالب الأمة المغربية لفاتح ماي 1931 خطوة جد مهمة، لأنها كانت هي الأولى من نوعها التي عرفها تاريخ المغرب في عهد الحماية. فكانت تحتوي على مطالب سياسية هامة لم يسبق المطالبة بها في أية مذكرة سابقة. وعلى طول أسبوعين والوطنيون بالمنطقة الخليفية منكبون على إعداد وثيقة تضم هذه المطالب التي تمت الموافقة عليها يوم فاتح ماي 1931، ووقع عليها أكثر من 800 مواطن من مختلف الطبقات الاجتماعية.

وتحتوي هذه الوثيقة على خمسة مطالب هي: حق الانتخابات البلدية الحرة، وحرية الاجتماع والصحافة والرأي، وتوسيع شأن التعليم، ومساعدة الفلاح المغربي، وإحداث مجلس شورة انتخابي[228].

7.13- المظاهرة العمالية التي شهدتها تطوان وانبثق عنها وثيقة المطالب العمالية (4 ماي 1931)

في يوم 4 ماي نظمت الهيأة الوطنية بتطوان مظاهرة عمالية كان يتزعمها السيدان محمد داود والتهامي الوزاني فكانت أول مظاهرة من نوعها عرفها المغرب في عهد الحماية. وفي اليوم التالي حررت عريضة المطالب العمالية التي قدمت إلى الصدر الأعظم في الحكومة الخليفية فكانت هي كذلك أول

[228] التهامي الوزاني، "المقاومة المسلحة والحركة الوطنية في شمال المغرب"، تحقيق وتعليق محمد ابن عزوز حكيم، ص 124.

وثيقة من نوعها. أما بخصوص مضمون وثيقة المطالب العمالية، فإنها قد احتوت على مطالب معقولة ومحددة. منها[229]:

- وضع توقيت مضبوط للعمل داخل المصانع وتحديده في ثماني ساعات يومية.
- إعطاء العامل المغربي يوما أسبوعيا للراحة مثل العامل الإسباني، ولكن بشرط جعله يوم جمعة بدل يوم الأحد.
- تطبيق المساواة في الأجور بين العمال المغاربة والإسبان.
- إعطاء العامل المغربي حق الأسبقية في الحصول على العمل.

وهكذا يمكن اعتبار يوم 4 ماي 1931 تاريخا ذا دلالة عميقة في مسيرة الحركة الوطنية بشمال المغرب.

8.13- تأسيس أول مجلس بلدي بتطوان منتخب بطريقة حرة (24 شتنبر 1931)

كان ظهير 6 ماي 1931 مكسباً كبيراً للحركة الوطنية في شمال المغرب، لأنه أقر مبدأ الانتخابات البلدية الديمقراطية والحرة لأول مرة في تاريخ الحماية، خصوصاً وأن الظهير السلطاني، المؤرخ في 8 أبريل 1917 الذي صدر في منطقة الحماية الفرنسية، لم يكن يقر الانتخابات البلدية الحرة[230]. وهكذا

[229] حسن الصفار، "حزب الإصلاح الوطني"، ص 29.

[230] "ظهير شريف في تنظيم البلديات"، مؤرخ في 8 أبريل 1917، الجريدة الرسمية عدد 210، بتاريخ 7 ماي 1917، ص 340.

تم يوم 24 شتنبر 1931 إجراء هذه الانتخابات في جو من الحرية والنزاهة بما أعطى الفوز الكبير للوطنيين بالمنطقة[231].



صورة رقم 64: أول مجلس بلدي منتخب بتطوان بطريقة حرة سنة 1931.

9.13- تأسيس الجمعية الخيرية الإسلامية التطوانية كأول جمعية من نوعها عرفها شمال المغرب (29 شتنبر 1931)

وفي إطار الاستجابة لبعض مطالب الأهالي، صدر الظهير الخليفي في 23 شتنبر 1931، بإقرار وتنفيذ القانون الذي ينظم حق تكوين الجمعيات في منطقة الحماية الإسبانية. وبناءً على هذا القانون تأسست الجمعية الخيرية الإسلامية

[231] الطيب أجزول، "سلطات الحماية الإسبانية تحل وتقضي على جميع المجالس البلدية التي تم انتخابها بشمال المغرب بطريقة حرة وديمقراطية سنة 1931"، جريدة الشمال، عدد 1189 بتاريخ 11 فبراير 2023.

التطوانية في 29 شتنبر 1931. وكان التكافل الاجتماعي من أهم أهداف هذه الجمعية، وهو عمل تطلب مهاماً متعددة الجوانب، إلا أن أهم الأعمال التي حققتها الجمعية، تجلت في تأسيس مدرستين من أهم وأحدث المدارس التي عرفتها المنطقة في الشمال خلال تلك الفترة، هما: "المدرسة الخيرية للبنات" التي تم افتتاحها في 18 فبراير 1934، ثم "المدرسة الخيرية للبنين" التي تم تدشينها في السنة الموالية[232].

10.13- تأسيس جمعية الطالب المغربية وهي أول جمعية ثقافية وطلابية عرفها المغرب خلال عهد الحماية (23 مارس 1932)

ذكر التهامي الوزاني، أن لجمعية الطالب المغربية تاريخ يجب أن يُكتب، خصوصاً وأنها كانت المؤسسة الأولى من نوعها بالمغرب طيلة عدة سنوات، فلم تنقطع في يوم من الأيام عن عملها، ولو أنها تعرضت من حين لآخر إلى مضايقات الاستعمار[233]. وكان الأستاذ عبد الخالق الطريس هو من أسس هذه الجمعية في 23 مارس 1932، باعتبارها أول جمعية ثقافية وطلابية من نوعها في المغرب.

وقد أنجزت هذه الجمعية عدة خدمات في المجال الثقافي، وذلك بتنظيم عدد من المحاضرات والمناظرات الثقافية، وفتح أقسام لتعليم الخياطة ودروس محو الأمية. ويبقى تأسيس المدارس أهم المهام التي اضطلعت بها الجمعية؛ حيث أنشأت أربع مدارس هي: مدرسة الشعب، ومدرسة مولاي الحسن،

---

[232] المرجع السابق.

[233] التهامي الوزاني، "المقاومة المسلحة والحركة الوطنية في شمال المغرب"، مطبعة الساحل، الرباط 1980، ص 127.

ومدرسة الأميرة للا عائشة، ومدرسة الأميرة للا فاطمة، التي أصبح اسمها مدرسة الفضيلة فيما بعد[234].



صورة رقم 65: المكتب الإداري الأول لـ "جمعية الطالب المغربية" سنة 1932.

11.13- جمعية حقوق الإنسان، أول جمعية من نوعها عرفها المغرب (21 دجنبر 1933)

تأسست الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتطوان في 21 دجنبر 1933، كفرع لعصبة الدفاع عن حقوق الإنسان في شمال المغرب، لتقف شاهدة على مستوى النضج السياسي والحقوقي الذي وصلت إليه الحركة الوطنية في

[234] الطيب أجزول، "العمل الجمعوي في عهد الحماية"، جريدة الشمال، عدد 1194 وعدد 1195، بتاريخ 18 مارس و25 مارس 2023.

شمال المغرب، خلال فترة مبكرة من فرض الحماية على المغرب، خصوصاً وأن هذه الجمعية هي أول جمعية من نوعها يعرفها المغرب[235].

وفي يناير 1934 قررت العصبة الإسبانية لحقوق الإنسان قبول هذه الجمعية المغربية كعضو في العصبة المذكورة. وقال رئيس العصبة في رسالة القبول التي بعث بها إلى الحاج عبد السلام بنونة: "إن اللجنة المركزية بمدريد تنتظر الشيء الكثير من نشاط لجنتكم الفرعية التي عليها أن تدافع في حدود القوانين الجاري بها العمل عن حقوق الإنسان المغربي بمنطقة الحماية، وستجد منا التأييد المطلق طبقاً لما ينص عليه النظام الأساسي للعصبة"[236].

12.13- مجلة السلام، أول مجلة وطنية عربية عرفها المغرب (أكتوبر 1933)

كانت مجلة "السلام" أول مجلة عربية وطنية حرة صدرت بالمغرب في عهد الحماية، كما كانت اللبنة الأولى التي وضعها في ميدان الصحافة العربية الاستاذ محمد داود الذي يعتبر بحق رائد الصحافة الوطنية العربية الحرة بالمغرب.

وقد عرفت هذه المجلة الانتشار الكبير في جميع انحاء المغرب بل في أقطار شمال إفريقيا كلها، ونظراً لهذا النجاح الكبير أصدر الاستعمار الفرنسي قراره ضد "السلام"، فمُنعت من الدخول الى المنطقة السلطانية بجنوب المغرب كما منُعت من الدخول الى الجزائر وتونس، وكان ذلك القرار هو السبب في توقف مجلة "السلام" عن الصدور، لأن عدد قراء الصحف في منطقة الشمال كان محدوداً وإمكانية سكانها المادية تكاد تكون منعدمة.

---

[235] نفس المرجع السابق.

[236] نفس المرجع السابق.

13.13- جريدة الحياة، أول جريدة وطنية عربية عرفها المغرب (فاتح مارس 1934)

بعد أن مرت خمسة أشهر على صدور مجلة "السلام" تمكن الاستاذ عبد الخالق الطريس هو الآخر من الحصول على إذن يخول له حق تأسيس جريدة "الحياة" التي كانت هي الأخرى أول جريدة عربية وطنية صدرت بالمغرب في عهد الحماية.

وقد تولى الأستاذ الطريس بنفسه رئاسة تحرير الجريدة من عددها الأول إلى العدد الواحد والثلاثين، حيث تقلد في شهر أكتوبر 1934- بموافقة الكتلة الوطنية - مهام الإدارة العامة للأحباس، وآنذاك تخلى عن رئاسة تحرير الجريدة للتهامي الوزاني الذي قام بهذه المهمة منذ العدد الثاني والثلاثين إلى العدد السابع والسبعين الصادر في 29 غشت 1935، وهو الأخير.

وقد عاشت جريدة "الحياة" عدة مضايقات من طرف الإدارة الإسبانية، بسبب صراحتها في انتقاد الإدارة الحامية والمراقبين الإسبان، الأمر الذي جعلها عرضة لسيل من الغرامات. وأمام تزايد هذه الغرامات وعجز الجريدة عن تأديتها، تم سحب رخصة الصدور من الجريدة. وبذلك توقفت جريدة "الحياة" بعد سنة ونصف من حياتها. وقد رد الأستاذ الطريس على هذا التصرف باستقالته من مديرية الأحباس احتجاجاً على مصادرة أمتعة الجريدة وتوقيفها[237].

[237] حسن الصفار، "حزب الإصلاح الوطني"، ص 41.

14.13- تأسيس المعهد الحر كأول مؤسسة ثانوية عصرية عربية وطنية عرفها المغرب (نوفمبر 1935)

لم يكتف الوطنيون بتطوان بمطالبة المحتلين إقامة المدارس والمعاهد لتثقيف الشباب وإعدادهم لحياة أفضل، بل أسسوا بأنفسهم مدارس حرة وجمعيات ثقافية. فبعد أن فتحوا مدرستين ابتدائيتين، وهما المدرسة الأهلية، والمدرسة الحرة للبنات، ثم للبنين، كان من الضروري تأسيس مدرسة تعليمية ثانوية. وهكذا، في بداية شهر نوفمبر من سنة 1935 م استطاعت "لجنة التعليم الخاص" من فتح نواة أولى لثانوية معربة، تحمل اسم "المعهد الحر"، لتكون بذلك أول ثانوية عصرية وطنية عرفها المغرب.

وقد استمر "المعهد الحر" مؤسسة ثانوية طيلة عشر سنوات تقريباً. ثم ارتأت إدارته فتح أقسام ابتدائية به. واستمر هذا الوضع إلى حدود أحداث 8 فبراير 1948 م؛ حيث تم اعتقال جل الأساتذة، ولجوء آخرين إلى طنجة. وتكلف بإدارة المعهد التهامي الوزاني الذي حافظ على السير العادي للمؤسسة، واختار بعض التلاميذ المتميزين، وأسند إليهم مهمة تدريس زملائهم وخاصة بالسلك الابتدائي. وبعد ذلك، أصبح "المعهد الحر" مؤسسة للتعليم الابتدائي فقط[238]. وقد استمر المعهد في تأدية دوره التعليمي إلى الآن.

[238] الطيب أجزول، "النظام الإداري والمخزني بتطوان في عهد الحماية الإسبانية"، ص 156.

15.13- تأسيس حزب الإصلاح الوطني، أول حزب سياسي وطني منظم عرفه المغرب في تاريخه (دجنبر 1936)

قامت الكتلة الوطنية بتطوان بالإعلان عن قيام حزب "الإصلاح الوطني" يوم 18 دجنبر 1936، في مهرجان كبير أقيم بمسرح "إسبانيول"، حيث أعلن الأستاذ الطريس قيام الحزب، في حين عرض السيد التهامي الوزاني قانونه الأساسي، وبذلك خرج حزب الإصلاح الوطني بالكتلة الوطنية من الوضعية السرية إلى الوضعية العلنية، وتم تبلور الكتلة الوطنية بشمال المغرب في حزب الإصلاح الوطني.

وهكذا فقد كان حزب الإصلاح الوطني نقطة انطلاق الظاهرة الحزبية بالمغرب حيث كان أول حزب سياسي وطني منظم عرفه المغرب في تاريخه، ذلك أن "الحزب الوطني" بجنوب المغرب لم ير النور إلا في 22 يوليوز 1937، ولكن مسألة الأحزاب المنظمة على الشكل الحديث لم يسبق للمغرب في سائر أدوار تاريخه أن عرفها، فهو لهذا شيء جديد منظم لا عهد للمغاربة بأمثاله[239].

16.13- إعداد وتقديم أول وثيقة للمطالبة باستقلال المغرب ووحدة ترابه (14 فبراير 1943)

يحتفل المغرب بصفة رسمية كل سنة بذكرى 11 يناير 1944، وهو تاريخ تقديم عريضة المطالبة بالاستقلال من طرف الوطنيين بالمنطقة السلطانية التي كانت خاضعة للحماية الفرنسية.

---

[239] حسن الصفار، "حزب الإصلاح الوطني"، ص 54.

وذكر محمد ابن عزوز حكيم أن ممارسة حق الاحتفال بوثيقة 11 يناير 1944 لا يعني أنه من حقنا تجاهل أو نسيان وثيقة أخرى كانت هي الأولى من نوعها في تاريخ الحركة الوطنية المغربية، ونعني بذلك وثيقة المطالبة بالاستقلال والوحدة التي حررت في تطوان بتاريخ 14 فبراير من سنة 1943، أي قبل ما يقرب من سنة من تقديم الوثيقة التي يتم الاحتفال بها رسمياً[240].

وتتعرض هذه الوثيقة التي انطلقت من تطوان في مقدمتها للتطورات الدولية المهمة التي يعرفها العالم والتي تلعب لصالح حق تقرير الشعوب لمصيرها. كما تتعرض لأهلية المغرب للتمتع بهذا الحق، وإلى فشل نظام الحماية في هذا البلد بعد تجربة طويلة، ومخالفته لشروط وبنود عقد الحماية. وتعلن عن إحداث جبهة قومية للحركة الوطنية المغربية باسم الشعب المغربي للدفاع عن حقه في العدل والحرية والاستقلال[241].

ومنذ أن تقرر الاحتفال رسميا بهذه الذكرى وجعل 11 يناير 1944 يوم عطلة وطنية، والصحافة ووسائل الإعلام البصرية والسمعية تخصص للحدث ملفات وبرامج كل سنة. وقد ظلت لسنوات عديدة تُعقد هذه الاحتفالات دون الإشارة لتطوان ولوثيقة 14 فبراير 1943. ولعل ذلك آت من التهميش الطويل الذي عاناه شمال المغرب بعد الاستقلال نتيجة عدة عوامل تاريخية على رأسها الإدماج المتسرع لحزب الإصلاح الوطني في حزب الاستقلال، بدون شرط أو قيد، وذوبان النخب الممثلة للخصوصية المحلية في حزب الاستقلال، بحيث فقدت تطوان والمناطق الشمالية المعبر السياسي الأمين عن خصوصياتها

[240] محمد ابن عزوز حكيم، "مجلة الوثائق الوطنية"، العدد 2، يونيو 1988، ص 57.
[241] حسن الصفار، "حزب الإصلاح الوطني"، ص 229.

وطموحاتها، كما فقدت من يُعرف بالسبق الذي أحرزت عليه في المنجزات والنضال من أجل الحرية والاستقلال.

غير أنه في السنوات الأخيرة صار مجموعة من المؤرخين يشيرون لوثيقة تطوان السالفة الذكر والصادرة قبل شهور من الوثيقة التي يتم الاحتفال بها. ومن بين هؤلاء المؤرخين، الأستاذ المؤرخ جامع بيضا الذي كتب ما يلي:

"لم تكن عريضة الاستقلال هذه أول مذكرة وطنية تطالب بالاستقلال، إذ سبقتها إلى ذلك عريضة الجبهة القومية للوطنية المغربية (التي تأسست في الشمال من تياري كل من المكي الناصري وعبد الخالق الطريس). فقد قدمت هذه العريضة في 14 فبراير 1943، مطالبة باستقلال المغرب ووحدته وإلغاء معاهدة الحماية. وقدمت هذه الوثيقة للسلطان، ولمفوضيات الدول الكبرى بطنجة، وللقنصليتين الإيطالية والألمانية بتطوان"[242].

العودة إلى فهرس مواد الكتاب

[242] جامع بيضا، "فترة الحماية ونقط الظل"، ضمن "المغرب والزمن الراهن"، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، ص 21.

-14-

"جمعية الحقوق التطوانية" أول جمعية تأسست بتطوان سنة 1919[243]

من المعروف أن تنظيمات المجتمع المدني هي تنظيمات اجتماعية قديمة قدم المجتمع البشري، فكل الحضارات القديمة شهدت هذا النوع من التنظيمات وإن اختلفت التسميات من بلد لآخر. وقد عرف المغرب بدوره عدداً من التنظيمات الاجتماعية بالمجالين الحضري والقروي، نشأت بفعل تأثير الثقافة الإسلامية، ثم الوقف العرفي، إلى جانب تأثير العلاقات السوسيو-اقتصادية والسوسيو-سياسية. "فاجماعة"، مثال حي لهذه التنظيمات، إذ كانت سارية المفعول في عدة مناطق، وفيها يتجلى روح التضامن، وتحقيق كل عمل جماعي.

وقد عرف المغرب، عند خضوعه للحماية، بعض التنظيمات الحديثة ذات صلة بالعمل الجمعوي. فإسبانيا، قبل أن تضطلع بمهام الحماية على شمال المغرب، كان لها تنظيم حديث متعلق بالعمل الجمعوي، صدر في 30 يونيو 1887[244]. وقد سمحت السلطات الإسبانية، عند بداية عهد الحماية، بتأسيس

---

[243] مقال نُشر في العدد 1194 لجريدة الشمال بتاريخ 18 مارس 2023، ص 14.

[244] Ley de 30 de junio de 1887, sobre el ejercicio del derecho de asociación, Gaceta de Madrid num 193 de 1887. Boletín Ordinario - BOE.es.

بعض الجمعيات في المنطقة الخليفية بشمال المغرب، وذلك بناءً على أحكام التنظيم السابق الذكر. لكن، لم يكن السياق السياسي والاجتماعي لتلك الفترة التاريخية يسمح أو يشجع على تأسيس مثل هذه الجمعيات الحديثة بين الأهالي، بسبب وجود الدافع "الوطني" المنتشر بين السكان، والداعي إلى الابتعاد عن كل ما يأتي من سلطات الحماية. فكان على هذه السلطات تحفيز هؤلاء الأهالي أولاً على تأسيس مجموعة من الجمعيات ذات الطابع المختلط المغربي-الإسباني، يكون لها طابعاً ترفيهياً فقط، وأن لا تتصادم مع مصالح هذه السلطات الأجنبية، أو شؤونها، كالأنشطة الرياضية، أو المسرحية، أو والموسيقية. ولم يتطور العمل الجمعوي الحديث بين المغاربة في شمال المغرب إلا ابتداءً من الإعلان عن الجمهورية الإسبانية في أبريل 1931، وصدور الظهير المتعلق بتنظيم "حق تكوين الجمعيات" في المنطقة في 23 شتنبر 1931[245].

ومن بين النوادر الكثيرة التي تتضمنها رِبائد الأستاذ محمد داود في خزانته الداودية، وثيقة مخطوطة فريدة من نوعها، يرجع تاريخها إلى سنة 1919. وهي عبارة عن محضر، أو تقرير مفصل عن الإعلان عن تأسيس أول جمعية للدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية لساكنة مدينة تطوان، أُطلق عليها اسم "**جمعية الحقوق التطوانية**". وقبل وصف هذه الوثيقة والنظر في التفاصيل التي تضمنتها

[245] Dahir aprobando y poniendo en vigor el Reglamento que regula el derecho de Asociación en la Zona de Protectorado español en Marruecos, B.O. de la zona, N° 19, 10 de octubre 1931, p. 1042.

حول تشكيلة هذه الجمعية وأهدافها، من المفيد أن نبدأ دراستنا بالتعرف، ولو باختصار، على الوضع الذي كان سائداً في المدينة في تلك الفترة.

1.14- وضعية مدينة تطوان سنة 1919

عندما خضعت منطقة الشمال للحماية الإسبانية سنة 1913، أصبحت مدينة تطوان عاصمة هذه المنطقة، وأُقيم بها جهاز إداري مزدوج مغربي وإسباني؛ فمن الجانب الإسباني، يرأس الجهاز الإداري للإقامة العامة، المقيم العام الإسباني، وبجانبه نواب يترأسون مختلف الإدارات. ومن الجانب المغربي، هناك خليفة مفوض من السلطان، وبجانبه حكومة مخزنية على رأسها الصدر الأعظم. وبطبيعة الحال، كانت هذه الحكومة مراقبة من طرف سلطات الحماية الإسبانية.

وفي مستهل عام 1919، بقي الجهاز الإداري المغربي كما كان عند تأسيسه في بداية الحماية: الخليفة السلطاني هو مولاي المهدي بن إسماعيل، والصدر الأعظم هو محمد ابن عزوز. أما الجهاز الإداري الإسباني فقد أصبح على رأسه المقيم العام الجنرال برنكير الذي تم تعيينه في 02 فبراير 1919. وخلافاً للمقيم العام الأسبق[246]، فقد سلك المقيم الجديد مسلك القوة والسيطرة العسكرية، فنقض الاتفاق السلمي الذي كان قائماً مع الزعيم أحمد

---

[246] يتعلق الأمر بالجنرال "خوردانا" الذي سلك سياسة التفاهم بدل التصادم، فاستطاع إيقاف القتال بعقد اتفاقية مع زعيم القبائل الجبلية مولاي أحمد الريسوني. وقد ظلت الحياة على العموم هادئة عادية إلى أن مات المقيم المذكور، في 20 نوفمبر 1918 م (انظر كتابنا "النظام الإداري والمخزني بتطوان في عهد الحماية الإسبانية"، منشورات دار الحكمة 2021).

الريسوني وأتباعه. ونتيجة لذلك، أصبحت المنطقة مقسمة من جديد إلى قسمين: قسم -وهو الغالب- واقف في صف المجاهدين المقاومين للاحتلال الأجنبي، وفي مقدمة رجاله الزعيم الريسوني، وقسم آخر مسالم للإسبان، ومستسلم للحكومة الخليفية[247]. ومن جراء هذه الوضعية، انقطعت الطريق بين مدينتي تطوان وطنجة، كما ظلت مدينة شفشاون خارجة عن سيطرة الحماية. وبفعل هذا الوضع غير المستقر، أصبح الجنود الإسبان يرابطون بضواحي تطوان لحراسة المدينة ولمواجهة هجمات المقاومة الجبلية، فكان أهالي تطوان يشتكون من الأضرار التي يلحقها هؤلاء الجنود بأغراسهم وممتلكاتهم الواقعة خارج أسوار المدينة.

وقد حصل نقص حاد في المواد الغذائية بسبب محاصرة المدينة، وبسبب أيضاً الأزمة الاقتصادية التي خلّفتها الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، فصار الأهالي يتدمرون من قلة التموين. وشمل ارتفاع الأثمان حتى المصالح العامة بالمدينة، فأصبح السكان يشتكون من ارتفاع الضرائب، والكهرباء، والماء، وغير ذلك. وكانت هذه الظروف الصعبة، الدافع الأساس لتأسيس "جمعية الحقوق التطوانية".

[247] محمد داود، "مختصر تطوان"، المسارة، ص 427.

2.14- وصف وتخريج الوثيقة التي أعلنت عن تأسيس "جمعية الحقوق التطوانية"

يرجع الفضل للأستاذة حسناء محمد داود في العناية بهذه الوثيقة المخطوطة ورقنها مما يُسَهِّلُ على القارئ الوقوف على فحواها بيسر ووضوح.



صورة رقم 66: الواجهة الامامية للوثيقة المخطوطة التي أعلنت عن تأسيس "جمعية الحقوق التطوانية"[248].

---

[248] الوثيقة من أرشيف الخزانة الداودية بتطوان.



صورة رقم 67: الواجهة الخلفية للوثيقة المخطوطة التي أعلنت عن تأسيس الجمعية.

وقد بذلت مجهوداً كبيراً في إنجاز هذا العمل، نظراً للحالة التي كانت عليها الوثيقة، فنجدها تقول في التقرير الذي أعدته حول المخطوط: "إن الوثيقة التي جاءِ فيها تأسيس "جمعية الحقوق التطوانية"، مكتوبة على ظهر غلاف رسالة بخط دقيق ومتداخل تصعب معه قراءة بعض الفقرات.. والوثيقة المذكورة قد طال عليها الزمن، فتآكلت بعض جوانبها، وتمزقت بعض حواشيها، مما جعل

قراءتها من الصعوبة بمكان. كما يلاحظ عليها أنها قد اشتملت على بعض التعابير والكلمات العامية، مما تطلب بعض الشرح أو الإيضاح"[249].



صورة رقم 68: عالمة تطوان الأستاذة حسناء محمد داود التي اعتنت بالمخطوط المتعلق بـ "جمعية الحقوق التطوانية".

وقد مر على كتابة هذه الوثيقة أكثر من قرن، تقول الأستاذة داود: "إن الورقة المذكورة تحمل تاريخين اثنين، فقد ذُكر في بدايتها أن اجتماع الأهالي لتأسيس الجمعية المذكورة كان بتاريخ 26 رجب 1337 هـ (أي ما يوافق 26 أبريل 1919م)، بينما ورد في نهايتها تاريخ تقييد المذكرة أو التقرير، وهو 17 جمادى الأولى عام 1338 (الذي يوافق يوم 6 فبراير سنة 1920 م)، مما يدل

[249] حسناء محمد داود، "تخريج الوثيقة المخطوطة المتعلقة بجمعية الحقوق التطوانية"، نص أُرفق بنفس الوثيقة المحفوظة بالخزانة الداودية بتطوان.

على أن كاتبها قد شرع في كتابتها عند تأسيس الجمعية، ثم تابع أعمال أعضائها ومحاولاتهم لتحقيق أهدافهم بعقد اجتماعات مع المسؤولين"[250].

3.14- تشكيلة "جمعية الحقوق التطوانية" وأهدافها

نصّت الوثيقة في بدايتها على ما يلي:

"الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله.

اجتمعت في يوم الاثنين 26 رجب 37 [أي 1337 هـ وهذا التاريخ يوافق 26 أبريل 1919 م] جمعية من أهل تطوان في الجامع الكبير في الساعة العاشرة صباحا يوم تاريخه، ومقصود الجمعية التكلم في الشؤون التي ترجع لأهل البلد ومصلحتها، فجلسوا، وعددهم يزيد على المائتين، أخص منهم البعض بالذكر، فمنهم: الحسن أفيلال (خليفة القاضي)، وعبد القادر الرزيني، والصفار (خليفة الباشا سابقا)، ومصطفى أفيلال، والحاج أحمد بريشة، وبريشة بن عبد السلام، والحاج محمد الرهوني، وأكزول[251]، وعبد القادر عزيمان، وعبد الكريم اللبادي (ابن الفقيه)، ومحمد أشعاش (الكبير)، ومدينة الوسواس (الوسواس لقب للسيد أحمد بن عبد الغفور مدينة)، والدفوف[252]،

---

[250] حسناء محمد داود، "تخريج الوثيقة المخطوطة المتعلقة بجمعية الحقوق التطوانية"، نص أُرفق بنفس الوثيقة المحفوظة بالخزانة الداودية بتطوان.

[251] يتعلق الأمر بمحمد أكزول، لأنه في ذلك التاريخ كان على قيد الحياة ثلاثة ذكور من هذه العائلة فقط: الجد محمد بن عبد السلام أجزول. والعم أحمد وسنه كان نحو 24 سنة، والوالد عبد السلام وسنه كان نحو 14 سنة (رحمهم الله الجميع).

[252] ذكر لنا الباحث جواد الدفوف، أنه لا شك بأن الأمر يتعلق بجده الحاج العربي الدفوف الذي كان من المناضلين ضد الاسبان، وكان يتمتع بالحماية الهولندية، واستعملها ذريعة للتنسيق بين الوطنيين المتابعين من قبل السلطات الاستعمارية الاسبانية.

والجيار، وأحمد الطريس (الساكن بالعيون)، وأحمد الفاسي (الساكن بالطرنكات)، والحاج أحمد بن جلون، وأحمد أفيلال، وبن عبود (التاجر الذي يبيع السلعة)، والعربي الخطيب، ومحمد بن محمد الموذن، والبقالي (صاحبه)، ومَحمد بيصة، ومحمد اطنانة، ومحمد مدينة، واليعقوبي، والصباغ، وبريشة مصطفى والعربي، وعبد الله أشعاش (الصغير)، وعبد السلام الهواري، ومحمد الحاج، وأفيلال (الذي حانوته بالسويقة)، والسلوي الصغير، والمهدي الموفق، وأحمد اللبادي (صاحب النظارات)، ومَحمد الرزيني، والصفار، والعمرتي، والدليرو الصغير (يقصد عبد الكريم بن محمد الدليرو) والمتوسط (يقصد عبد الكريم بن محمد الدليرو)، ومحمد العمراني (الملقب بالزاوية)، والحسن بن مخوت، وأحمد بوحرمة، ومحمد الفقاي، والعلمي بن حليمة، وأحمد بن سفاج، وأحمد سلامة، وعبد الكريم كرّيش، والعطار (الذي يبيع الجلالب)، ومحمد اللبادي (أخو الحاج أحمد، أي نائب إخوته) والعربي (أخوه)، والعربي السقّا، ومحمد بن عمر النجار (صاحب الركينة)، ودرجاج، وحجاج الذي ... خطيبا. وغيرهم ممن يطول ذكرهم.... إلخ".

وتبعاً للتدقيق الوارد في الوثيقة، فقد تم تحديد المكان الذي تم فيه بالضبط الاجتماع داخل الجامع الكبير، وهو "البلاط الثاني قبالة النافذة التي على المحاج (أي الشارع العام)". وانطلق الاجتماع بتدخل عدد من الأعضاء، ثم تناول الكلمة العربي الخطيب، ومما قاله: "أيها السادات، يتعين علينا أن نعين لنا أعضاء لينوبوا عن بقية أهل البلد". فاستحسن الجميع كلامه، كما تدخل

الدفوف، ومما أشار إليه: "إننا معشر أهل هذه الجمعية مهما اجتمعت كلمتنا والتأمنا ولم يقع بيننا نزاع إلا وكان كل ما نريد".



صورة رقم 69: مدخل مسجد "الجامع الكبير" الذي احتضن تأسيس "جمعية الحقوق التطوانية".

وقد اتفق الأهالي على أن يكون للجمعية رئيساً، وكاتباً عاماً، وعدداً من الأعضاء على حسب أهل كل حومة. وقد تم اختيار سبعة عشر عضواً، وهم:

- الرئيس: أحمد أفيلال.
- كاتب الجمعية: العربي الخطيب.
- أربعة أعضاء من أهل السياغين: الحاج أحمد بن جلون، وبن عبد السلام بريشة، وأحمد مدينة، ومحمد بن الفقيه اللبادي.
- أربعة أعضاء من أهل الربض الأسفل: الصفار، ومصطفى أفيلال، وبن عبود، والدفوف.
- أربعة أعضاء من أهل الطرنكات: أحمد الفاسي، ومحمد الفاسي، ومحمد أشعاش، ومحمد العمراني.
- ثلاثة أعضاء من أهل العيون: أكزول، والحاج محمد الرهوني، وأحمد الطريس.

وأجمع الحاضرون على أن يبلغوا الباشا السيد أحمد الطريس على ما وصلوا إليه. وخلال التحاقهم جماعة بالباشا، انضم إليهم في الطريق عدد آخر، كما نقص منهم عدد آخر من غير المذكورين والموظفين. وكان اللقاء مع الباشا بجامع الباشا الواقعة بشارع المشور؛ حيث أخذ الكلمة رئيس الجمعية أحمد أفيلال، ومما قاله: "يا سيدي، أسسنا هذه الجمعية كي ننظر في مصالح أهل البلد، وهؤلاء أعضاؤها، فنريد أن نتكلم، فهذه ستة أعوام ونحن نأكل القَدْحِي (عبارة عامية القصد منها أن الإنسان يتحمل من الأذى ما لا طاقة له به من طرف الغير)، واليوم أكثر"، ثم تكلم على عدة مسائل أخرى، نلخصها كما يلي:

- ضياع متاع الأهلي بالممتلكات والجنانات الواقعة خارج أسوار المدينة؛ حيث نجد في الوثيقة ما يلي: "إن الرجل يذهب منا لغرسته فيجد فيها العساكر يأخذون متاعه، فلا يستطيع أن يخرجهم ولا أن يذهب إلى المخزن".

- التشكي من الصعوبات عند الذهاب لأداء الضريبة؛ إذ غالباً ما يكون المكلف باستخلاص هذه الضرائب غائباً، ولا يوجد هناك مكان يمكن الجلوس فيه لانتظار مجيئه.

- عند أداء ضريبة السلع التي يتم جلبها من الخارج، لا يتم تسليم التواصيل، كما جرت العادة. وقد جاء في الوثيقة، ما يلي: "إن الرجل منا يخلِّص المرة الأولى، ولا يأخذ توصيلا على ذلك، ثم يخلِّص ثانيا على ما خلص عليه أولا، ثم ثالثا كذلك، فلماذا هذا؟".

- ارتفاع ضريبة الماء، ومما جاء في الوثيقة: "إن الرجل كان إذا أراد أن يصلح معدة (مكان خاص لتقسيم ماء السكوندو بين المستفيدين) أو غيرها، يخلص سبعة بلايين، والآن صار يخلص سبعة بسّيطات، على ما هذا ونحن ليس عندنا ما نخلص بذلك، وما نقبضه لا يكفينا".

- بشأن الكهرباء، لا يتم الوفاء بالشروط التي تم الاتفاق عليها، فزيادة 25 في المائة تم تبريرها بالحرب، ثم جاءت زيادة ثانية بـ 10 في المائة، فصار الجميع 35 في المائة. وبسبب هذه الزيادة المتكررة، عبر الأهالي عن استعدادهم للاستغناء عن الكهرباء، وجاء في المخطوط بشأن

ذلك: "فإذا أراد أن يرجع للطريق فنِعْم، وإلا فليعطينا الدراهم التي خلّصنا ويقطع ضاوه في الأول من الشهر المقبل".

- في مسألة التموين، تمت الإشارة إلى أن البلد كله ليس فيه مائة كيس من الدقيق، مع أن الطلب اليومي هو 50، أو 60 كيساً في اليوم. وجاء في الوثيقة بخصوص عواقب النقص في التموين ما يلي: "نحن ليس عندنا ما نأكل، ففي الغد نصبح ننظر إلى بعضنا أو نأكل بعضنا".

وبعد انتهاء رئيس الجمعية من تدخله، أخذ الكلمة الحاج محمد الرهوني مؤكداً للباشا على أهمية هذه النقطة الأخيرة نفسها، المتعلقة بالنقص في التموين، وطرح السؤال الآتي: " ماذا نأكل مع أن البُر مقطوع، وعلى فرض وجود الزرع فأين يُطحن؟". ثم تكلم بعده أكزول على مسألة الضرائب، ومن جملة ما قاله: "الرئيس، يالله نمشو (أي هيا بنا نمشي) عشرة من الناس ونطلع لمدريد، وأنا واحد من تسعة أخلص من جيبي الخاص، وهذه ست سنين ونحن تحت هذا". واستطرد قائلاً: "نحن نقول هذا ونذهب للحبس"، فأجابه الباشا (على سبيل البسط): "إنه لا يرفدكم (أي أن السجن لا يسع عددكم الكبير)".

وبعد طرح كل هذه المطالب، انصرف الباشا من الجامع، وقال: "أنا أذهب إلى الوزير وأتكلم معه في ذلك"، وبعد أن التحق بالصدر الأعظم محمد بن عزوز وتذاكر معه، أرسل وراء الأعضاء الذين ينوبون عن الجمعية ليلتحقوا

بدورهم بالوزير الصدر، قصد أن يخبروه بما عزموا عليه، ثم يطرحون عليه مطالبهم.



صورة رقم 70: الباشا أحمد الطريس الذي اجتمع مع نحو 200 من الأهالي.



صورة رقم 71: الصدر الأعظم محمد ابن عزوز الذي استقبل 17 عضواً يمثلون الجمعية.

وبعد انتهاء اللقاء مع الصدر الأعظم، رجع الأعضاء إلى جامع الباشا، فوجدوا بقية الناس ينتظرونهم، وقالوا لهم: "لم نجب بما كنا نؤمل ولاكن أنتم هل ترجعون عما عزمتم عليه أم لا؟"، فقالوا: "ما فعلتم أنتم عليه العمل وما وظفناكم حتى كنتم مفوضين". ثم اتفقوا على أن لا يرجعوا عما عزموا عليه. وفي الغد كتبوا للمكلف بالكهرباء، فقال لهم: "الجواب بعد 15 يوما". وأما المسائل الأخرى فأخرت إلى أن يأتي الخنرال "برنكير" المقيم العام.

وجاء في نهاية الوثيقة، ما يلي: "وإلى الآن ينتظر فروغ الخمسة عشر يوما، كما ينتظر مجيء المقيم ليتكلم في باقي المسائل. هـ. وقيد في 17 جمدى الأولى 1338 (6 فبراير سنة 1920 م)". أي أنه، انصرمت الخمسة عشر يوماً المذكورة، ومرّت أكثر من تسعة أشهر، ولم يتم التوصل بأي جواب من المكلف بالكهرباء. كما أنه، مرت نفس المدة على قدوم المقيم العام، ولم يتحقق أي شيء في المسائل الأخرى.

وهكذا، يتبين من هذه الوثيقة الفريدة من نوعها، أن أهالي تطوان شرعوا في النضال، منذ السنوات الأولى للحماية الإسبانية، من أجل ألا تُمس ممتلكاتهم وألا تُدس حقوقهم المدنية. ولم يكن ذلك غريباً منهم، فأهل تطوان عرفوا منذ القدم بنضالاتهم من أجل الحرية والكرامة، بل حتى من أجل الاستقلال في بعض الفترات. وتبعاً لهذا الماضي، أطلق الشاعر سيدي المفضل أفيلال على تطوان، اسم: "الحمامة"، حين قال:

"تطـــــوان ماكنت ** إلا بين البلاد حمامة"**

أي المدينة التي لا تقبل إلا الحرية والانعتاق. وقد تميز نضال سنة 1919 بتأسيس تنظيم حديث أطلق عليه: "جمعية الحقوق التطوانية"، التي بادرت، بمجرد تأسيسها، إلى طرح مطالب الأهالي على كبار المسؤولين، كالباشا والصدر الأعظم. بل أكثر من ذلك، كان هناك اقتراح بالسفر إلى مدريد من أجل طرح المطالب على الحكومة الإسبانية.

ويبدو أن هؤلاء الأهالي لم يتمكنوا من تحقيق مطالبهم بسبب حلّ جمعيتهم، حيث ورد في نهاية الوثيقة ما يلي: "وبلغني أن الذي جرى في فسخ

هذه الجمعية هو خليفة الرئيس الصفار القصير خليفة القائد سابقا. وكان طلب الرزيني أن يكون رئيسا فامتنع". ولا ندري من أمر بالقضاءِ على هذه الجمعية، غير أنه، لا يستبعد أن تكون وراءِ ذلك سلطات الحماية الإسبانية، لأسباب متعددة، نذكر منها:

- العدد المرتفع للأهالي المؤسسين للجمعية وقد تعدى المائتين. وربما تخوفت سلطات الحماية من أن يزيد هذا العدد في الارتفاع مع مرور الأيام.
- شروع الأهالي، منذ اليوم الأول لتأسيس الجمعية، بمطالبة المسؤولين بالاستجابة لمطالبهم، عبر طرح هذه المطالب على مسؤولين كبار؛ كالباشا، والصدر الأعظم، بل كان هناك تهديد بالتوجه إلى العاصمة مدريد لطرح هذه المطالب.
- أغلب المطالب يصعب على سلطات الحماية تنفيذها في تلك الفترة الصعبة، بسبب ارتفاع الأثمان وندرة المواد، بفعل مخلفات الحرب العالمية الأول، وكذا بفعل انطلاق المقاومة الجبلية المسلحة من جديد، مما تطلب مصاريف باهظة لمواجهة هذه المقاومة.



صورة رقم 72: الكاتب العام للجمعية محمد العربي الخطيب.



صورة رقم 73: الحاج العربي الدفوف الذي نادى بضرورة التئام.



صورة رقم 74: الحاج محمد الرهوني الذي اشتكى من النقص في التموين.



صورة رقم 75: محمد أجزول الذي نادى بالذهاب إلى مدريد قصد المطالبة بالحقوق[253].

العودة إلى فهرس مواد الكتاب

[253] يتعلق الأمر بالجد الأول محمد بن عبد السلام أجزول رحمه الله رحمة واسعة.

-15-

العمل الجمعوي بتطوان في عهد الحماية الإسبانية إبان صدور ظهير 1931[254]

عرف شمال المغرب، عند خضوعه للحماية، بعض التنظيمات الحديثة المتعلقة بالعمل الجمعوي. فإسبانيا، قبل أن تضطلع بمهام الحماية على شمال المغرب، كان لها قانون حديث متعلق بالعمل الجمعوي، صدر في 30 يونيو 1887، كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك. وبناءً على أحكام هذا القانون، سمحت السلطات الإسبانية بتأسيس عدد من الجمعيات في المنطقة الخليفية بشمال المغرب، عند بداية عهد الحماية. غير أن الجمعيات التي ساهم الأهلي في تأسيسها ظل عددها محدوداً. ولم يتطور العمل الجمعوي الحديث بين المغاربة في شمال المغرب إلا ابتداءً من الإعلان عن الجمهورية الإسبانية في أبريل 1931، وصدور الظهير المتعلق بتنظيم حق تكوين الجمعيات في منطقة الحماية الإسبانية، في 23 شتنبر 1931[255].

[254] مقال نُشر في العدد 1195 لجريدة الشمال بتاريخ 25 مارس 2023، ص 14.

[255] Dahir aprobando y poniendo en vigor el Reglamento que regula el derecho de Asociación en la Zona de Protectorado español en Marruecos", B.O. de la zona, n° 19, 10 de octubre 1931, p. 1042.

1.15- أهم الجمعيات التي تم تأسيسها بتطوان قبل سنة 1931

لم يكن السياق السياسي والاجتماعي في بداية الحماية الإسبانية يسمح أو يشجع على تأسيس الجمعيات الحديثة بين الأهالي، لوجود الدافع "الوطني" المنتشر بين المغاربة والداعي إلى الابتعاد عن كل ما يأتي من سلطات الحماية. فكان على هذه السلطات تحفيز هؤلاء الأهالي بتأسيس جمعيات، مختلطة تضم مغاربة وإسبان، وإما جمعيات لها طابع ترفيهي فقط، ولا تتصادم مع مصالح السلطات الإسبانية، كالأنشطة الرياضية، أو المسرحية، أو الموسيقية. ومن أهم الجمعيات التي تم تأسيسها بتطوان قبل سنة 1931، نجد: "جمعية الحقوق التطوانية" التي تأسست سنة 1919 (وقد تطرقنا إليها بالتفصيل في عدد سابق من جريدة الشمال)، و"جمعية الاتحاد المغربي التطواني"، و"جمعية العمل الاجتماعي الخيري".

1.1.15- جمعية الاتحاد المغربي التطواني (المُغرب: جمعية رياضية أدبية إسلامية)

بعد نهاية المقاومة المسلحة، وبداية فترة التهدئة سنة 1928، تصاعدت تحركات الحركة الوطنية؛ ففي الميدان الثقافي، تم إرسال أول بعثة طلابية للتكوين العلمي إلى فلسطين، وفي العام نفسه تم تأسيس المطبعة المهدية بتطوان، وقد قامت بطبع عدد من الكتب، والصحف، والمجلات الوطنية. وفي الميدان الاقتصادي شهدت السنة نفسها تأسيس أول معمل وطني لإنتاج التيار الكهربائي، وتوزيعه على أحياء الأهالي.

وهناك مبادرة ثقافية جديرة بالذكر في تلك السنة نفسها، وهي تأسيس جمعية من لدن بعض الشباب التطواني الواعي، بعنوان يرمي ظاهرا إلى التنشيط الرياضي، ولكن الجمعية في الواقع تهدف إلى بث الوعي الوطني ونشر الثقافة العربية عن طريق ربط الاتصال بالقاعدة الشعبية بواسطة الرياضة، وخصوصاً رياضة كرة القدم. وقد تم طلب الإذن بتأسيس هذه الجمعية في 02 دجنبر 1928.

وحسب محمد ابن عزوز حكيم، فإن هذه الجمعية قد سُميت بـ"جمعية الاتحاد المغربي". بينما حملت وثيقة الاستدعاء المرفقة، التي وجهتها الجمعية إلى مدير المدرسة الأهلية بتاريخ 25 يوليوز 1932، اسم: "المُغرب: جمعية رياضية أدبية إسلامية"، وكان مقرها في شارع المصلى القديمة رقم 40 بتطوان. أما خاتم، أو طابع، الجمعية الذي ورد في الوثيقة نفسها، فقد حمل اسم: "الاتحاد المغربي التطواني"[256].

ولم تهتم الجمعية المذكورة بالشؤون الرياضية فقط، بل تفرعت عنها جمعية أدبية اشتغلت بشؤون التمثيل، حيث قدمت فرقة التمثيل أول مسرحية لها تحت اسم: "صلاح الدين الأيوبي". ولم تسلم سلطات الحماية الموافقة النهائية على تأسيس الجمعية المذكورة إلا يوم 01 أكتوبر 1931، بعد أن صدر الظهير المتعلق بتنظيم حق تكوين الجمعيات في المنطقة، في 23 شتنبر 1931.

[256] ذكر الباحث الزبير بن الأمين أن "المغرب التطواني" عندما نشأ، كان اسمه "الاتحاد المغربي". وقد ارتبط بنشاط الحركة الوطنية ابتداءً من سنة 1928 (انظر كتابه: "من ذاكرة تطوان الرياضية: المغرب التطواني"، ص 293).



صورة رقم 76: الاستدعاء الذي وجهته الجمعية إلى مدير المدرسة الأهلية[257].

2.1.15- جمعية العمل الاجتماعي الخيري

في يوم 24 مارس 1930 انعقد الجمع العام التأسيسي لـ "جمعية العمل الاجتماعي الخيري". وكان من أهداف الجمعية التخفيف من عواقب الأزمة الاقتصادية التي عرفها شمال المغرب في أواخر العشرينيات، والحد من ظاهرة التسول التي كانت قد انتشرت في مدينة تطوان.

وقد تشكلت الجمعية من الجاليات الثلاث: المسلمة، واليهودية، والإسبانية. وأسندت رآستها الشرفية إلى زوجة المقيم العام، وشُكل مكتبها على

[257] مصدر الوثيقة: الخزانة الداوودية بتطوان.

الشكل الآتي: الرئيس القنصل "كاخيكاس"، ونائب الرئيس الحاج عبد السلام بنونة، والأمين "الكومندار فاثكيث"، والكاتب "أنطونيو لوبيث"، والعضو "إسحاق بن هروش"[258].

وذكر الحاج عبد السلام بنونة، أنه في الاجتماع الثالث للجمعية، تقرر أن يُصرف جزء من مداخيل هذه الجمعية على أبناء المسلمين الذين لا شغل لهم، إلا التكفف في الأزقة، بأن يُجعل لهم محلاً للأكل مرتين في اليوم، ودار يتعلمون فيها القراءة والكتابة، وما تيسر من القرآن، والحساب، واللغة الإسبانية؛ على أن تتكلف في النظر في أحوالهم لجنة خاصة تختارها الجمعية. وأشار بنونة إلى أن الهدف من تأسيس هذه الجمعية كان هو فتح باب المساعدة لتأسيس جمعية خيرية إسلامية صرفة في القريب العاجل[259].

2.15- تأسيس الجمعيات بعد صدور ظهير 1931

في 15 أبريل 1931، حدث تغيير في الأوضاع السياسية في إسبانيا، من الملكية إلى الجمهورية. وقد استغل أقطاب الحركة الوطنية في الشمال فرصة هذا التغير لإعداد وتقديم عريضة المطالب بخصوص الوضع السياسي بالبلاد. وكان حق حرية الاجتماع والصحافة والرأي من بين المطالب ضمن هذه العريضة.

[258] محمد ابن عزوز حكيم، "أب الحركة الوطنية المغربية: الحاج عبد السلام بنونة"، الجزء الأول، ص 371.

[259] نفس المرجع السابق.

وهكذا، وفي إطار الاستجابة لبعض مطالب الأهلي، صدر الظهير الخليفي، في 23 شتنبر 1931، بإقرار وتنفيذ القانون الذي ينظم حق تكوين الجمعيات في منطقة الحماية الإسبانية[260]. وتنص المادة 3 من هذا القانون، على أن الأشخاص الذين يرغبون في إنشاء جمعية، عليهم أن يضعوا لدى المراقب المحلي، تصريحاً بالتأسيس في ثلاث نسخ، مرفوقاً بثلاث نسخ من النظام الأساسي للجمعية. ويقوم المراقب المحلي بتسليم وصل إلى الطرف المصرح، في انتظار دراسة الطلب وإعداد تقرير حوله واتخاذ القرار المناسب.

وبصدور وتنفيذ هذا القانون، بدأ نوع من تطور العمل الجمعوي الحديث بين المغاربة في شمال المغرب، وتم إحداث مجموعة من الجمعيات، من أهمها: الجمعية الخيرية الإسلامية التطوانية، وجمعية الطالب المغربية بتطوان، وجمعية الهداية والإرشاد بتطاون، وجمعية حقوق الإنسان بتطوان.

1.2.15- الجمعية الخيرية الإسلامية التطوانية

تأسست الجمعية الخيرية الإسلامية التطوانية في 29 شتنبر 1931، على إثر اجتماع جرى ببيت الباشا إدريس الريفي. وقد نشر محمد ابن عزوز حكيم لائحة بأسماء 41 من الأهالي الذين حضروا في هذا الجمع العام التأسيسي للجمعية[261].

---

[260] Dahir aprobando y poniendo en vigor el Reglamento que regula el derecho de Asociación en la Zona de Protectorado español en Marruecos", B.O. de la zona, n° 19, 10 de octubre 1931, p. 1042.

[261] محمد ابن عزوز حكيم، "أب الحركة الوطنية المغربية: الحاج عبد السلام بنونة"، الجزء الثالث، ص 134.

وكان تسيير هذه الجمعية يتم من خلال مجلس إداري يتكون من الرئيس وخليفته، وأمين المال وخليفته، والكاتب العام وخليفته، و24 عضواً ينتخبهم الأعضاء المؤسسون، وتستمر عضويتهم ثلاث سنوات (الباب الثاني من القانون الأساسي للجمعية).

وكان التكافل الاجتماعي من أهم أهداف هذه الجمعية، وهو عمل تطلب مهاماً متعددة الجوانب، من بينها: إعانة الضعفاء والمساكين، وانشاء ملاجئ بقصد القضاء على ظاهرة التسول، وغير ذلك. كما اهتمت الجمعية بحفظ مقابر المسلمين وصيانتها. إلا أن أهم الأعمال التي حققتها الجمعية، تجلت في تأسيس مدرستين من أهم وأحدث المدارس التي عرفتها المنطقة في الشمال خلال تلك الفترة، هما: "المدرسة الخيرية للبنات" التي تم افتتاحها في 18 فبراير 1934، ثم أضافت الجمعية إليها سنة 1935 "المدرسة الخيرية للبنين".

وكانت مداخيل الجمعية تشتمل بالأساس على الاشتراكات الشهرية والسنوية لأعضائها، وتبرعات المحسنين، وإعانات الحكومة والمجلس البلدي والأحباس. ولأجل تنمية مداخيل الجمعية، نصت المادة 28 من القانون الأساسي، على أن يمنح لقب عضو شرفي في الجمعية لأي محسن تبرع بـ 500 بسيطة فما فوق. وإذا وصل مبلغ التبرع 1000 بسيطة فما فوق، تمنحه الجمعية لقب محسن مع وسام خاص.



صورة رقم 77: التهامي الوزاني، وهو من الأعضاء المؤسسين للجمعية الخيرية الإسلامية التطوانية.



صورة رقم 78: عبد الرحمن زوزيو، وقد حضر في الجمع التأسيسي للجمعية الخيرية الإسلامية التطوانية.

2.2.15- جمعية الطالب المغربية بتطوان

ذكر التهامي الوزاني، أن لجمعية الطالب المغربية تاريخ يجب أن يُكتب، خصوصاً وأنها كانت المؤسسة الأولى من نوعها بالمغرب طيلة عدة سنوات، فلم تنقطع في يوم من الأيام عن عملها، ولو أنها تعرضت من حين لآخر إلى مضايقات الاستعمار[262].

وكان الأستاذ عبد الخالق الطريس هو من أسس هذه الجمعية في 23 مارس 1932، باعتبارها أول جمعية ثقافية وطلابية من نوعها في المغرب، كما قام بإعداد قانونها الأساسي في نفس التاريخ. وقد ضم المكتب التأسيسي عبد الخالق الطريس بهفته رئيساً، ومحمد باغوز بصفته كاتباً، والحاج مَحمد بنونة

[262] التهامي الوزاني، "المقاومة المسلحة والحركة الوطنية في شمال المغرب"، مطبعة الساحل، الرباط 1980، ص 127.

بصفته أميناً، والسادة محمد ابن الابار ومحمد بوهلال وعبد السلام الحاج بصفتهم أعضاءً. ومن أهداف الجمعية التي نص عليها محضر الاجتماع: الدفاع عن حقوق الطالب وإرشاده أثناء دراسته، وتوسيع ثقافته وترقية فكره، وتأسيس مكتبة يستعين بها، وتهيئة العمل له عند الانتهاء من حياة الطالب.



صورة رقم 79: المكتب الإداري الأول لـ "جمعية الطالب المغربية" سنة 1932[263].

وقد بدأت الجمعية نشاطها قبل الحصول على موافقة سلطات الحماية، إذ نجد عبد الخالق الطريس يقول: "في شهر أبريل من سنة 1932 ألقيت محاضرة في موضوع تاريخي، أحببت أن تكون هي أول محاضرة تنظم باسم جمعية

---

[263] مصدر الصورة: "الطريس، صور من حياته"، جمع وتنسيق جمعية الطالب المغربية بتطوان 1970، ص 24.

الطالب المغربية، وحيث أنني لم أكن قد حصلت بعد على موافقة الحكومة على تأسيس الجمعية، فقد نظمت تلك المحاضرة بداري، وهذا ما جعلني لا أفكر في طلب الإذن لذلك التجمع، بعد أن رُفض الطلب بإلقائها في المسرح.. ولم يحدث أي شيء أثناء المحاضرة حيث أنني لم أتوصل بأي إنذار يمنعني من ذلك، وفي الغد توصلت برسالة من طرف الباشا يخبرني فيها بأنه فرض علي غرامة قدرها مائة بسيطة بسبب تنظيم المحاضرة المذكورة دون إذن سابق من السلطة، فما كان علي إلا أن أديتها حتى لا يكون امتناعي سبباً في عرقلة تأسيس جمعية الطالب المغربية"[264].

وفي يوم 04 أكتوبر 1932 صدر القرار الوزاري بالمصادقة على تأسيس الجمعية المذكورة. وقد اشترطت سلطات الحماية بأن تكون العضوية في الجمعية فقط لمغاربة المنطقة المشمولة بحماية إسبانيا.

وبعد صدور هذا القرار، انعقد يوم 10 أكتوبر 1932 اجتماع حضره الأعضاء المنخرطون في الجمعية حيث حُرر محضر نص على التشكيلة الجديدة للمكتب المسير للجمعية، هو كالآتي: عبد الخالق الطريس رئيساً، والتهامي الوزاني نائباً للرئيس، ومحمد الناصر أمين المال، ومحمد باغوز كاتباً عاماً، وعبد السلام بن عجيبة نائباً للكاتب العام، والسادة مَحمد بنونة، وعبد السلام الحاج، ومحمد عميار، ومحمد ابن الابار، ومحمد الدليرو، أعضاءً.

وقد أنجزت هذه الجمعية عدة خدمات في المجال الثقافي، وذلك بتنظيم عدد من المحاضرات، والمناظرات الثقافية، وفتح أقسام لتعليم الخياطة ودروس محو الأمية. ويبقى تأسيس المدارس أهم المهام التي اضطلعت بها الجمعية؛

---

[264] محمد ابن عزوز حكيم، "أب الحركة الوطنية المغربية: الحاج عبد السلام بنونة"، الجزء الثالث، ص 341.

حيث أنشأت أربع مدارسة هي: مدرسة الشعب، ومدرسة مولاي الحسن، ومدرسة الأميرة للا عائشة، ومدرسة الأميرة للا فاطمة، التي أصبح اسمها مدرسة الفضيلة فيما بعد[265].

وعن هذه الجمعية، قال محمد محمد الخطيب: "لا يستطيع أحداً أن ينكر الدور الذي قامت به جمعية الطالب المغربية في هذا المضمار ولا النتائج والثمار التي نالتها الحركة الوطنية من وراء تأسيس تلك المؤسسة التي خدمت بكل جدية وإخلاص قضية المغرب العامة لا في المجال الفكري فقط بل في المجال السياسي والوطني للحركة، ولقد كان مركزها بتطوان مصدر إشعاع كبير في النهضة المغربية، فمن فوق منبرها أُلقيت العشرات من المحاضرات العلمية والثقافية والأدبية والاجتماعية"[266].



صورة رقم 80: نخبة من أعضاء الجمعية سنة 1933[267].

---

[265] حسن الصفار، "حزب الإصلاح الوطني"، ص 36.

[266] محمد محمد الخطيب، "صفحات من تاريخ الحركة الوطنية في الشمال"، تطوان 2021، ص 124.

[267] مصدر الصورة: "الطريس، صور من حياته"، جمع وتنسيق جمعية الطالب المغربية بتطوان 1970.

3.2.15- جمعية الهداية والإرشاد بتطاون

تأسست هذه الجمعية يوم 15 فبراير 1933، ويتكون مجلسها الإداري من السادة: عبد الكريم الدليرو (رئيساً)، والحسن بن عبد الوهاب (وكيلاً)، وأحمد الصباغ (كاتباً عاماً)، والحاج عبد السلام بن القات (أميناً)، والسادة: أحمد بن تاويت، ومحمد الصباغ، ومحمد القاسمي، والأمين بن الفقيه الغماري، (أعضاءً)[268]. ولم يتسن لنا الوقوف على معلومات أخرى بشأن هذه الجمعية.

4.2.15- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتطوان

تأسست الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتطوان في 21 دجنبر 1933، كفرع لعصبة الدفاع عن حقوق الإنسان في شمال المغرب، لتقف شاهدة على مستوى النضج السياسي والحقوقي الذي وصلت إليه الحركة الوطنية في شمال المغرب، خلال فترة مبكرة من فرض الحماية على المغرب، خصوصاً وأن هذه الجمعية هي أول جمعية من نوعها يعرفها المغرب.

غير أنه لم يكن جميع أعضائها من المغاربة المسلمين، لأن الإسبان أصروا على أن تكون الجمعية مختلطة ومفتوحة في وجه الجاليات الأخرى. ومن أجل تجنب رفض سلطات الحماية تأسيسها، وبهدف تسهيل الحصول على اعتراف العصبة الإسبانية بها وقبولها كفرع لها بتطوان، تم الأخذ باقتراح الحاج عبد السلام بنونة، بأن يكون الكاتب العام إسبانياً. وقد تشكل المجلس الإداري للجمعية من مجموعة من المناضلين البارزين، وهم:

---

[268] محمد ابن عزوز حكيم، "أب الحركة الوطنية المغربية: الحاج عبد السلام بنونة"، الجزء الرابع، ص 234.

الرئيس: الحاج عبد السلام بنونة.

الوكيل: التهامي الوزاني.

الأمين: محمد المصمودي.

الكاتب: خوسي ألبيرولا.

الأعضاء: محمد داود، وأحمد غيلان، ومحمد طنانة، وعبد الخالق الطريس، والحسين الحيحي، وحاج امحمد بنونة.

وفي يناير 1934 قررت العصبة الإسبانية لحقوق الإنسان قبول هذه الجمعية المغربية كعضو في العصبة المذكورة. وقال رئيس العصبة في رسالة القبول التي بعث بها إلى الحاج عبد السلام بنونة: "إن اللجنة المركزية بمدريد تنتظر الشيء الكثير من نشاط لجنتكم الفرعية التي عليها أن تدافع في حدود القوانين الجاري بها العمل عن حقوق الإنسان المغربي بمنطقة الحماية، وستجد منا التأييد المطلق طبقاً لما ينص عليه النظام الأساسي للعصبة". وبعد وفاة الحاج عبد السلام بنونة في يناير 1935، تقلد التهامي الوزاني رئاسة الجمعية، وتولى عبد الخالق الطريس نيابة الرئيس. ولم يبق خوسي ألبيرولا كاتباً في هذه الجمعية، بعد تأسيس جمعية أخرى بتطوان خاصة بالإسبان[269].

وذكر محمد ابن عزوز حكيم، أن عدد المشتركين في الفرع المغربي أخذ يتزايد يوماً بعد يوم؛ حيث في 14 دجنبر 1935 بلغ عددهم 53 فرداً كلهم يحملون بطاقة العضوية. ونشر ابن عزوز لائحة بأسماء هؤلاء المشتركين في العدد الثاني لمجلته "الوثائق الوطنية"[270].

---

[269] محمد ابن عزوز حكيم، "مجلة الوثائق الوطنية"، العدد 2، يونيو 1988، ص 91.

[270] المرجع السابق.

3.15- استنتاجات ختامية

في الأخير، يتبين أنه رغم ظروف الحرب والمقاومة، فإن أهالي تطوان أصروا، منذ السنوات الأولى للحماية الإسبانية، بأن ألا تُمس ممتلكاتهم، وألا تُدس حقوقهم المدنية، بحيث شهدت سنة 1919 تأسيس أول تنظيم حديث أطلق عليه: "جمعية الحقوق التطوانية".

ولئن أمكن للاستعمار الإسباني إسكات صوت بنادق المقاومة بالمنطقة الخليفية، وكان آخرها مقاومة البطل محمد عبد الكريم الخطابي في نهاية العشرينات، فقد ظهر على الساحة السياسية شباب متنور طامح متطلع للحرية، يحدوه أمل كبير في حصول المغرب على استقلاله، عبر العمل الوطني والنضال السياسي والجمعوي، على مختلف الواجهات.

ويكاد يتفق جميع الباحثين على أن تأسيس الجمعيات كان من أهم منجزات هؤلاء الشباب من الحركة الوطنية المغربية، فبواسطة هذه الجمعيات، أمكن -بالإضافة إلى إعانة الضعفاء، والمعوزين، في إطار التكافل الاجتماعي- الدفاع عن حقوق الطالب المغربي، وإرشاده أثناء دراسته، وجعله يستفيد من الإشعاع الثقافي والأدبي والاجتماعي، عبر تنظيم العشرات من المحاضرات العلمية. بل أكثر من ذلك، فقد مكّن العمل الجمعوي من فتح عدد من المدارس العربية الإسلامية، لعبت دوراً أساسياً في تعليم أبناء الأهالي.

وأخيراً، فإن رجالاً من الحركة الوطنية في شمال المغرب، قد اهتموا أيضاً بقضية حقوق الإنسان، منذ وقت مبكر، في حقبة كان الإنسان المغربي يفتقر

فيها إلى أبسط حقوقه وحرياته، فأسسوا في تطوان أول جمعية مغربية لحقوق الإنسان.

اسم الجمعية	تاريخ التأسيس	مجال العمل
جمعية الحقوق التطوانية	26 أبريل 1919	الدفاع عن الحقوق المادية للأهالي
جمعية الاتحاد المغربي التطواني المُغرب: جمعية رياضية أدبية	2 دجنبر 1928	جمعية رياضية تفرغت عنها جمعية أدبية
جمعية العمل الاجتماعي الخيري	24 مارس 1930	العمل الخيري
الجمعية الخيرية الإسلامية	29 شتنبر 1931	العمل الخيري وتأسيس المدارس
جمعية الطالب المغربية	23 مارس 1932	حقوق الطالب والعمل الفكري والسياسي وتأسيس المدارس
جمعية الهداية والإرشاد بتطاون	15 فبراير 1933	الهداية والإرشاد
جمعية حقوق الإنسان بتطوان	21 دجنبر 1933	الدفاع عن حقوق الإنسان

جدول رقم 10: أهم الجمعيات التي أسسها الوطنيون بتطوان في عهد الحماية.

العودة إلى فهرس مواد الكتاب

-16-

الكهرباء في تطوان على مدى أكثر من قرن: الحاج عبد السلام بنونة أول مغربي يؤسس معملا لتوليد الكهرباء [271]

لم تعرف مدينة تطوان النور الكهربائي إلا مع بداية عهد الحماية؛ حيث تم الترخيص لأحد المستثمرين الإسبان بإنشاء معمل لتوليد الكهرباء بهذه المدينة، وبموجب هذا الترخيص ظلت الشركة الإسبانية " Electras Marroquíes" لوحدها تسيطر على تزويد المدينة بالكهرباء على مدى قرابة عقد ونصف. وبهدف انقاد أهالي المدينة العتيقة من جور هذه الشركة الإسبانية وسوء معاملتها للمغاربة، بادر الحاج عبد السلام بنونة سنة 1928 بتأسيس معمل لتوليد الكهرباء على أحدث طراز وكون له شركة لتسييره.

ويمكن التطرق للملف الكامل للكهرباء بمدينة تطوان من خلال النقط الآتية:

- كيف كان الأهالي يعيشون لياليهم قبل وصول الكهرباء لتطوان.
- مدينة تطوان تعرف النور الكهربائي لأول مرة.
- الحاج عبد السلام بنونة يؤسس معملا لتوليد الكهرباء.
- تأميم الشركتين الإسبانية والمغربية وإنشاء الوكالة الجماعية لتوزيع التيار الكهربائي.

---

[271] مقال نُشر في العدد 1235 لجريدة الشمال بتاريخ 30 دجنبر 2023، ص 9.

- حل الوكالة الجماعية والتوقيع على نظام التدبير المفوض مع شركة أمانديس.
- تدبير قطاع الكهرباء بتطوان بعد سنة 2006.

وقبل أن نتطرق لهذه النقط من المفيد أن نتعرف في البداية إلى كيف تم اختراع وتطوير المصباح الكهربائي ومحطات توليد الطاقة الكهرومائية ومحطات الطاقة الكهربائية الحرارية.

1.16- اختراع المصباح الكهربائي وتطوير محطات توليد الكهرباء

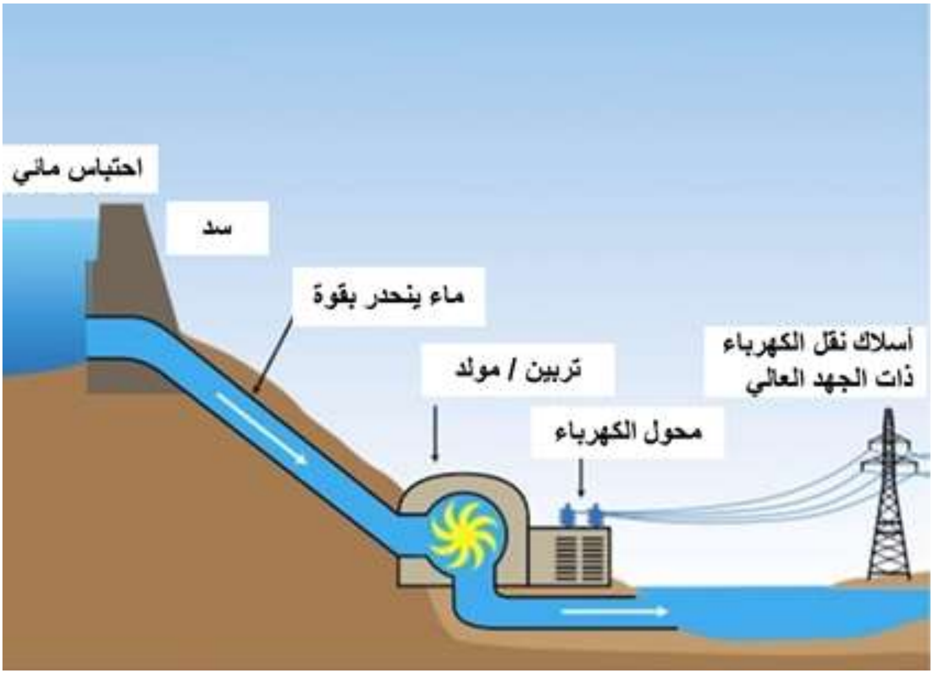
مرّت عملية اختراع المصباح الكهربائي من الكثير من المراحل والتي كانت مبنية على بعضها. وهكذا، وبناءً على مساهمات سابقة من عدة مخترعين على مدى ثلاثة أرباع قرن، قام إديسون بتحسين وتطوير فكرة الضوء المتوهج، وتم اعتباره من قبل عامة الناس على أنه "مخترع" المصباح الكهربائي والمحرك الأساسي في تطوير البنية التحتية اللازمة للطاقة الكهربائية.



صورة رقم 81: المصباح المتوهج (La lampe à incandescence).

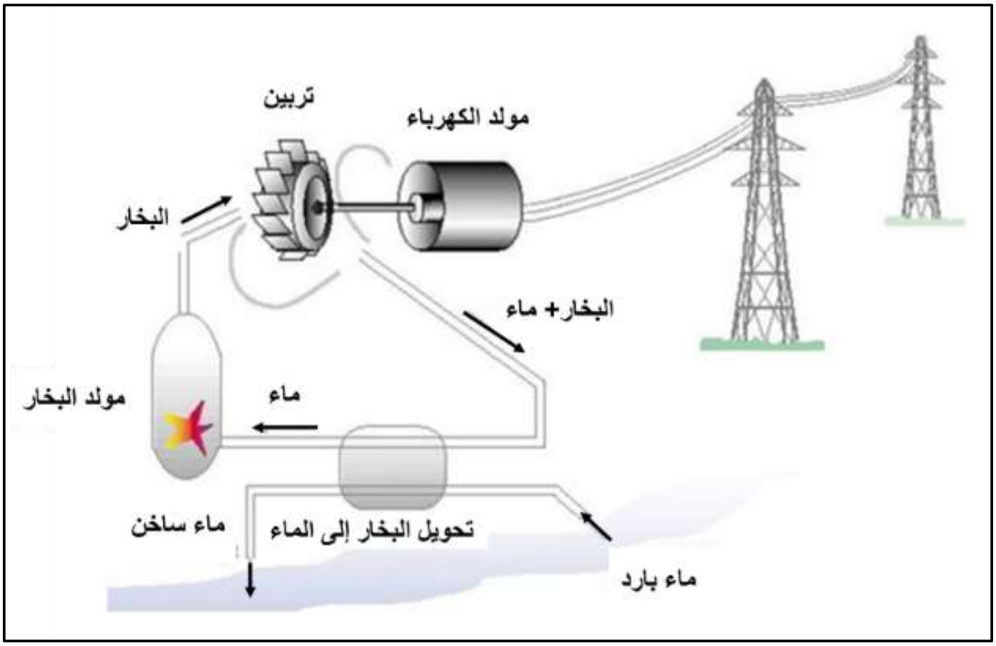
وقد أدت المنافسة القوية بين المخترعين ما بين 1877 و1885 إلى اختراع مصباح متوهج تجاري (Lampe à incandescence).

وكان هذا الاكتشاف بمثابة حجر الأساس لانطلاق صناعة الكهرباء وتشييد محطّات توليد الكهرباء؛ حيث استخدم العالِم نيكولا تيسلا (Nikola Tesla) التيّار المتناوِب (AC) لنقل الكهرباء عبر مسافة طويلة بواسطة الأسلاك الكهربائية، ليُصبح التيّار المتناوِب هو التيّار الكهربائي الأكثر استعمالاً. وفي عام 1883 تم إنشاء محطّة الطاقة الكهربائيّة المائيّة والتي تمّ من خلالها توليد كهرباء منخفضة التكلفة، وغالباً ما يتم في هذا النوع من المحطات الرفع من الجهد الكهربائي واستعمال أسلاك النقل ذات الجهد العالي، وذلك للتقليل من ضياع الطاقة خلال نقلها لمسافات طويلة، وكذا لتقليل تكلفة نقل الطاقة.



صورة رقم 82: محطّة الطاقة الكهرومائية.

وبعد نحو سنة من إنشاء هذه المحطة الكهرومائية، ابتكر تشارلز بارسونز (Charles Parsons) أول مُولِّد توربيني للكهرباء، يستخدم محركاً بُخارياً يستخلص الطاقة الحراريّة من البُخار المضغوط، وكان يُولد 7.5 كيلو واط (kW) فقط. واستمر في تطوير اختراعه ليتمكَن من اختراع أول توربين مُكثّف، كما أنشأ عام 1900 أول محطة لتوليد الكهرباء بقوّة 1 ميكا واط (MW)، واستمرت التوربينات التي تعمل بالبخار في توليد معظم الكهرباء التي يتم إنتاجها في غالبية أنحاء العالَم.



صورة رقم 83: محطة الطاقة الكهربائية الحرارية تستخلص الطاقة من البُخار المضغوط.

2.16- كيف كان الأهالي يعيشون لياليهم قبل وصول الكهرباء لتطوان

ذكر الأستاذ محمد الحبيب الخراز نقلاً عن المؤرخ أحمد الرهوني أنه قبل وصول الكهرباء لتطوان كان السكان يستصبحون بزيت الزيتون؛ حيث يُجعل هذا الزيت في رأس القنديل وتُفتل فتيلة من ثوب بال أو جديد، وتُجعل في فم الرأس بعد أن تُبلل بالزيت، ثم توقد بوقيد وتصير تضيء ما دام الزيت يمدها، فإذ نفذ الزيت وجف، انطفأ القنديل. وفي هذا العهد كانت التجارة في القناديل رائجة رواجاً عظيماً[272].

وفي الافراح والحفلات كان الاهالي يستصبحون بالشمع المعصر أو بالشمع الرومي المسماة بشمع "البوج"، وكان الناس يتنافسون في تزويق الشمع وتكبيره إلى أرطال[273]، فكان الجميع ينير بهذه القناديل والأشماع حتى صار الشعراء يتغزلون فيها ما بين مطرب وملحون.

وفي حوالي سنة 1896 شاع استعمال ماكينات الغاز أي قناديل زيت البترول أو زيت النفط كما شاع استعمال منارات البنزين وغيرها، بيد أن هذه المنيرات كانت تضيء في بيوت مسدودة الأبواب والنوافذ خوفاً من أن تنطفأ بفعل هبوب الرياح. وكان دخانها يتصاعد في البيوت، وتسوّد الثياب وسُقوف المحلات وتنبعث منها الروائح[274].

---

[272] محمد الحبيب الخراز، "تاريخ مدينة مرتيل"، ص 541.

[273] الرِّطل هو وحدة لقياس الكتلة ويساوي 453 غرام.

[274] محمد الحبيب الخراز، "تاريخ مدينة مرتيل"، ص 541.



صورة رقم 84: عينات من الوسائل المستعملة في الإنارة قبل وصول الكهرباء إلى تطوان.

ورغم وصول الكهرباء لمدينة تطوان فإن هذه الوسائل التقليدية للإنارة لم تختف دفعة واحدة، بل استمرت موجودة في أغلب البيوتات لسنوات عديدة، لأنه في البداية لم تكن الإمكانات المادية تسمح لجميع الأهلي بأداء مصاريف عقود الاشتراك وفواتير الاستهلاك الكهربائي؛ ثم أن التجهيزات المُولّدة للكهرباء كانت في ذلك العهد بدائية وتتوقف عن العمل باستمرار بسبب الأعطاب، ونفس الشيء بالنسبة لشبكة توزيع الكهرباء التي كانت تتأثر كثيراً بالرياح وبالأمطار، مما يتسبب في انقطاعات في التيار الكهربائي، فكان الأهالي يضطرون في كل مرة للعودة لاستعمال الشمع وغيره من الوسائل التقليدية للإنارة، وذلك في انتظار إتمام الإصلاحات الضرورية وعودة التيار الكهربائي.

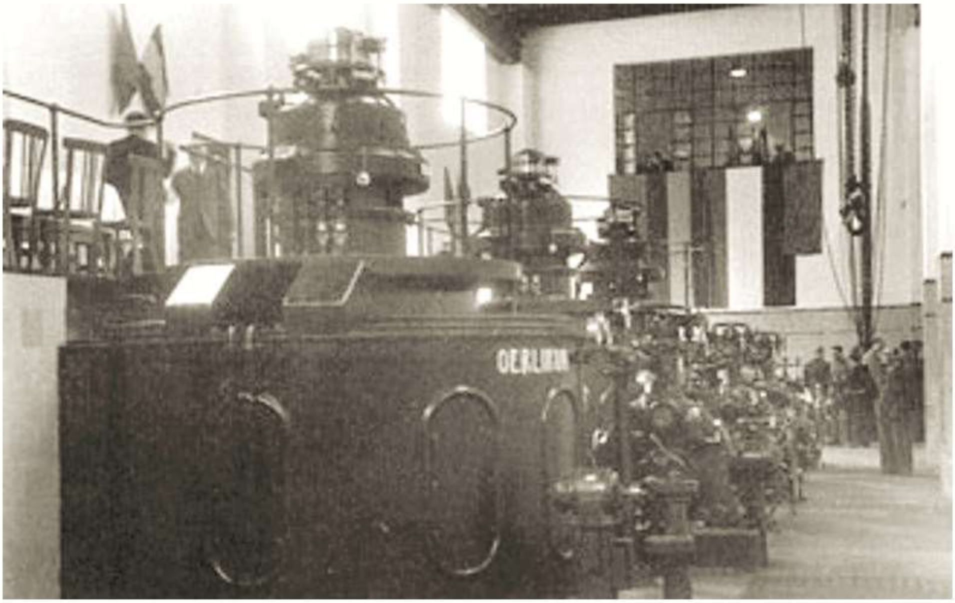
3.16- مدينة تطوان تعرف النور الكهربائي لأول مرة

قبل عهد الحماية لم تكن مدينة تطوان ونواحيها تعرف النور الكهربائي. وفي فاتح مارس 1914 صدر ظهير للخليفة السلطاني مولاي المهدي يأذن للمستثمر الإسباني أوريول بإنشاء معمل لتوليد الكهرباء بهذه المدينة، وقد نص الظهير على أن يبقى باب الامتياز مفتوحاً لمن يطلبه، وهذا نصه:

"يعلم من كتابنا هذا رفع الله قدره، وجعل على مركز اليمن والإسعاد مداه وفخره، وأسمى فوق المعالي ذكره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه، منحنا الوجيه المعتبر خوسي لويس وريول الإسبنيولي الإذن الخصوصي في إنشاء معمل كهربائي تُمد منه الأسلاك التوزيعية التي تصير القوة الناشئة عنها معدة للإنارة وتحريك الآلات، ويسوغ بيع ما يراد من النوعين لكل طالب، وإيصاله لأي محل يقصده الراغب، وفقا لما تضمنه الرسم الواصل لأعتابنا الشريفة من الشروط المقررة، والقوانين اللازمة المحررة، ومراعاة الملاحظات المعتبرة، وأن يبقى باب الامتياز مفتوحا لمن يطلبه. فالواقف عليه من كافة الصدور، وولاة الأمور، يتعين عليه العمل به، والتزام إجراء ما تضمنه من مذهبه، والسلام. صدر به أمرنا السامي بالله قدره في فاتح مارس سنة 1914 موافق 3 ربيع الثاني عام 1332"[275].

وبموجب هذا الإذن، ظلت الشركة الإسبانية "الكهربائية المغربية" (Electras Marroquíes) لوحدها تسيطر على تزويد المدينة بالكهرباء على مدى قرابة عقد ونصف.

[275] محمد داود، "تاريخ تطوان"، المجلد الحادي عشر، ص 260.



Electras Marroquíes: Generadores de la Central Térmica de Tetuán.

صورة رقم 85: مولدات المحطة الحرارية للشركة الإسبانية " Electras Marroquíes".

وفي الغالب كان توليد الكهرباء في هذا العهد يتم بطريقة كلاسيكية، عبر تحويل الطاقة الكيميائية المخزنة في الوقود الأحفوري (الفحم الحجري أو الديزل) إلى طاقة حرارية (البخار)، ثم إلى طاقة ميكانيكية، وأخيراً إلى طاقة كهربائية.

وإلى حدود سنة 1928 كانت هذه الشركة الإسبانية تستبد بالأمر، لأنه لم يكن لها أي منافس فيما يتعلق بإنتاج وتزويد المدينة بالكهرباء، فكانت ترفع من الأثمان وتتعامل بطريقة سيئة مع المواطنين، وبالخصوص مع الأهالي المغاربة المقيمين بالمدينة العتيقة.

وشرعت الشركة الإسبانية في نفس هذه السنة في التخطيط لتشييد محطة للطاقة الكهرومائية بتلمبوط على وادي لو، وذلك في محاولة للتخفيض من

ثمن تكلفة الإنتاج الكهربائي؛ مما سيمكنها من تنافسية أكثر مع الشركة المغربية التي كان الحاج عبد السلام بنونة قد أسسها في السنة نفسها.

وهكذا، صدر ظهير خليفي في 6 نوفمبر 1928 يقضي بالترخيص لهذه الشركة الإسبانية باستعمال ماء وادي لو لإنتاج الكهرباء. وقد نص هذا الظهير على منح هذا الامتياز إلى الأبد[276].



Vue panoramique de la Centrale hydro-électrique de l'Electras Marroquies S.A. du Lau — Talambot (Photo Cortes)

صورة رقم 86: محطة الطاقة الكهرومائية التي تم تشييدها بتلمبوط على وادي لو.

وقد امتدت خدمات هذه الشركة الإسبانية إلى نقط أخرى في المنطقة؛ ففي بلدة وادي مرتيل على سبيل المثال تقدم الإسباني بابلو مولينا هيرانص نيابة عن هذه الشركة بملتمس يرمي إلى مد الخط الكهربائي للإنارة والقوة المحركة في هذه البلدة، وتمت الموافقة عليه؛ حيث أصدر الخليفة السلطاني الحسن

[276] الجريد الرسمية للمنطقة الخليفية باللغة الإسبانية، رقم 22، بتاريخ 10 نوفمبر 1928، ص 993.

بن المهدي ظهيراً بتاريخ 10 أكتوبر 1933. وقد اشترط هذا الظهير بأن تبتدئ الأشغال أثناء ستة أشهر على تاريخ نشر الامتياز بالجريدة الرسمية للمنطقة، وأن تنتهي أثناء سنتين تأتي على تاريخ ابتدائها. كما اشترط هذا الظهير بأن تكون كافة الصوائر التي تأتي عن الإشراف والكشف على الأشغال على حساب رب الامتياز[277].

وفيما يتعلق بالإنارة العمومية فقد كان هناك عقد بين بلدية تطوان والشركة الإسبانية يخص خدمات الإنارة لكل المدينة، ما عدى المدينة العتيقة التي كانت شركة التعاون الصناعية الإسبانية المغربية تتكلف فيها فيما يخص هذه الخدمات. وذكر محمد بن عزوز حكيم أنه كان في المدينة 4051 مصباح من فئة 15، 25، 40 واط (W) وأكثر من مائة مصباح من نوع آخر (Ampoule fluorescente)، وأن الاستهلاك الكهربائي في الإنارة العمومية وصل في سنة 1951 إلى 350.000 كيلو واط ساعة (kWh)[278].

4.16- الحاج عبد السلام بنونة يؤسس معملاً لتوليد الكهرباء

كان الحاج عبد السلام بنونة يومن بوجوب الاهتمام بالاقتصاد والصناعة الحديثة في الدرجة الأولى، وهذا ما جعله يقوم سنة 1928 بتأسيس معمل لتوليد الكهرباء على أحدث طراز، جلب الآلات والمعدات له من ألمانيا، وكون له شركة لتسييره. وقد استطاع بهذا الإنجاز بأن يحقق أمنيته الغالية بإعطاء النور لبيوتات تطوان، وينقد الأهالي من جور الشركة الإسبانية " Electras

[277] محمد الحبيب الخراز، "تاريخ مدينة مرتيل"، ص 538.

[278] Mohammed Ibn Azzuz Haquim, «La ciudad de Tetuán y su Municipio, REVL núm. 64, p. 548, 1952.

Marroquíes" وسوء معاملتها للمغاربة. وكانت هذه الشركة التي أسسها بنونة الأولى من نوعها في تاريخ المغرب. وقد استمرت تعطي النور لأكثر من 8000 مشترك طيلة نحو نصف قرن[279].

وكان هذا التأسيس إحدى الخطى الاقتصادية الجريئة بشمال المغرب، والتي يمكن اعتبارها سابقة لزمانها، إذ بفضل رجال الحركة الوطنية بالمنطقة ومساندة الأهالي تم إخراج إلى الوجود أول مشروع جماعي تعاوني عرفه المغرب خلال عهد الحماية؛ بحث جُمع رأس ماله من اكتتاب عمومي، وأقبل الناس على المشاركة فيه بحماس كبير.

وبهدف الحصول على التراخيص الضرورية كان من اللازم أن تكون هذه الشركة مختلطة، لذلك حملت اسم: "شركة التعاون الصناعية الإسبانية المغربية"، وكان الأمر يتعلق بمسألة شكلية ومفروضة من قبل السلطات الإسبانية، لأن الغالبية العظمى من المساهمين كانوا من المغاربة المسلمين؛ ففي سنة 1935 على سبيل المثال كان مجموع المساهمين 2910، منهم 2330 من المغاربة المسلمين، و306 من الإسبان، و274 من اليهود[280].

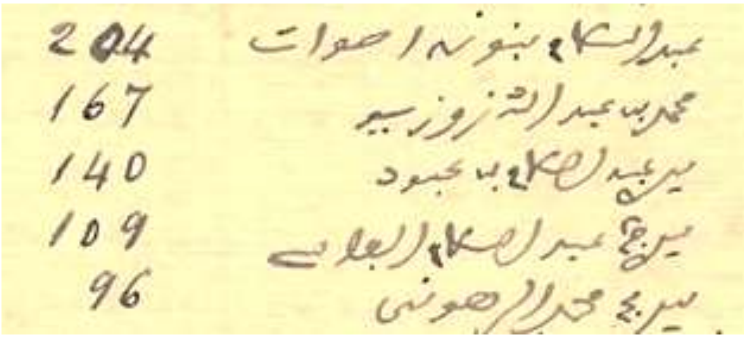
وكان تأسيس هذه الشركة في فاتح مارس 1928، وذلك بحضور قنصل إسبانيا بصفته موثقاً ومسجلاً لهذا التأسيس، وقد أثبت ذلك في السجل التجاري لتطوان بالجزء الأول صفحة 131، عام 1928.

وقد ضم المجلس الإداري لشركة التعاون الصناعية الإسبانية المغربية، عند التأسيس الأول سنة 1928، خمسة أعضاء مغاربه، تم انتخابهم بطريقة حرة بتاريخ 09 يناير 1928؛ حيث كانت نتيجة التصويت كالآتي:

---

279 الطيب بنونة، "نضالنا القومي"، ص 47.

280 محمد ابن عزوز حكيم، "أب الحركة الوطنية"، الجزء الأول، ص 198.



عبد السلام بنونة أصوات	204
محمد بن عبد الله زوزيو	167
سيدي عبد السلام بن عبود	140
سيدي الحاج عبد السلام الفاسي	109
سيدي محمد الرهوني	96

صورة رقم 87: نتيجة التصويت الحر على الأعضاء المغاربة بالمجلس الإداري لشركة[281].



صورة رقم 88: الأعضاء المغاربة بالمجلس الإداري لشركة التعاون الصناعية الإسبانية المغربية سنة 1928 [282].

---

[281] وثيقة من أرشيفات موقع الأستاذ أبو بكر بنونة الإلكتروني.

[282] نفس المرجع السابق.

وكان الهدف من إنشاء هذه الشركة هو إنتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها، واستغلال الصناعات المرتبطة بها، وإجراء جميع أنواع العمليات التجارية وبيع المواد التي يمكن إنتاجها، وكذلك استثمار أي مؤسسة أخري لها طابع صناعي[283]. غير أن الهدف الرئيسي والذي صارت عليه الشركة في نهاية الأمر هو إنتاج الطاقة الكهربائية قصد تزويد أحياء المدينة العتيقة بالكهرباء.

ويتبين من خلال أهداف الشركة، المنصوص عليها في القوانين الأساسية، أن الحاج عبد السلام بنونة كان يفكر منذ الوهلة الاولى في إنشاء مشاريع صناعية في مجالات أخرى. وبالفعل، فبعد اقتحامه لميدان التكنولوجية الحديثة بالشروع في انجاز معمل توليد الكهرباء، انطلق في تهيئ مشروع آخر وهو مشروع معمل للسكر بمدينة تطوان، وقد وقفنا على ثلاثة من رسائله موجهة إلى الأمير شكيب أرسلان تتكلم على هذا المشروع؛ حيث يقول على سبيل المثال في الرسالة المؤرخة بتاريخ 9 أكتوبر 1930: "وإذا تمت لنا هذه البغية (شركة معمل السكر) فإنها تكون بحول الله على فرنسا ضربة قاسية لأن المغرب حسب الإحصائيات الرسمية يستهلك من السكر 180 ألف طن سنوياً 90 في المائة منها من معامل فرنسا والباقي من بلجيكا وهولندا، وما يهمنا الآن في المسالة هو وجود المادة الأولية أي اللفت السكري أو القصب وها نحن ندرس القضية مع الممثل الاقتصادي لجمهورية كوبا بإسبانيا، والله الميسر سبحانه"[284]. وبالإضافة إلى هذين المشروعية، فقد أصبح بنونة يفكر أيضاً في تأسيس صناعات أخرى كمعمل للإسمنت ومعمل لاستخراج السماد من الأزبال وغير ذلك.

---

[283] محمد ابن عزوز حكيم، "أب الحركة الوطنية"، الجزء الأول، ص 198.

[284] الطيب بنونة، "نضالنا القومي"، ص 389، ثم ص 440.

ولعل الحاج عبد السلام بنونة بتخطيطه لكل هذه المشاريع كان يؤمن بأن عملية التحرر الوطني يجب أن تمر عبر بناء اقتصاد وطني متين ومستقل عن المنظومة الاقتصاد للمستعمر. وقد ساعده في القيام بهذا الدور وإعداد الدراسات لكل تلك المشاريع الصناعية تكوينه الثقافي الحديث وتقلده مناصب هامة ذات الصلة بالجانب الاقتصادي والصناعي: أمين المستفاد سنة 1915، ومحتسب مدينة تطوان سنة 1916، ووزير المالية سنة 1922، بالإضافة إلى اتقانه للغة الإسبانية وإلمامه باللغتين الفرنسية والإنجليزية.



صورة رقم 89: الحاج عبد السلام بنونة الذي كان يطمح في إنشاء عدة مشاريع صناعية.

غير أن الحاج عبد السلام بنونة تُوفي مبكراً سنة 1935 عن سن 47 سنة ولم يتسن له إتمام من هذه المشاريع إلا معمل توليد الكهرباء وشبكة الأسلاك لتوزيع الكهرباء بالمدينة العتيقة.

وعن موقع معمل توليد الكهرباء والشروع في بناءه، فقد جاء في الرسالة التي وجهها الحاج عبد السلام بنونة بتاريخ 20 دجنبر 1928 لولده الطيب

بمدريد، ما يلي: "أعمال الشركة المذكورة سائرة بانتظام ومنذ نحو الشهر شرعنا في بناء المعمل بسانية الرمل قبل الوصول لميدان السباق (لا إيبيكا)، كما طلبنا في الأسبوع الماضي عدة أدوات ميكانيكية، كلل الله الاعمال بالنجاح والرقي"[285].

وفيما يخص انجاز شبكة الأسلاك الكهربائية، فقد ورد في بداية رسالة بعثها الحاج عبد السلام بنونة بتاريخ 21 نوفمبر 1931 للأمير شكيب أرسلان، ما نصه: "سيدي الأمير المحترم: تشرفت بمرقومكم المؤرخ في 5 نوفمبر إذ وجدته بالبيت عند رجوعي من مدريد حيث قضيت بضعة أيام انتهيت فيها مسألة الشبكة السلكية للإنارة الكهربائية بتطوان تحت اسم شركة التعاون الصناعية الإسبانية المغربية؛ ففي يوم 11 الجاري ختمت العقد المذكور مع شركة برينكمان الألمانية بما قدره فرنك سويسري ذهب 440.000، نسأل الله التوفيق والإعانة"[286].

وعلى ما يبدو فإن موضوع شركة التعاون الصناعية الإسبانية المغربية قد تطور وأصبح للقضية بعد سياسي، وتمت مناقشتها في هيئة العمل الوطني في شمال المغرب. وحسب المحضر رقم 23 لاجتماعها، بتاريخ 16 محرم 1353 (فاتح ماي 1934)، فإن هذه القضية كانت هي النقطة الخامسة في المناقشات. وقد تقرر تكوين لجنة للتفاوض تتألف من عدد من الأشخاص[287].

وذكر الباحث الزبير بن الأمين أنه في يوم 28 مارس 1935 تم اختيار عبر صناديق التصويت الأعضاء المغاربة بالمجلس الإداري لشركة التعاون الإسبانية

---

[285] محمد ابن عزوز حكيم، "أب الحركة الوطنية"، الجزء الأول، ص 198.

[286] الطيب بنونة، "نضالنا القومي"، ص 389، ثم ص 440.

[287] محمد ابن عزوز حكيم، "وثائق الحركة الوطنية في شمال المغرب"، ص 155.

المغربية، وهم: محمد بن عبد الله زوزيو، وقاسم الهراس، والحاج عبد السلام حجاج، والحاج عبد السلام الفاسي، ومحمد بن أحمد بن عبود، ومحمد بن عبد الوهاب لوقش، وعبد السلام بن محمد أجزول[288]. وقد تم هذا التجديد في المجلس الإداري بعد مرور شهرين وثلاثة أسابيع على وفاة الحاج عبد السلام بنونة.

وكانت الشركة الإسبانية للكهرباء تتضايق كثيراً من شركة التعاون الصناعية، رغم أنها كانت تستحوذ على أغلب الأحياء الجديدة للمدينة، فكانت تسعى بجميع الوسائل لأن تبقى لوحدها في السوق دون أي منافس، قصد أن تتمكن من احتكار الإنتاج والتوزيع الكهربائي لنفسها في المنطقة. وذكر محمد ابن عزوز حكيم أنه بعد وفاة الحاج عبد السلام بنونة بثلاثة أسابيع توصل عبد الخالق الطريس برسالة من الشركة الإسبانية، تعرض فيها عرضاً مالياً لاقتناء شركة التعاون الصناعية الإسبانية المغربية[289]. ولم يتم قبول هذا العرض، بذليل أن الشركة التي كان يملك فيها التطوانيون الأغلبية ظلت قائمة، ليس فقط خلال بقية عهد الحماية، بل إلى ما بعد استقلال المغرب.

ومن المسائل المتميزة التي تثير الانتباه في ذلك العهد، والتي وقفنا عليها بالخزانة الداودية بتطوان، هي أن هذه الشركة المغربية كانت تضمن للمساهمين ولعائلتهم القاطنة معهم (الزوجة والأبناء القاصرين والآباء العجزة) الحق في المعالجة مجاناً بمصحة الشركة، مع إمكانية التخفيض من أثمنة

[288] الزبير بن الأمين، "ذكرى مرور 69 سنة على تدشين سينما المنصور بتطوان"، الشمال، عدد 1099، ص 5.

[289] محمد ابن عزوز حكيم، "أب الحركة الوطنية"، الجزء الأول، ص 198.

الأدوية والتحاليل الطبية والفحوص بالموجات الكهربائية (انظر التعليمات في البطاقة الطبية المرفقة).



شركة التعاون الصناعية الاسبانية المغربية ش. م.

تطوان

31

المصلحة الطبية

المساهم رقم

السيد محمد بن الحاج احمد داود

لا تقبل العيادة الطبية دون احضار هذه التذكرة.

تعليمات

اولا - لجميع المتعاونين وعائلتهم القاطنة معهم في البيت الحق في المعالجة مجانا بمصحة الشركة الواقعة في ساحة خوسي انطونيو نمرة 11. وتشتمل العائلة على الزوجة والأبناء الصغار الغير متأهلين والآباء العجزة.

ثانيا - في حالة عدم استطاعة الحضور للمصحة يمكن طلب العيادة البيتية على ان يدفع المساهم مقابل ذلك نصف اجرة العيادة المعمول بها هنا.

ثالثا - ان عيادة طبيب الاختصاص يجب ان تكون بإذن خاص بذلك من طبيب الشركة.

رابعا - ان اثمان الادوية والعلاج مع ما يمكن ان يجري من التحليلات والفحوص الكهربائية المختلفة تكون على حساب المساهم بخصم عشرة في المائة من الصيدلية التي يشير الطبيب على المساهم باقتناء الادوية منها، ويخصم قدر في المائة من اجرة التحليل حسب كل حالة على حدتها.

عليك ايها المساهم الكريم يتوقف نجاح هذا المشروع الخيري الكبير طبقا لما عساك تبذله من العناية به.

صورة رقم 90: بطاقة الخدمات الطبية لشركة التعاون الصناعية الإسبانية المغربية[290].

وقد وقفنا كذلك على استدعاء موجه إلى الأستاذ محمد داود يُثبت أن الزعيم عبد الخالق الطرس قد تحمل مسؤولية رئاسة شركة التعاون الصناعية الإسبانية المغربية، وكان ذلك سنة 1943.

ويظهر أن الانتاج الكهربائي لشركة التعاون الصناعية الإسبانية المغربية لم يعد كافي لتلبية الطلب المتصاعد في تزويد أحياء العتيقة بالكهرباء، ففي 31 مارس 1954 تم انشاء مركز جديد للمحول الكهربائي. وقد تم تدشين هذا المركز

[290] وثيقة من أرشيفات الخزانة الداودية بتطوان.

خلال حفل خاص بالمساهمين، حيث وفّرت الشركة للمدعوين سيارات لنقلهم من ساحة إسبانيا (ساحة المشور حالياً) إلى موقع المحول الكهربائي بالسانية الرمل.

وعند استقلال المغرب استمرت شركة التعاون الصناعية الإسبانية المغربية في أداء خدماتها، ففي سنة 1963 تم توسيع الشركة والرفع من رأس مالها ليصل إلى 1.500.000 درهم؛ حيث وُضع في السوق مجموعة جديدة من الأسهم، وقد بلغ سعر السهم الواحد من فئة ب B أربعين درهماً.



صورة رقم 91: نموذج السهم من فئة ب B[291].

[291] وثيقة من أرشيفات خزانة الفقيه محمد المرير.

وكان رأس المال التأسيسي للشركة في سنة 1928 هو مليون من البسيطة، ممثل في ألف سهم بقيمة 500 بسيطة، وخمسة آلاف سهم بقيمة 100 بسيطة[292].

5.16- تأميم الشركتين الإسبانية والمغربية وإنشاء الوكالة الجماعية لتوزيع التيار الكهربائي

بعد 17 سنة من المفاوضات وصلت الحكومة المغربية إلى اتفاق يقضي بسحب التراخيص الممنوحة للشركة الإسبانية "Electras Marroquíes" بالتحويل والتوزيع، وإرجاعها إلى حظيرة الإدارة المغربية. كما أن المجلس البلدي لتطوان، خلال دورته الاستثنائية ليوم 23 نوفمبر 1972، كان قد وافق على هذا السحب، وقرر في نفس الدورة إنشاء الوكالة الجماعية لتوزيع التيار الكهربائي لمدينة تطوان، مع الاحتفاظ بالأطر المغربية العاملة بالشركة الإسبانية المذكورة[293].

كما أنه في فاتح دجنبر 1977 قررت الحكومة المغربية تأميم شركة التعاون الصناعية الإسبانية المغربية، وفي السنة الموالية تم تسليم التجهيزات الخاصة بها إلى بلدية تطوان؛ وجاء في قرار للمجلس البدي لتطوان ما نصه: "قرر المجلس البلدي لمدينة تطوان المجتمع في جلسته الاستثنائي يوم 18 ربيع الثاني 1398 الموافق لـ 28 مارس 1978 المصادقة بأغلبية أربعة عشرة صوتا (14) ضد سبعة أصوات (7) على استلام بلدية تطوان البنايات والمنشآت والتجهيزات الخاصة باستثمار شبكة التوزيع من الشركة التعاونية الصناعية

---

[292] محمد ابن عزوز حكيم، "أب الحركة الوطنية"، الجزء الأول، ص 198.

[293] الطيب أجزول، "تاريخ المجلس البلدية والقروية بشمال المغرب"، ص 388، ثم ص 380.

المغربية الإسبانية للكهرباء". وكان هذا القرار إجراء أولي في انتظار تسليم جميع هذه الأملاك والتجهيزات للوكالة الجماعية المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء التي ستستمر في تسيير هذا المرفق لعدة سنوات أخرى.

6.16- حل الوكالة الجماعية والتوقيع على نظام التدبير المفوض مع شركة أمانديس

في سنة 2002 تم التوقيع على نظام التدبير المفوض لقطاعات الماء والكهرباء والتطهير السائل مع شركة أمانديس. وكان مجلس المجموعة الحضرية لتطوان قد صادق خلال دورته لشهر أكتوبر 2001 على مقرر بحل الوكالة الجماعية المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء، وبالإذن للرئيس بالتوقيع على هذا التدبير المفوض لقطاعات الماء والكهرباء والتطهير السائل[294]. وينقضي أجل العقد مع شركة أمانديس في سنة 2026؛ وبذلك ستكون شركة أمانديس قد تولت تدبير هذه الخدمات على مدى نحو ربع قرن.

7.16- تدبير قطاع الكهرباء بتطوان بعد سنة 2026

قرر المغرب الاستغناء عن الشركات الأجنبية في تدبير خدمات الماء والكهرباء والتطهير السائل، وذلك بمجرد انتهاء عقود نظام التدبير المفوض المبرمة مع هذه الشركات. ويقضي القانون رقم 83.21 الصادر في 12 يوليوز 2023 بإحداث شركات جهوية متعددة الخدمات، سيُعهد لها تدبير خدمات

[294] المقرر رقم 2001/351، محضر الدورة العادية للمجلس البلدي بتطوان لشهر أكتوبر 2001، ص 80.

توزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير السائل، والإنارة العمومية عند الاقتضاء[295].

وستتولى هذه الشركات الجديدة تدبير الخدمات التي كان معهوداً بها لشركات فرنسية، في مدن كبرى كالرباط وسلا (ريضال) والدار البيضاء (ليديك) وطنجة وتطوان (أمانديس)، كما ستتولى تدبير الخدمات التي كان معهوداً بها في مدن أخرى إلى المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وإلى الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء.

العودة إلى فهرس مواد الكتاب

[295] "القانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات متعددة الخدمات"، الجريدة الرسمية عدد 7213، بتاريخ 17 يوليوز 2023، ص 5797.

-17-

طرولي تطوان:
قصة رائدة في النقل النظيف أضعناها [296]

حين ننبش في أرشيف النقل الحضري بمدينة تطوان، نكتشف أن هذه الحاضرة المغربية، المعروفة بسبقها في مجالات اجتماعية وسياسية واقتصادية متعددة، كانت أيضاً من المدن السباقة إلى اعتماد وسائل نقل صديقة للبيئة، في وقت لم يكن فيه العالم قد استيقظ بعد على كارثة التغيّر المناخي.

إنّ قصة "الطرولي" الكهربائي بتطوان ليست مجرّد حكاية عن وسيلة نقل، بل حدثٌ تاريخي نابض، يوثّق لمرحلة منسية من الرقي الحضري والوعي البيئي سبقَ زمنه.

تبدأ الحكاية سنة 1944 مع تأسيس شركة "النقل الكهربائي الإسباني–المغربي"، التي أدخلت إلى المدينة حافلات كهربائية تُعرف بـ "Trolleybus" تسير بواسطة أسلاك علوية، عُرفت محلياً باسم "الطرولي".

وكان هذا الطرولي يربط بين مختلف أحياء المدينة، كما كان يصل تطوان بمناطق مجاورة مثل مرتيل، مما جعله أحد ركائز الربط الحضري والتنقّل اليومي.

وفي وقت كانت معظم مدن المغرب والعالم الثالث ما تزال تعتمد العربات التي تجرّها الحيوانات أو الحافلات القديمة العاملة بزيت الوقود، كانت تطوان تعتمد وسيلة نقل متقدمة، صامتة، نظيفة، منضبطة.

[296] مقال نُشر في العدد 1314 لجريدة الشمال بتاريخ 05 يوليوز 2025، ص 14.

وإذا كانت تجربة الطرولي في تطوان قد توقّفت مبكّراً لأسباب متعدّدة، فإن مدناً أخرى، مثل بودابست، اختارت أن تطوّر هذه الوسيلة الصديقة للبيئة وتدمجها في رؤيتها للنقل المستدام. وهكذا، ظلّت بودابست تمضي قُدُماً في تطوير شبكاتها الكهربائية، بينما ظلّ الطرولي التطواني حبيس الذّاكرة، شاهداً على طموحٍ حضري سبق زمانه، لكنه لم يُتح له أن يكتمل.

1.17- أهمية النقل الحضري بواسطة الحافلات الكهربائية "Trolebuses"

يُعتبر الطرولي الكهربائي "Trolleybus" وسيلة نقل عمومي تعمل بالكهرباء عبر أسلاك هوائية ممتدة فوق الطرقات، ويجمع الطرولي بين خصائص الحافلات التقليدية والقطارات الكهربائية من حيث الكفاءة والانسيابية. وتكمن أهميته في كونه أقل تلويثاً للبيئة، إذ لا يُصدر انبعاثات مباشرة، كما أنه أهدأ صوتاً من الحافلات العاملة بالمحروقات، مما يحد من التلوث السمعي داخل المدن.

وتتوفر هذه الحافلة على عمودين طويلين متوازيين يمتدان من أعلى سطحها ليلتصقا بسلكين كهربائيين ممتدين ومتوازيين معلقين في الهواء على طول مدارها الحضري بواسطة مجموعة كبيرة من الاعمدة على جانبي الطريق؛ إما أعمدة خراسانية أو أعمدة حديدية. وبواسطة الطاقة الكهربائية التي تصل إلى المحرك الكهربائي، تتحرك هذه الحافلة عبر الشوارع والطرقات.

ويتميّز الطرولي بكفاءة طاقية أعلى، وتكلفة تشغيل أقل على المدى البعيد، رغم أن كلفته الأولية – بسبب البنية التحتية للأسلاك الكهربائية والأعمدة – قد تكون مرتفعة نسبياً. كما أنه أكثر مرونة من الترامواي، لأنه لا يحتاج إلى سكك حديدية ويمكنه تفادي العراقيل بسهولة أكبر، لكنه يظل أقل مرونة من الحافلات العادية التي لا تعتمد على شبكة كهربائية ثابتة.

ومع التطور الكبير في تكنولوجيا البطاريات الكهربائية، أصبح بالإمكان تطوير هذه التقنية عبر أنظمة تخزين الطاقة الكهربائية على متن الحافلات،

مما يُمكّن الطرولي من التحرك لفترات محددة دون الحاجة إلى الاتصال المستمر بالأسلاك الهوائية. هذا التطور يقلل من تكاليف البنية التحتية، ويزيد من مرونة استخدام الطرولي في مناطق مختلفة، ويعزز دوره كحل نقل حضري مستدام وصديق للبيئة.

وتُعدّ هذه التقنية خياراً مثالياً للمدن التي تسعى إلى تقليص اعتمادها على الوقود الأحفوري، وتوفير وسائل نقل جماعية نظيفة، دون الدخول في استثمارات ضخمة كالتي تتطلبها شبكات المترو أو الترامواي.

ظهير خليفي بالترخيص لإحداث حافلات "الطرولي" داخل تطوان، وبين تطوان ومرتيل

لجعل خدمات النقل الطرقي ملائمة لحاجيات السكان، صدر ظهير خليفي، في 7 أكتوبر 1943[297]، بالترخيص لإنجاز مشروع حافلات "الطرولي"، أو الحافلات الكهربائية "Trolleybus"، داخل تطوان، وبين تطوان ومرتيل. وقد ذكر الظهير، أنه باستعمال الطاقة الكهربائية في هذه الحافلات سيتم المساهمة في حل مشاكل النقل الحضري[298]. ونص ترجمة هذا الظهير هو التالي:

"يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، أنه بعد الاطلاع على ضرورة توفير خدمة نقل مناسبة عبر الطريق لمسار تطوان إلى ريو مارتين؛ وكذلك إنشاء خط دائري يخدم حاجيات حركة المرور داخل مدينتنا الحبيبة تطوان.

وبناءً على طلب مقدم من السيد خوسيه لوبيز باس، بغرض السماح له بإنشاء خدمة الطروليباص التي تستخدم الطاقة الكهربائية، والتي ستُحلّ جزئياً مشاكل حركة المرور داخل المدينة.

[297] "Dahir autorizando a Don José López Bas, para establecer un servicio de TROLEBUSES ", B.O. de la zona N° 32, 20 noviembre 1943, pp. 1129-1134.

[298] لعل المقصود هنا، المشاكل المتعلقة بالتأثير على البيئة.

ومراعاةً لضرورة استحواذ المخزن على الأراضي على جانبي المسارات المصرح بها لأغراض تنظيمية وزخرفية للمدينة، وفقاً للظهير المؤرخ في 17 مارس 1917.

وبمشورة الجهات المختصة في الدولة الحامية،

صدر هذا الظهير الذي جيز للسيد خوسيه لوبيز باس إنشاء خدمة نقل باستخدام الطروليباص وفقاً للشروط المدرجة في العقد المرفق. ويحتفظ المخزن بالحق في مصادرة الأراضي الجانبية ضمن نطاق تأثير يصل عمقه إلى ثلاثين متراً على طول مسار تطوان - ريو مارتين، بدءاً من معبر السكة الحديدية بين سبتة وتطوان في اتجاه ريو مارتين... إلخ.

فالواقف عليه يعلمه ويعمل به والسلام. صدر به شريف أمرنا في تطوان بتاريخ 7 شوال 1362 (الموافق 7 أكتوبر 1943)".

وحدد العقد المرفق بهذا الظهير مسار الخط المتفق عليه بين تطوان وريو مارتين، وكذا مسار الخط الدائري داخل مدينة تطوان. ونص العقد على أن يجوز تعديل كلا المسارين بناءً على اقتراح الشركة وموافقة الإدارة؛ ففي خط تطوان - ريو مارتين من قبل مندوبية الأشغال العامة، وفي الخط الدائري من قبل مجلس الخدمات البلدية (المجلس البلدي).

كان الظهير المشار إليه أعلاه بشأن قطاع النقل الحضري هو الأساس الذي انطلقت منه فكرة إنشاء شركة مساهمة تحمل اسم "T.H.M.S.A"، أي "النقل الكهربائي الإسباني-المغربي، شركة مجهولة الاسم"، تم تأسيسها أمام القنصل الإسباني في تطوان بتاريخ 10 ماي سنة 1944، وبدأت نشاطها سنة 1949، وظلّت الشركة تشتغل إلى غاية سنة 1970 (3). وكان أول رئيس لهذه الشركة، هو المدعو كلاوديو بوادا، الذي تولّى بعد سنوات مناصب هامة في الإدارة الحكومية وفي مؤسسات بنكية.



صورة رقم 92: نموذج من أسهم "شركة النقل الكهربائي الإسباني-المغربي" (T.E.H.M.S.A)[299].

وفي وقت لاحق صدر ظهير خليفي ثاني يلغي الظهير السابق، ويأذن لهذه الشركة بصفتها الوارث الشرعي المعترف به لضون خوسي لوبيث باس بإنشاء مصلحة نقل لنقل الأشخاص على الطرولي وفق الشروط المفصلة في دفتر الشروط الذي ألحق بهذا الظهير الخليفي.

وأكد محمد ابن عزوز حكيم أن هذه الشركة كانت تُشرف على خدمة النقل الحضري في تطوان ونواحيها، وهي صاحبة الامتياز في استغلال النقل عبر خط الدائري تطوان – حي سيدي طلحة (الباريو)، وكذلك خط تطوان –

[299] Alfonso García, "Transportes Eléctricos Hispano Marroquíes S.A.", Museo Financiero (https://museofinanciero.com/).

وادي مرتين في الاتجاهين؛ مشيراً إلى أن كلّ ذلك كان يتمّ بواسطة حافلات الطرولي الحديثة جدّاً[300].

وكان للشركة محطتين حيث تبيت فيها حافلات "الطرولي" وتخضع للصيانة والغسل، الأولى تقع جوار مدرسة الأزهر الابتدائي قبل الوصول إلى المستشفى المدني في اتجاه مرتيل، والثانية عن يسار الداخل إلى مرتيل بالقرب من الصيدلية التي أنشئت لاحقاً أمام محطة الوقود.



صورة رقم 93: مستودع حافلات الطرولي بطريق مرتيل بالقرب من المستشفى المدني.

[300] Mohammed Ibn Azzuz Haquim, "La ciudad de Tetuán y su municipio", Revista revl, núm. 64, 1952, p. 547.

2.17- خَطّا الطرولي الدّائريان داخل تطوان

كان داخل مدينة تطوان خطان لحافلة الطرولي، ففي الخط الأول الذي كان يربط ساحة الفدان بحي سيدي طلحة (الباريو)، كانت الحافلة تنطلق من الفدان مروراً بـ "باب التوت"[301] في اتجاه "الباريو مالقا"، ثم تعود عبر المستشفى العسكري إلى حي لواضة، فابنيدا، لتصل مجدداً إلى الفدان (ساحة المشور) عبر شارع محمد الطريس.



صورة رقم 94: حافلة "الطرولي" بساحة مولاي المهدي.

[301] صار الطرولي يمر من باب التوت، بعد أن تم توسيع شارع باب التوت وتهديم باب التوت الثاني.



صورة رقم 95: حافة الطرولي عند مرورها بحي سيدي طلحة (الباريو).

وفي الخط الثاني الذي كان يربط ساحة مولاي المهدي بحي سانية الرمل، حيث كان "الطرولي" ينطلق من هذه الساحة في اتجاه حي "كاسا بلوكي" ليتوقف بالقرب من "رياض العشاق". ومن هناك، يواصل سيره نحو محطته التالية عند الحامية العسكرية بباب العقلة، بالقرب من المدرسة "الأهلية". بعد ذلك، يتجه نحو مستشفى "سانية الرمل"، عند مدخل حي التوتة، ثم يتوقف في المحطة التالية داخل حومة "سانية الرمل". وعند مغادرته هذه الحومة، يصل إلى محطة قرب الموقع الذي سيُبنى فيه لاحقاً مسجد الأمة. وعلى مسافة ليس ببعيدة، يتوقف "الطرولي" في محطة "لا مبيكا" أمام ملعب كرة القدم. وقبل الوصول إلى محطته الأخيرة، يتوقف أمام حامية "السيمي"، حيث يوجد حالياً مقر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. أما محطته النهائية فكانت في حومة "أبياسيون"، وهناك كان "الطرولي" يدور ليعود عبر المسار نفسه.

خط "الطرولي" تطوان مرتيل

شهد هذا الخط تأخراً في إنجازه بسبب خلاف مع المشرفين على مطار تطوان، الذين رفضوا السماح بوضع الأعمدة الخرسانية ومدّ الأسلاك

الكهربائية بالقرب من المطار، نظراً لما قد يشكّله ذلك من خطر على حركة الطائرات أثناء الإقلاع والهبوط.

وذكر محمد الحبيب الخراز أنه بعد سلسلة من المفاوضات تم التوصّل إلى حل يقضي بتزويد حافلة الطرولي ببعض المعدات التي تمكّنها من السير لمسافة ثلاثة كيلومترات باستخدام نوع من البنزين[302]، مما يتيح تجنّب وضع الأعمدة والأسلاك في محيط المطار[303].



صورة رقم 96: "حافلة الطرولي" عند انطلاقها من مرتيل في اتجاه تطوان.

[302] ربما تم اختيار استعمال البنزين في هذا المقطع نظراً لكون بطاريات شحن الكهرباء لم تكن قد تطورت خلال أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي. فالبطاريات المتوفرة آنذاك – وهي من نوع الرصاص والحمض – كانت ثقيلة ومحدودة السعة، ولم تكن تُستخدم إلا في حالات الطوارئ.

[303] محمد الحبيب الخراز، "تاريخ مدينة مرتيل"، إصدار 2020، ص 499 - 501.

وقد تم تدشين هذا الخط البيئي الكهربائي سنة 1953. وكانت تطوان في حينه تعدّ من بين المدن القلائل في العالم، تحظى بهذا النوع من المواصلات[304].



صورة رقم 97: "حافلة الطرولي" عند مرورها بالقرب من المحطة الطرقية القديمة في اتجاه وسط المدينة.

3.17- طرولي تطوان كما وصفه شاهد عيان

ذكر الأستاذ عبد القادر الزكاري، الذي استعمل حافلات الطرولي لسنوات عديدة، أن هذه الحافلة تتميز باتساعها وطولها، وبداخلها عدد لابأس به من المقاعد، وهي نظيفة وأنيقة، يقودها سائق ويساعده الجابي وهما يلبسان لباساً أزرق قانياً موحداً، وعلى رأسيهما قبعة تحمل شعار الشركة، وأضاف الزكاري أنه من مميزاتها الأخرى العجيبة ضبط وقتها بشكل دقيق كان يخضع لمراقبة المفتش الصارمة، فكانت رحلة خط سانية الرمل تستغرق 20 دقيقة والباريو 15 دقيقة ومرتيل 30 كاملة، مذكراً أنه من دون مبالغة كان الناس يضبطون ساعاتهم

[304] المرجع السابق.

مراراً على وقت الطرولي. وختم قائلاً بحسرة: "فأين نحن اليوم من ذلك الزمن؟"[305].

4.17- حين فرّطت تطوان في كنزها الكهربائي: دروس من بودابست

لأسباب لم نتمكّن من التحقّق منها، توقّف خط تطوان–مرتيل سنة 1963، وتمّ تفكيك مكوّناته، من أعمدة إسمنتية وأسلاك نحاسية تمتدّ لمئات الآلاف من الأمتار، وبيعت بأبخس الأثمان في أسواق الخردة وغيرها[306].

أمّا بخصوص خطيّ "الطرولي" داخل مدينة تطوان، فكما أشرنا سابقاً، فقد توقّف نشاط الشركة الإسبانية المغربية سنة 1970، لتتولّى تسيير هذا المرفق لاحقاً شركة "السدراوي"، التي غدت من أبرز الفاعلين في مجال النقل الطرقي بشمال المغرب آنذاك. وقد واصل "الطرولي" عمله داخل المدينة إلى أواخر السبعينيات، قبل أن يلقى المصير ذاته: تفكيك تجهيزاته وبيع مكوّناته في أسواق الخردة بثمن زهيد.

لكن، هل كان من الممكن الحفاظ على هذه الوسيلة البيئية كمعلمة تراثية وسياحية؟

هل يمكن تصوّر "الطرولي" اليوم كرمز من رموز السياحة والنقل النظيف في شمال المغرب؟

الجواب ربما نجده في تجربة مدينة أوروبية اختارت مساراً معاكساً تماماً: بودابست.

ففي قلب العاصمة الهنغارية، لا يزال "الطرولي" يشقّ شوارع بودابست بكل فخر وأناقة، محافظاً على تاريخه الممتدّ منذ عام 1949، أي أنه انطلق قبل ثلاث أو أربع سنوات فقط من تدشين طرولي تطوان. لكن المفارقة أن

---

[305] عبد القادر الزكاري، "تطوان التي في خاطري"، منشورات جمعية تطوان أسمير 2022، ص 144.
[306] محمد الحبيب الخراز، "تاريخ مدينة مرتيل"، إصدار 2020، ص 757.

بودابست لم تتخلّ عن هذه الوسيلة كما فعلت تطوان، بل طوّرتها ووسّعت شبكتها، حتى أصبحت اليوم نموذجاً عالمياً في كيفية دمج وسائل النقل الصديقة للبيئة ضمن نسيج المدينة الحديثة دون التفريط في أصالتها.



صورة رقم 98: حافلة الطرولي بأحد شوارع مدينة بودابيست[307].

الطرولي في بودابست ليس مجرد وسيلة نقل، بل هو جزء من هوية المدينة. تغطي خطوطه أحياء متنوّعة، وتخترق الشوارع الكبرى والساحات التاريخية، من دون تلويث للهواء أو ضجيج. كما أنّ إدارته تعتمد سياسات صارمة في الصيانة والتجديد، ما يجعل ركوبه تجربة مريحة وآمنة ومنضبطة.

ومنذ مطلع العقد الثاني من هذا القرن، شرعت بودابست في تحديث أسطولها الكهربائي، باعتماد عربات مزوّدة ببطاريات إلى جانب الاتصال السلكي، ما يتيح لها تجاوز المقاطع غير المغطاة بالأسلاك، ويوفّر مرونة تشغيلية أكبر. وقد مكّن هذا التطوّر التكنولوجي المدينة من توسيع شبكة

[307] أثناء زيارتي لبودابيست، حرصتُ على تصوير هذا الطرولي يوم 13 يونيو 2025.

"الطرولي" دون الحاجة إلى بنى تحتية ثقيلة، بل بالاعتماد على حلول ذكية ومستدامة. كما اعتمدت بودابست على استخدام حافلات طرولي طويلة تتّسع لضعف عدد الركّاب، وهي مؤلّفة من جزئين متّصلين بمفصل مرن في الوسط.



صورة رقم 99: حافلة طرولي طويلة تتّسع لضعف عدد الركّاب.

وربما الأهمّ من كلّ ذلك، أنّ بودابست نجحت في تحويل "الطرولي" من مجرّد وسيلة مواصلات إلى رمز حضاري وسياحي. ففي البطاقات البريدية، تُرى حافلات الطرولي تمرّ أمام مبانٍ تاريخية، تجذب الزوار كأنها جزء من المشهد الفني للمدينة. حتى السكّان المحليون يفتخرون باستخدامه، لما يمثّله من ارتباط بتاريخ المدينة وانخراط في مستقبل أكثر استدامة.

تُظهر التجربة الهنغارية أن النجاح لا يتعلّق بالتقنية فقط، بل بالرؤية. فالدول التي تنظر إلى وسائل النقل البيئي كعبء تنموي، إنما تخسر مستقبلها. أما تلك التي تراها عنصراً من عناصر العدالة المناخية والكرامة الحضرية، فإنها تستثمر في مدن أكثر مرونة، وجمالاً، وصحة.

العودة إلى فهرس مواد الكتاب

-18-

كيف تم التصدي لمخطط فصل شمال المغرب عن جنوبه[308]

في يوم 20 غشت 1953 اعتدت فرنسا على حرمة العرش، ومست بشعور جميع المغاربة، بنفي الملك الشرعي محمد الخامس، مما يعتبر خرقاً للمعاهدة الفرنسية المغربية ليوم 30 مارس 1912. وقد شعرت سلطات الحماية الإسبانية بإهانة كبيرة من جراء موقف نظيراتها الفرنسية التي أقبلت على تنفيذ عملية نفي الملك دون أي استشارة للإسبان أو أخذ لرأيهم.

وقد استغل الجنرال "فرانكو" هذا الحدث، واعتبر توقيته مواتي ليقوم بدوره بخرق هذه الاتفاقية، وتحقيق فكرته بخصوص الفصل النهائي لشمال المغرب عن جنوبه، وهي فكرة كانت تراوده منذ اليوم الذي التحق فيه بالمغرب، كضابط من ضباط جيش الاحتلال الإسباني[309]. وكان المبرر لهذه المناورة الانفصالية، هو ضرورة تحصين أمن إسبانيا في المناطق المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط ومضيق جبل طارق. وكان المخطط يعتمد بالأساس على أن يقبل الخليفة السلطاني بأن يُعلن سلطاناً حقيقياً على منطقة الشمال. غير أن

---

[308] مقال نُشر في العدد 1209 لجريدة الشمال بتاريخ 01 يوليوز 2023، ص 14.

[309] محمد ابن عزوز حكيم، "شهادة الاستعمار في حق الفقيه داود"، ضمن تأبين الفقيه محمد داود، منشورات جمعية تطاون أسمير، ص 18.

مولاي الحسن بن المهدي، بفعل وطنيته ووفائه، بادر إلى مواجهة هذا المخطط بطريقة ذكية، ترمي إلى إحباط مقاصد الجنرال فرنكو، وفي نفس الوقت، تغنيه من أن يتخذ أي قرار في هذه القضية بمفرده.

وقبل التعرف على تفاصيل كيف تم التصدي لمخطط فصل شمال المغرب عن جنوبه، من المفيد أن نستعرض أولا ما ورد في بعض المصادر التاريخية بشأن هذا المخطط الذي بدأت بوادره سنوات عديدة قبل نفي السلطان محمد الخامس.

1.18- مخطط فصل شمال المغرب عن جنوبه في المصادر التاريخية

كان التهامي الوزاني أول من أثار تخوف الوطنيين من المحاولة الإسبانية لفصل شمال المغرب عن جنوبه؛ فقد كتب، على أعمدة جريدة الريف، المؤرخة في 19 أكتوبر 1936، ما يلي: "لا نكتم أننا يخيفنا كثيراً ما يطرق آذاننا مما نسمعه من بعض الساسة، من أن بعض الدوائر السياسية الإسبانية تفكر في إدماج المنطقة الخليفية في العائلة الإسبانية وقطعها عن الوحدة المغربية"[310]. وبعد هذه الإشارة الأولى، استمر الترويج لفكرة فصل شمال المغرب عن جنوبه، وخصوصاً عندما اشتدت المواجهة بين سلطات الحماية الفرنسية، وبين السلطان محمد الخامس الذي كان يحظى بدعم داخلي كبير، بفعل التفاف الحركة الوطنية حوله، سواء في شمال المغرب، أو جنوبه.

[310] التهامي الوزاني، "رسالة تطوان"، جريدة الريف، العدد 16، بتاريخ 3 أكتوبر 1936، ص 5.

وذكر عبد المجيد بن جلون، أنه وقف على وثيقة ترجع إلى 26 يناير 1952، مصدرها مكتب الإعلام الديبلوماسي بمدريد، جاء فيها ما يلي: "نعرف من مصدر جد مطلع، أن "فرانكو" سيصرح بالاستقلال الشامل للمغرب الإسباني"[311].

كما ذكر عبد العزيز السعود، أنه بعد نفي محمد الخامس، أصبحت سياسة "فرانكو" تتسم بالمراوغة، وربح الوقت تجاه القضية المغربية، وذلك قصد التأكد من عدم رجوع محمد الخامس من منفاه، مما يمكنه من تنفيذ مخطط الفصل[312].

أما محمد العربي المساري، فقد أشار إلى أن إسبانيا قد راودتها في وقت من الأوقات أفكار "مضطربة" بشأن التصرف في مسألة العرش، وذكر أن "فرنكو" و"فالينيو" كانا يريدان الانتقام من إهمال فرنسا للاستشارة مع إسبانيا بكيفيتين؛ إحداهما، كانت تقتضي إعلان الخليفة السلطاني سلطاناً على المنطقة المشمولة بالحماية الإسبانية[313].

---

[311] عبد المجيد بن جلون، "الوطنيون بالمنطقة الشمالية وإسبانيا والمشرق العربي 1949 – 1952 م"، ضمن ندوة تطوان في عهد الحماية، منشورات مجموعة البحث في التاريخ المغربي والأندلسي، كلية الآداب بتطوان 1992 م، ص 118.

[312] عبد العزيز السعود، "الاستعمار الإسباني في المغرب: المقاومة المسلحة والنضال الإصلاحي والسياسي الوطني"، الجزء الثاني، ص 378.

[313] محمد العربي المساري، "محمد الخامس من سلطان إلى ملك"، ص 106.



صورة رقم 100: التهامي الوزاني وعبد المجيد بن جلون ومحمد العربي المساري وعبد العزيز السعود أشاروا كلهم للمخطط الإسباني.

ومن الجانب الفرنسي، أشارت المذكرة السرية لقنصل فرنسا بتطوان، "روبرت لومير"، إلى تقارب غريب بين المقيم العام الجنرال "غارسيا فالينو"، والخليفة مولاي الحسن بن المهدي. وتشير هذه المذكرة التي أنجزت في شهر يونيو 1953، إلى الهدايا الفخمة التي قدمها المسؤول العسكري الإسباني إلى مولاي الحسن بن المهدي من أجل صرف الانتباه عن الاضطرابات في المنطقة السلطانية. وحسب ما كتبه "روبرت لومير" في هذه المذكرة، فإن المقيم العام "فالينو" قد قال لمولاي الحسن بن المهدي: " أنت صديقنا. لقد فعلت إسبانيا كل شيء من أجل سعادتك، وستفعل المزيد بمرور الوقت. ابعد بعلاقاتك عن السلطان. من يعرف ماذا سيحدث له؟ وضعه ليس بالقوي. ماذا عليك أن تفعل لتظل في طاعته؟ سنجعلك ملكاً وسنوسع المنطقة الإسبانية لمصلحتك. أنت ترى الصعوبات المتزايدة التي تواجهها فرنسا في المغرب. سوف تضطر إلى تقديم التنازلات. سنكون نحن المستفيدين من القضية"[314].

---

[314] Adnan Sebti, "La France fâche l'Espagne", Zamane, n°16, Janvier 2019.

وبالرجوع إلى ما كتبه محمد ابن عزوز حكيم، نجد ما يلي : "كلف "فرانكو" خبراءه في الشؤون المغربية بوضع برنامج خاص لذلك، وقد أُعد ذلك البرنامج في الأسبوع الموالي لنفي الملك محمد الخامس إلى كورسيكا، وكان يتضمن احتمالين: الاحتمال الأول: الإعلان عن إنشاء مملكة مستقلة بشمال المغرب منفصلة عن باقي التراب الوطني، ومبايعة الخليفة السلطاني مولاي الحسن بن المهدي سلطاناً عليها. والاحتمال الثاني: الإعلان عن انفصال الشمال عن باقي التراب المغربي، وجعله إدارة مستقلة، تتم فيها مبايعة الأمير مولاي الحسن بن المهدي كأمير مستقل، لا علاقة له بسلطان المغرب؛ حيث تكون خطبة الجمعة والأعياد باسمه وحده، غير مقرونة باسم السلطان". وكان المخطط الإسباني ينص في كل من الحالة الأولى والثانية على أن "مملكة الشمال"، أو "إمارة الشمال" المستقلة ستكون مرتبطة بالدولة الاسبانية بواسطة معاهدة تضامن تتكلف إسبانيا بمقتضاها بشؤون الدفاع والعلاقات الخارجية للمملكة، أو الإمارة المزعومة[315].

2.18- الفقيه محمد داود الذي كانت سلطات الحماية تأمل بأن يساعدها على تنفيذ المخطط

كان المخطط يتطلب في بدايت تنفيذه اختيار شخص من الوطنيين، له وزن كبير بين الأهالي، يكون دوره المساعدة في التأثير على الوطنيين ومختلف

[315] محمد ابن عزوز حكيم، "شهادة الاستعمار في حق الفقيه داود"، ضمن تأبين الفقيه محمد داود، منشورات جمعية تطاون أسمير، ص 18.

فئات الشعب، وإقناعهم بأن فصل منطقة الشمال عن باقي البلاد، مسألة إيجابية ستؤدي إلى النفع الكبير، وبالتالي، ينبغي على الجميع تأييد المشروع والتشجيع عليه.

ولما أرادت سلطات الحماية اقتراح الأستاذ محمد داود ليطلع بهذا الدور، اعترض "طوماس غارسيا فيكيراس"، نائب الأمور الوطنية، على ذاك، نظراً لأنه كان عارفاً بمحمد داود؛ إذ سبق وأن عمل معه في إدارة المعارف لنحو ثماني سنوات، فرأى أفكاره وتصرفاته. وكان "فيكيراس" مضطراً لأن يوجه، بتاريخ فاتح شتنبر 1953، رسالة إلى السيد "خوسي دييياس ذي فيبيكاس"، المدير العام لإدارة المغرب والمستعمرات بمدريد، يعلل فيها اعتراضه، وليؤكد له فيها على أن الفقيه محمد داود لن يقبل التعاون والمساعدة على تنفيذ ما يعتزم فرانكو القيام به، نظراً لسلوكه وأوصافه. وتضمنت الرسالة مجموعة من هذه الأوصاف (عفيف ونزيه، وجد متدين يؤمن بمعتقداته، وذو أفكار واضحة وثاقبة، وذو عزيمة، ويتقن عمله، وتاريخه الوطني مثالي حقا، ويتمتع في المغرب كله بشهرة كبيرة كما يتمتع بالاعتبار والاحترام...إلخ). وجاء في آخر هذه الرسالة السرية المطولة، والتي نشرتها المؤرخة حسناء محمد داود، في كتابها "على رأس الثمانين"، ما يلي:

"وهكذا ترى أن الفقيه داود ليس بالرجل الذي يمكننا أن نفكر فيه في أمر تعرف أنت أنه صعب للغاية، وخطير جداً مثل قضية الملكية والعرش. هذا ما رأيت من المستعجل أن أقوله لك، وأنت أقرب الناس إلى "الخنيراليسيمو"

لتتضح لك الرؤية، وإني واثق من أنك سوف تفكر مثلي، في أنه من الخطأ الكبير التفكير في أن داود يمكنه أن يساعدنا في لعبتنا"[316].



صورة رقم 101: الفقيه محمد داود الذي كانت سلطات الحماية تأمل بأن يساعدها على تنفيذ المخطط.

3.18- مبادرة عبد الخالق الطريس كانت ترمي إلى إفشال المخطط الإسباني

بعد حوالي شهر من نفي محمد الخامس، طرح وطنيو الشمال اقتراحاً يرمي إلى إيقاف المخطط الإسباني، وفي نفس الوقت يسعى إلى إيجاد حل مؤقت للمشكل القانوني الناتج عن التصرفات الفرنسية بتنصيب ابن عرفة، رغم أن

[316] حسناء محمد داود، "على رأس الثمانين، الجزء المكمل لمذكرات الأستاذ محمد داود"، ص 240.

محمد الخامس لم يتنازل عن عرشه ومازال متمسكاً به، ورغم أن البيعة التي تربط الشعب به مازالت قائمة ولا يمكن فسخها تحت أي سبب.

ونص اقتراح الوطنيين على إعلان الخليفة السلطاني مولاي المهدي وصياً على عرش المغرب في غياب الملك الشرعي وإلى حين عودته. وقد عُثر على وثيقة سرية، بين وثائق الأستاذ عبد الخالق الطريس، وهي عبارة عن رسالة وجهها أيضاً "فيكيراس"، بتاريخ 27 شتنبر 1953، إلى نفس المدير العام لإدارة المغرب والمستعمرات بمدريد، تقر بوجود مخطط "فرانكو" لإعلان الخليفة سلطاناً في منطقة الشمال، وتتكلم على مبادرة عبد الخالق الطريس التي يسعى من ورائها قطع الطريق على هذا المخطط.



صورة رقم 102: عبد الخالق الطريس، صاحب مقترح استباقي كان يرمي إلى إفشال المخطط الإسباني.

ومما جاء في هذه الرسالة: "عزيزي دون خوسي: أظنك على علم بالاقتراح الذي طرحه عبد الخالق الطريس على الخليفة، والرامي إلى إعلانه وصياً على العرش. وإني على يقين بأن هذه المبادرة ترمي إلى إحباط نية الجنرال فرانكو بإعلان الخليفة سلطاناً حقيقياً. أقول لك هذا لأنني أكاد أكون مقتنعاً بأن الطريس على علم بنوايانا. وإذا كان الأمر كذلك فإنه من المنتظر أن يعمل على مقاومتها بكل الوسائل المتاحة لديه، بما فيها الجامعة العربية التي من المفترض أنه قد كتب لها يخبرها بمخططاتنا. سأجعلك على اطلاع بكل المستجدات، وإلى ذلك الحين تقبل عناقي الحار"[317].

ولا شك أن فصل شمال المغرب عن جنوبه، وتنصيب الخليفة مولاي الحسن بن المهدي حاكماً مستقلاً على الشمال، يطرح مسألة التعارض مع القناعات المغربية الدينية في أمر الإمامة والخلافة والسلطة الروحية، كما يطرح قضية التناقض مع الهوية المغربية، والشعور الوطني للمغاربة بالتشبث بوحدة بلدهم.

4.18- كيف تم التصدي للمخطط الإسباني

تطرق الفقيه عبد الغفور الناصر، الذي كان يشغل منصب رئيس المجلس العلمي المحلي بتطوان، لمسألة فصل الشمال عن الجنوب، وجاء على لسانه، ضمن البرنامج التلفزي: "عالم من بلادي: مع العلامة محمد المرير

[317] حسن الصفار، "حزب الإصلاح الوطني: 1936 – 1956"، ص 195.

من علماء تطوان"[318]، أن الخليفة السلطاني مولاي الحسن بن المهدي، بفعل وطنيته ونزاهته ووفائه، عقد مجلساً وزارياً بحضور العلماء، وعرض عليهم، بأن الحكومة الإسبانية طرحت عليه فصل الشمال عن الجنوب، وأن يُعين هو سلطاناً على منطقة الشمال. وقد أكد عبد الغفور الناصر في مداخلته على أن هذه القضية قد حكاها له الفقيه محمد المرير قيد حياته، رأساً لرأس.



صورة رقم 103: الفقيه عبد الغفور الناصر الذي حكى عن الفتوى الشرعية للفقيه محمد المرير.

وحسب هذه الحكاية، فأنه عندما بدأ الحاضرون في الكلام ومناقشة الموضوع، وأبدى كل واحد برأيه، بقي الفقيه المرير صامتاً لا يتكلم، فنظر إليه

---

[318] برنامج: "عالم من بلادي: مع العلامة محمد المرير من علماء تطوان"، القناة المغربية السادسة، سنة 2017، (https://www.habous.gov.ma/).

الخليفة السلطاني -الذي كان يجله إجلالاً كبيراً ويحترمه- وقال له: يا فقيه، ما هو رأي الشرع في هذه القضية، فأجابه: سأوافيكم به كتابة إن شاء الله[319].

وفعلاً، يقول الفقيه الناصر، أطلعني الفقيه المرير على الوثيقة التي كانت الجواب الرسمي الموجه إلى الحكومة الإسبانية، وهي عبارة عن فتوى حول الخلافة، وتاريخ الخلافة، وتعدد الخلفاء، وأقوال العلماء في ذلك. وذكر، أن هذه الفتوى خلصت في ختامها إلى أن تعدد الخلافة يكون ممكناً في الأقطار المتباعدة، ولكن، إذا اقترب القطر، أو كان قطراً واحداً، كما هو الحال بالنسبة للمغرب، فلا يمكن أن تتعدد فيه الخلافة، فالولاء يكون لخليفة واحد[320].



صورة رقم 104: الفقيه محمد المرير، رئيس المجلس الاستئناف الشرعي الأعلى بالمنطقة الخليفية بتطوان، وصاحب الفتوى حول الخلافة.

---

[319] المرجع السابق.

[320] المرجع السابق.



صورة رقم 105: صورة بمناسبة إحداث أول محكمة إقليمية بتطوان، ورئاسة الفقيه محمد المرير للجلسة الافتتاحية بحضور وزير العدل عبد الكريم بنجلون سنة 1957[321].

وتضمن الجزء الثامن من كتاب: "النعيم المقيم، في ذكرى مدارس العلم، ومجالس التعليم"، لمحمد المرير، مجموعة من فتاويه وأجوبته ورسائله، ومن بينها، فتوة حول الخلافة، جاء في بدايتها ما يلي[322]: "الخلافة في نظر الشريعة الإسلامية، أن يقوم فرد من أفراد الأمة بمصالحها الدينية والدنيوية؛ فهو إمامها الديني، وقائدها السياسي، وقاضيها الشرعي، ومدبر أمورها الأعظم. وعنه تصدر الولايات، وباسمه تدار كافة الأعمال...". وعزز الفقيه المرير هذه

[321] في هذا التاريخ، كان الفقيه محمد المرير يترأس الغرفة الإقليمية لاستئناف أحكام القضاة بتطوان.

[322] محمد المرير، "النعيم المقيم، في ذكرى مدارس العلم، ومجالس التعليم"، الجزء الثامن، ص 107.

الفتوى بنصوص وأقوال العلماء في ذلك، واختتمها، بقوله: "هذه النصوص تفيد أن القطر المتقارب، كالمغرب، يجب أن يكون الخليفة فيه واحد عند الاختيار. وأما مع التغلب؛ فذاك خارج عن الحكم شرعا البتة".

وهكذا يتضح، أن ما كانت تخطط له إسبانيا هو خارج عن الشرع الإسلامي، ولا يمكن تطبيقه في منطقة الشمال، لأن شمال المغرب ملتصق بجنوبه، وأن للمغرب ملك ثبتت بيعته، وجب على جميع مدنه وأطرافه طاعته، كما ذُكر ذلك بوضوح في الفتوى. وعند إنجازه لهذه الفتوى، كان الفقيه محمد المرير يشغل منصب رئيس المجلس الاستئناف الشرعي الأعلى بالمنطقة الخليفية بتطوان.

وفي الختام، يتبين أن الخليفة السلطاني مولاي الحسن بن المهدي تجنب أن يتخذ أي قرار في هذه القضية بمفرده، وتسلح بهذه الفتوى الشرعية قصد التصدي للمخطط الإسباني الذي كان يسعى إلى فصل شمال المغرب عن جنوبه.

العودة إلى فهرس مواد الكتاب

ملحق 1:

باشوات وقضاة ومحتسبون بتطوان إبّان عهد الحماية

1.1- الباشوات بتطوان أثناء عهد الحماية



أحمد الطريس

1921-1913



محمد الحاج

1925-1921



عبد الكريم اللبادي

1925-1924



عبد السلام البخاري

1927-1925



محمد بريشة

1931-1927



محمد زوزيو

1931



إدريس الريفي

1934-1931



محمد ابن حساين

1937-1934



محمد أشعاش

1951-1937



اليزيد بن صالح الغماري

1956-1951

2.1- القضاة بتطوان أثناء عهد الحماية



التهامي بن
محمد أفيلال
1921-1910



أحمد بن الطاهر
الزواقي
1924-1921



أحمد بن محمد
الرهوني
1926-1943



محمد بن محمد
المرير
1934-1926



أحمد بن الطاهر
الزواقي
1935-1934



محمد بن مَحمد
اللبادي
1951-1935



أحمد بن محمد
الشدادي
1956-1948

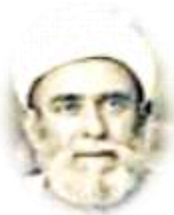


أحمد بن محمد
بن تاويت
1956-1952

3.1- المحتسبون بتطوان أثناء عهد الحماية

محمد ابن الأبار

1915-1913



الحاج محمد زوزيو

1916-1915



الحاج عبد السلام بنونة

1918-1916



أحمد غيلان

1922-1918



محمد المؤذن

1934-1922



محمد بن محمد أشعاش

1937-1934



عبد الخالق زوزيو

1946-1937



محمد بن محمد بن عبود

1956-1946

العودة إلى فهرس مواد الكتاب

ملحق 2:

رؤساء المجالس البلدية بتطوان

1.2- رئيس "مجلس تطوان" أثناء الاحتلال الأول للمدينة من 1860 إلى 1862



أحمد أبعير

1860-1862

2.2- رؤساء المجالس البلدية بتطوان خلال عهد الحماية (1913-1956)



أحمد الطريس

1921-1913



محمد الحاج

1925-1921



عبد الكريم اللبادي

1925-1924



عبد السلام البخاري

1927-1925



محمد بريشة

1931-1927



محمد زوزيو

1931



إدريس الريفي

1934-1931



محمد ابن

حساين

1937-1934



محمد أشعاش

1941-1937



عبد الخالق

زوزيو

1947-1941



محمد بن عبود

1956-1947

3.2- رؤساء المجالس البلدية بتطوان ما بين 1960 و1992



محمد حجاج

1963-1960



المبارك الجديدي

1969-1963



التهامي الوزاني

1972-1969



بوطاهر اليطفتي

1976-1972



محمد أزطوط

1983-1976



أحمد أجزول

1992-1983

4.2- رؤساء المجالس في إطار نظام المجموعة الحضرية ما بين 1992 و1997



عبد السلام بركة

رئيس جماعة الازهر

رئيس المجموعة الحضرية



أحمد الإدريسي

رئيس جماعة سيدي المنظري



عبد السلام أخماش

رئيس جماعة سيدي المنظري

5.2- رؤساء المجالس في إطار نظام المجموعة الحضرية ما بين 1997 و2003



محمد العربي الزكاري

رئيس جماعة الازهر



عبد الوهاب إيد الحاج

رئيس جماعة سيدي المنظري



محمد الحبيب الخراز

رئيس المجموعة الحضرية



أحمد المقدم

رئيس جماعة سيدي المنظري



بوشتى اتباتو

رئيس جماعة سيدي المنظري

رئيس المجموعة الحضرية

6.2- رؤساء المجالس البلدية بتطوان ما بين 2003 و2026



رشيد الطالبي العلمي

2009-2003



محمد إدعمار

2015-2009

2021-2015



مصطفى البكوري

2026-2021

العودة إلى فهرس مواد الكتاب

المصادر والمراجع

- وثائق وصحف وصور من الأرشيف العائلي.
- وثائق وصحف وصور من الخزانة الداودية بتطوان.
- الجريدة الرسمية للمنطقة الخليفية باللغة الإسبانية، المكتبة الوطنية لإسبانيا، سنوات: 1913-1918، والمكتبة الافتراضية للصحافة التاريخية، سنوات: 1925-1956.

مراجع مرتبة حسب الأسماء العائلية للمؤلفين:

- جعفر ابن الحاج السلمي، "المجتمع التطواني والتطور العمراني والمعماري من القرن 16 إلى القرن 20"، ندوة من منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، دجنبر 2005.
- محمد ابن عزوز حكيم، "أب الحركة الوطنية، الحاج عبد السلام بنونة، الجزء الأول.
- محمد ابن عزوز حكيم، "أب الحركة الوطنية، الحاج عبد السلام بنونة، الجزء الثاني.
- محمد ابن عزوز حكيم، "أب الحركة الوطنية، الحاج عبد السلام بنونة، الجزء الثالث.
- محمد ابن عزوز حكيم، "أب الحركة الوطنية، الحاج عبد السلام بنونة"، الجزء الرابع.

- محمد ابن عزوز حكيم، "معلمة تطاون"، مطبعة الخليج العربي، تطوان 2001.
- محمد ابن عزوز حكيم، "مجلة الوثائق الوطنية"، العدد 2، يونيو 1988.
- محمد ابن عزوز حكيم، "شهادة الاستعمار في حق الفقيه داود"، ضمن تأبين الفقيه محمد داود، منشورات جمعية تطاون أسمير.
- سفيان اجديرة، "دلالات الرقص الصوفي المغربي"، مجلة الثقافة الشعبية، عدد 58.
- الطيب أجزول، "من تاريخ المجتمع التطواني: وثائق عائلية (القرن 18 - القرن 20)"، منشورات بباب الحكَم 2021.
- الطيب أجزول، "من عائلات تطوان: عائلة زِوْزيو من خلال الوثائق المخزنية والعائلية"، منشورات بباب الحكَم 2021.
- الطيب أجزول، "أرشيفات عائلية من تطوان: 1725-1972"، منشورات أرشيف المغرب 2023.
- الطيب أجزول، "النظام الإداري والمخزني بتطوان في عهد الحماية الإسبانية (1912 - 1956)"، منشورات بباب الحكَم 2021.
- الطيب أجزول، "تاريخ المجالس البلدية والقروية بشمال المغرب: مجالس مدينة تطوان نموذجا (1860 – 2021)"، منشورات بباب الحكَم 2023.
- الطيب أجزول، "التنظيم القضائي والتوثيق العدلي بشمال المغرب زمن الحماية والاستقلال: قضاة وعدول من خلال وثائق تطوانية"، منشورات بباب الحكَم 2025.
- الطيب أجزول (إعداد وتنسيق)، "مائة عام على تأسيس المدرسة الأهلية بتطوان (1925 - 2025): أعمال الاحتفالية بالذكرى المئوية 13 – 14 – 15 ماي 2025"، منشورات جمعية قدماء المعهد الحر 2025.

- الطيب أجزول، جريدة الشمال، الأعداد: 1180 – 1182 – 1184 – 1187 – 1189 – 1190 – 1194 – 1195 – 1209 – 1230 – 1235 – 1238 – 1239 – 1242 – 1244 – 1303 – 1314.
- حسن أكدي، "جوانب من تاريخ الإماء السودوات بتطوان القرن 19 م"، مجلة ليكسوس، العدد 45، يناير 2023.
- عبد المجيد بن جلون، "الوطنيون بالمنطقة الشمالية وإسبانيا والمشرق العربي 1949 – 1952 م"، ضمن ندوة تطوان في عهد الحماية، منشورات مجموعة البحث في التاريخ المغربي والأندلسي، كلية الآداب بتطوان 1992.
- رحال بوبريك، "سوق العبيد: تجارة الرق في مغرب القرن التاسع عشر"، أسطرر العدد 14، يوليوز 2021.
- عبد السلام الترمانيني، "الرق: ماضيه وحاضره"، سلسلة عالم المعرفة، 1979.
- الزبير بن الأمين، "من ذاكرة تطوان الرياضية: المغرب التطواني".
- الزبير بن الأمين، "ذكرى مرور 69 سنة على تدشين سينما المنصور بتطوان"، الشمال، عدد 1099.
- جامع بيضا، "فترة الحماية ونقط الظل"، ضمن "المغرب والزمن الراهن"، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب.
- سعيد الحاجي، "القصر الكبير خلال مرحلة الحماية".
- عبد الإله الحداد، الأوضاع العامة بالمغرب 1830 – 1912، منشورات المندوبية السامية، 2022.
- محمد الحبيب الخراز، "الأجواء الموسيقية بتطوان وأعلامها"، تطوان 2009.
- محمد الحبيب الخراز، "تاريخ مدينة مرتيل"، تطوان 2020.

- محمد محمد الخطيب، "صفحات من تاريخ الحركة الوطنية في الشمال"، مطبعة الخليج العربي 2021.
- إدريس خليفة، "الحركة العلمية والثقافية بتطوان من الحماية إلى الاستقلال"، الجزء الثاني، الرباط 1994.
- محمد داود، "تاريخ تطوان"، المجلد الثالث، طبعت 2013.
- محمد داود، "تاريخ تطوان"، المجلد الخامس، طبعت 2013.
- محمد داود، "تاريخ تطوان"، المجلد الثامن، طبعت 2013.
- محمد داود، "تاريخ تطوان"، المجلد الحادي عشر، طبعت 2013.
- محمد داود، "تاريخ تطوان"، المجلد الثاني عشر، طبعت 2013.
- محمد داود، "مختصر تطوان"، منشورات المسارة 2008.
- محمد داود، "على رأس الأربعين"، الطبعة الثانية 2018.
- محمد داود، "عائلات تطوان"، الجزء الأول، منشورات جمعية تطاون أسمير، تطوان 2016.
- محمد داود، "النقود المغربية في مائة عام"، تخريج وتقديم ومراجعة حسناء محمد داود، منشورات بيت الحكمة 2020.
- محمد داود، "التكملة، ذيل لكتاب تاريخ تطوان"، منشورات جمعية تطاون أسمير 2016.
- "محمد داود: الحركة الوطنية في الشمال والمسألة الثقافة"، اتحاد كتاب المغرب 1990.
- حسناء داود، "تطوان، سمات وملامح من الحياة الاجتماعية"، منشورات مؤسسة محمد داود للتاريخ والثقافة 2019.
- حسناء داود، "على رأس الثمانين"، منشورات جمعية تطاون أسمير، تطوان 2011.
- خالد الرامي، "النظام الأصيل لتوزيع الماء بمدينة تطوان، 1862-1913".

- عبد القادر الزكاري، "تطوان التي في خاطري"، منشورات جمعية تطوان أسمير 2022.
- أحمد الرهوني، "عمدة الراوين في تاريخ تطاوين"، الجزء الأول، تحقيق جعفر ابن الحاج السلمي، منشورات جمعية تطاون-أسمير.
- أحمد الرهوني، " عمدة الراوين في تاريخ تطاوين"، الجزء الثاني، تحقيق جعفر ابن الحاج السلمي، منشورات جمعية تطاون-أسمير.
- أحمد الرهوني، "خلاصة عمدة الراوين في تاريخ تطاوين"، دراسة وتحقيق يونس السباح.
- حسن الصفار، "حزب الإصلاح الوطني: 1936 – 1956"، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط 2006.
- عبد العزيز السعود، "الاستعمار الإسباني في المغرب: المقاومة المسلحة والنضال الإصلاحي والسياسي الوطني"، الجزء الثاني، منشورات مؤسسة الشهيد امحمد أحمد بن عبود، تطوان 2017.
- عبد اللطيف فضل الله، "مادة البلدية"، معلمة المغرب، ص 1332.
- محمد المرير، "النعيم المقيم في ذكرى مدارس العلم، ومجالس التعليم"، الجزء الاول، الطبعة الثانية 2013.
- محمد المرير، "النعيم المقيم في ذكرى مدارس العلم ومجالس التعليم"، الجزء الثامن.
- محمد المرير، "الأبحاث السامية في المحاكم الإسلامية"، المجلد الثاني، منشورات دار الحديث الحسنية 2011.
- محمد بن محمد المُرير، "اللِّسَان المُعرِب عن تاريخ وسيَاسة ملُوك المغرب"، منشورات بيت الحكمة 2020.
- محمد العربي المساري، "محمد الخامس من سلطان إلى ملك".

- محمد ياسين الهبطي، "مساهمة في دراسة تاريخ المقاومة المغربية للاستعمار الإسباني، مقاومة مدينة شفشاون نموذجاً"، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، طبعة 2016.
- التهامي الوزاني، "الزاوية"، منشورات باب الحكمة.
- التهامي الوزاني، "المقاومة المسلحة والحركة الوطنية في شمال المغرب"، مطبعة الساحل، الرباط 1980.
- التهامي الوزاني، "رسالة تطوان"، جريدة الريف، العدد 16، بتاريخ 3 أكتوبر 1936.
- عبد الكريم ياسين، "الإمام السهيلي الضرير سابع رجالات مراكش، وأحد أعلام اللغة والحديث والفقه في الغرب الإسلامي"، الصحراء المغربية، سنة 2013.
- "القاضي النزيه العلامة ج أحمد بن تاويت"، منشورات جمعية قدماء معهد مولاي المهدي 2001.
- "الثقافة العربية المعاصرة في شمال المملكة المغربية -5-"، دعوة الحق العدد 163.
- "ضابط" بقانون ينظم شؤون البلديات، من أرشيف الخزانة الداودية بتطوان.

المراجع بالإسبانية والفرنسية:

- Boletín Oficial de la Zona del Protectorado Español en Marruecos
- José Luis Villanova, "El Protectorado de España en Marruecos: Organización política y territorial", P 301.
- "Tánger bajo la acción protectora de España", Ministerio de Asuntos Exteriores, Madrid 1946.
- José María González De Lara, "La Administración local en Marruecos", Revista de Estudios de la Vida Local, Número 123 (mayo-junio 1962), p 378.
- André Tordjman, "Tétouan : Création de sa première école française en 1862", Groupe de recherche sur les Juifs d'Afrique du nord.
- Juan Bautista Vilar, "Cuadernos de la biblioteca española de Tetuán", N° 13-14, junio – diciembre 1976.
- Juan Bautista Vilar, "La Judería de Tetuán (1489-1860)", Universidad de Murcia 1969.
- M. Ibn Azzuz Hakim, "Tetuán durante la ocupación española (1860-1862)", 2008.
- Mohammed Ibn Azzuz Haquim, «La ciudad de Tetuán y su Municipio, REVL núm. 64, p. 548, 1952.
- Sarah Leibovici, "Chronique des Juifs de Tétouan (1860-1896)", Editions Maisonneuve & Larose, Paris 1984.
- Jaume Bover, "Noticia histórica sobre la biblioteca española de Tánger, 1941".

- Alfonso García, “Transportes Eléctricos Hispano Marroquíes S.A.”, Museo Financiero (https://museofinanciero.com/).
- Adnan Sebti, "La France fâche l’Espagne", Zamane, n°16, Janvier 2019.

العودة إلى فهرس مواد الكتاب

صدر للمؤلف


من تاريخ المجتمع التطواني


من عائلات تطوان


النظام الإداري والمخزني بتطوان


تاريخ المجالس البلدية والقروية بشمال المغرب
مجالس مدينة تطوان نموذجا (1860-2023)


أرشيفات عائلية من تطوان


التنظيم القضائي والتوثيق العدلي
بشمال المغرب

يضمّ هذا العمل ثمانيةَ عشرَ مقالاً تتناول جوانبَ من تاريخ المجتمع التطواني، والمجالس البلدية خلال فترة الحماية الإسبانية وما قبلها، فضلاً عن أعمالٍ أخرى متّصلة بتدبير الشأن المحلي وتأطير السكّان، من قبيل الحِسبة والقضاء والتوثيق العدلي والتعليم، إضافةً إلى مجالاتٍ جعلت من تطوان مدينة سبّاقة ومتميّزة على صعيد مدن المغرب.

ويكتسب هذا الإصدار الرقمي أهميته من كونه متاحاً مجاناً للأهالي، وسهلَ الولوج إلى محتواه عبر الهواتف الذكية، والألواح الإلكترونية، والحواسب، مما يجعله أداة عملية وفعّالة للتعريف بمحطات من تاريخ المدينة وإدراك مسارات تدبير شؤونها المحلية. كما أن فكرة هذا الكتاب الرقمي آتية أيضاً من تدنّي منسوب القراءة، وتراجع الإقبال على اقتناء الكتاب الورقي، فضلاً عمّا يواجهه المؤلفون من عقبات وصعوبات متعدّدة لدى مختلف الجهات، سواء على مستوى النشر أو التوزيع أو الكلفة.

وممّا يُغني هذه الصيغة من النشر ويُضفي عليها أهمية خاصة، كون المقالات مصحوبة بعدد وافر من صور الأشخاص والمخطوطات والوثائق، التي تمنح القارئ تجربة بصرية غنية، تُسهّل استيعاب المحتوى التاريخي، وتزيد من متعة الاطلاع وجاذبية النص.

ISBN : 978-9920-25-456-4

9 789920 254564